الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة
تخصص مالية المؤسسة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر- قسم العلوم المالية و المحاسبة - تخصص مالية المؤسسة

طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA

دراسة حالة مؤسسة ممولة من طرف NESDA عين تموشنت

من إعداد الطالبين :

- ***سيد احمد مبخوتي***
- ***عماري قلعي***

تحت إشراف الأستاذ الدكتور
عبد القادر بوعلي

لجنة التقييم

الرئيس	د. فايزة سي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة بلحاج بوشعيب
المشرف	أ. د. عبد القادر بوعلي	بروفيسور	جامعة بلحاج بوشعيب
الممتحن	د. زينة بن وسعد	أستاذ محاضر أ	جامعة بلحاج بوشعيب

السنة الجامعية : 2023 - 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي
و أن أعمل صالحا ترضاه
و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

الحمد لله الذي وجهنا للصواب ووفقنا للصلاح و النجاح .

نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الكبير للمؤطر

" بوعلي عبد القادر "

و إلى كل من أعاننا سواء من بعيد أو من قريب لإنجاز هذه المذكرة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و على آله و صحبه ومن تبعه إلى يوم الدين "

الحمد لله الذي وفّقنا لهذا و ما كنا بمنجزيه إلا بإذنه... فكان ثمرة سنين متتالية جسّدت فيها أخلاقيات العلم فنعود لنحمد المولى ذو الجلال و الاكرام ...نهدي ثمرة جهدنا إلى سر وجودنا... إلى أهلينا وعائلتنا ... إلى من علّمونا كيف نقاوم دائما.

رحم الله موتانا و موتى المسلمين، و جعل قبورهم نورا و ضياء، و جعل لهم جنات عدن نزلا، اللهم اجمعنا بهم في جنة الخلد، يا رب العالمين.

اللهم بارك لنا في أهلنا و أزواجنا و ذرّياتنا و اختم بالصالحات أعمالنا.

و إلى كل الأحباب من بعيد و من قريب.

﴿ مبخوتي سيد احمد و قلعي عماري ﴾

الـفـهـــرس

العنــوان	الصفحة
بسملة	IV
شكر و عرفان	IV
إهداء	IV
الفهرس	IV
قائمة المختصرات	IV
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1
مقدمة الفصل الأول	2
المبحث الأول : مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3
- **المطلب الأول:** مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	3
- **المطلب الثاني:** أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	8
- **المطلب الثالث:** خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المبحث الثاني: السياسات الجزائرية في ميدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	11
- **المطلب الأول:** مكانة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	11
- **المطلب الثاني:** تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	17
- **المطلب الثالث:** مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	21
المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	24
- **المطلب الأول:** طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	24
- **المطلب الثاني:** مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	32
- **المطلب الثالث:** مراحل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	33
خاتمة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA	36
- مقدمة الفصل الثاني	37
المبحث الأول: التعرّف على الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	38
- **المطلب الأول:** تعريف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	38
- **المطلب الثاني:** مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	40
- **المطلب الثالث:** أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	40
المبحث الثاني: مكوّنات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	41
- **المطلب الأول:** الهيكل التنظيمي للوكالة	41
- **المطلب الثاني:** استراتيجية الوكالة	43
- **المطلب الثالث:** المرافقة و التكوين لدى الوكالة	44
المبحث الثالث: تمويل الوكالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	48
- **المطلب الأول:** مراحل إنشاء مؤسسة لدى الوكالة	48

- **المطلب الثاني:** صيغ التمويل من طرف الوكالة	51
- **المطلب الثالث:** الامتيازات و الإعانات الممنوحة لجميع المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة	57
خاتمة الفصل الثاني	59
الفصل الثالث : دراسة حالة : مؤسسة مموّلة من طرف NESDA عين تموشنت	60
تمهيد	61
المبحث الأول: الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت	62
- **المطلب الأول:** تقديم الوكالة الولائية لعين تموشنت	62
- **المطلب الثاني:** إحصاء لمختلف المشاريع و القطاعات التي موّلتها الوكالة	64
المبحث الثاني: مؤسسة مموّلة من طرف الوكالة الولائية لعين تموشنت	78
- **المطلب الأول:** التقديم الإداري للمؤسسة	78
- **المطلب الثاني:** التقديم المالي للمؤسسة	81
الخلاصة	95
الخاتمة العامة	96
قائمة المصادر و المراجع	102
الملاحق	107

- **المختصرات :**

المختصر	المعنى بالفرنسية	المعنى بالعربية
T.P.E	Très petite entreprise	المؤسسة الصغيرة جدا
P.E	Petite entreprise	المؤسسة الصغيرة
M.E	Moyenne entreprise	المؤسسة المتوسطة
I.B.S	Impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
I.R.G	Impôt sur le revenu global	الضريبة على الدخل الإجمالي
V.F	Versement forfaitaire	الدفع الجزافي
T.A.P	Taxe sur l'activité professionnelle	الضريبة على النشاط المهني
NESDA	National Entrepreneurship Support and Development Agency	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
ANADE	Agence Nationale d'Appui de Développement de l'Entrepreneuriat	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية
B.I.T	Bureau International du Travail	المكتب الدولي للعمل
C.S.V.F	Comités de sélection, de validation et de financement	لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع
CASNOS	Caisse Nationale de Sécurité Sociale des non-salariés	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير أجراء
ANGEM	Agence Nationale de gestion du Micro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
I.F.U	Impôt Forfaitaire Unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BDL	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
BEA	Banque Extérieure d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
VAN	Valeur Actuelle nette	القيمة الحالية الصافية

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	Fonds de Garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises	**FG**
النتيجة الاجمالية للتشغيل	Résultat Brut d'Exploitation	**RBE**
التدفق المالي	Cash Flow	**CFi**
فترة الاسترداد	Délai de Récupération	**DR**
معدل العائد المحاسبي	Taux de Rendement Comptable	**TRC**
مؤشر الربحية	Indice de Rentabilité	**IR**

- **الأشـكـــال :**

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	مصادر التمويل	27
(1-2)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	40
(1-3)	مراحل مرافقة أصحاب المشاريع في إنشاء مؤسساتهم	45
(1-4)	مراحل إنشاء مؤسسة لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	48
(1-5)	الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت	62
(1-6)	حصيلة القروض الممنوحة من 1998 إلى مارس 2024	64
(1-7)	عدد الملفات المقبولة وعدد الملفات المرفوضة	65
(1-8)	عدد الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية	66
(1-9)	المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي	68
(1-10)	المشاريع الممولة في مرحلتي الإنشاء و التوسيع	69
(1-11)	عدد المشاريع الممولة حسب كل صيغة من صيغ التمويل لدى الوكالة	70
(1-12)	عدد المشاريع الممولة حسب القطاعات لدى وكالة عين تموشنت	72
(1-13)	عدد المشاريع الممولة حسب الجنس لدى وكالة عين تموشنت	74
(1-14)	عدد مناصب الشغل المستحدثة في كل قطاع لدى وكالة عين تموشنت	76

- **الـجــداول :**

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	اشكال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتمويل	32
(1-2)	الهيكل المالي لصيغة التمويل الذاتي لدى الوكالة	50
(1-3)	الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي لدى الوكالة	50
(1-4)	الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي لفئة البطالين	51
(2-4)	الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي لفئة غير البطالين	52
(1-5)	طريقة تسديد دعم الوكالة و مساهمة البنوك	54
(1-6)	القروض الممنوحة من طرف الوكالة من 1998 إلى مارس 2024	63
(1-7)	عدد الملفات المودعة وعدد الملفات المتحصلة على شهادة القبول	65
(1-8)	عدد الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية	66
(1-9)	عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي	67
(1-10)	عدد المشاريع الممولة في مرحلتي الإنشاء والتوسيع	69
(1-11)	عدد المشاريع الممولة حسب كل صيغة من صيغ التمويل لدى الوكالة	70
(1-12)	عدد المشاريع الممولة حسب القطاعات لدى وكالة عين تموشنت	71
(1-13)	عدد المشاريع الممولة حسب الجنس لدى وكالة عين تموشنت	73
(1-14)	عدد مناصب الشغل المستحدثة في كل قطاع لدى وكالة عين تموشنت	75
(1-15)	البيانات المتعلقة بمشروع صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة	79
(1-16)	هيكل استثمار المشروع	80
(1-17)	الهيكل المالي للمشروع	81
(1-18)	اهتلاك القرض البنكي	82
(1-19)	اهتلاك مبلغ الدعم (القرض بدون فائدة) الممنوح من طرف الوكالة	83
(1-20)	الميزانية الافتتاحية للمشروع	84

(1-21)	جدول حسابات النتائج التقديري للسنة الأولى والثانية من عمر المشروع	85
(2-21)	جدول حسابات النتائج التقديري للسنة الثالثة والرابعة من عمر المشروع	86
(3-21)	جدول حسابات النتائج التقديري للسنة الخامسة والسادسة من عمر المشروع	87
(4-21)	جدول حسابات النتائج التقديري للسنة السابعة والثامنة من عمر المشروع	88
(1-22)	حساب فترة الاسترداد	90
(1-23)	نتائج الدراسة	92

المقدمة

المـقـدمـــة

يعرف الاقتصاد العالمي موجة من التطورات الهائلة التي انعكست بشكل كبير على القطاع الصناعي في العالم، وتمثلت هذه التطورات في العولمة والتطور التقني الهائل الذي أثر بالخصوص على القطاع الصناعي من حيث إمكانيات الإنتاج والمستوى العلمي في مختلف المراكز للتصنيع في العالم كما أفضت التغيرات التي مست الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات إلى ظهور نموذج مميز في إطار إعادة تركيب وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، ولترقية هذا الاقتصاد يجب الاعتماد أكثر على الركائز والدعائم التي تتمثل في المؤسسات، والتي تلعب دورا هاما بدفع عجلة النشاط الاقتصادي الوطني وبالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن عوامل نجاح هذه المؤسسات مرتبطة بالموارد الداخلية والخارجية بها، كما إن التحكم في النمو الاقتصادي الاجتماعي مضمون بمدى فعالية و قدرات المؤسسات المالية في إنعاش والنهوض بهذا الاقتصاد.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات تشكو من قصور الموارد المالية حتى تقوم بدورها كأداة أساسية للتنمية الاقتصادية باعتبارها منبع أساسي لتشغيل وعرض عناصر عمل منتجة لغرض إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني وبالتالي لتلبية حاجياتها أي مواردها الخاصة فتلجأ لأجهزة الدعم كالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (NESDA) من أجل تغطية هذا العجز وذلك عن طريق منح دعم مناسب لنشاطها لاسيما إن هذه الأخيرة تمثل ركنا هاما في الدورة الاقتصادية العامة للبلاد.

كما تعتبر دعامة رئيسية للنشاط الاقتصادي الحديث القائم على أساس التعامل بالأجر فهي تساهم في منح إعانات مناسبة لنشاطها وهذا للأهمية والمكانة التي تلعبها أجهزة الدعم في تمويل المشاريع والمؤسسات الاقتصادية .

إشـكـالـيـة البحث :

تأسيسا على ما سبق تندرج إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي :

ماهي الطرق المتبعة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق جهاز الدعم المتمثل في الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (NESDA)

الـتـسـاؤلات الـفـرعـيــة :

و حتى تتم الإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA ؟.
- ماهي مختلف التمويلات المتواجدة لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ؟.
- هل دعم الوكالة لأحد المؤسسات عن طريق أحد أنواع تمويلاتها سيكون ذو جدوى ؟.

هذا ما سيقودنا إلى الإشكالية التي سنعتمدها في بحثنا و نتطرق إلى تفاصيلها و نقوم كذلك بتحليلها.

فرضيات البحث :

في محاولتنا للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولمعالجة الإشكالية المطروحة كذلك في بحثنا، وضعنا الفرضيات التالية :

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحدة اقتصادية و اجتماعية تعتمد على رأس المال و أما الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فهي عبارة عن جهاز دعم حكومي.
- التمويلات المتواجدة لدى الوكالة عبارة عن تمويل كلي من طرف الوكالة (أي مبلغ الاستثمار يقدم من طرف الوكالة 100 %) و تمويل مع امتلاك حصة (أي تمويل عن طريق المساهمة في رأس المال وامتلاك حصة من المؤسسة) و تمويل مع نسبة فائدة (أي تقدم الوكالة تمويل على أن يسدد القرض الممنوح مع نسبة فائدة معينة).
- تمويل الوكالة للمؤسسات ذو جدوى جيدة و ربحية مالية.

منهجية البحث :

اعتمدنا في دراستنا لهذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب للتطرق لموضوع طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و من أجل ربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر من خلال تدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي، اعتمدنا منهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي عند جمعنا الإحصائيات و عرضها و تحليلها.

هيكل البحث :

قمنا بمقدمة تعتبر مدخل وجيز للموضوع، بعد ذلك قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, أهميتها، خصائصها, مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تصنيفها والمشاكل أي المعوقات التي تعرضت لها هذه المؤسسات وطرق تمويلها خاصة منها الطرق الحديثة الممولة لها و مصادر التمويل و حتى المراحل المتبعة في عملية التمويل.

أما الفصل الثاني فتعرفنا فيه عن الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، تعريفها، مهامها، و أهدافها التي تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقها عن طريقها كجهاز دعم رئيسي، ثم تعرفنا على الهيكل التنظيمي للوكالة مع تبيين الاستراتيجية التي تتّبعها مع توجّهنا لأهم ركيزة تعتمد عليها و التي تعتبر القلب النابض للوكالة و المتمثلة في مصلحة المرافقة و التكوين، إلى أن وصلنا إلى أهم عنصر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو مراحل إنشاء المؤسسة و صيغ تمويلها و كذلك الامتيازات الجبائية والإعانات المالية الممنوحة من طرف الوكالة.

ثم الفصل الثالث و الذي قمنا فيه بدراسة تطبيقية حول كيفية تمويل هذه المؤسسات من خلال دراستنا لمؤسسة مموّلة من طرف الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت، حيث قمنا بتقديم الوكالة مع ذكر الإحصائيات لمختلف المشاريع و القطاعات التي موّلتها الوكالة، و قمنا باختيار مشروع مؤسسة تمّ تمويلها من طرفها و تطرّقنا إلى تقديمها إداريا من حيت التسمية و العنوان و الإنشاء القانوني لها و أيضا تقديمها ماليا من حيث رأس المال و العتاد و الأجهزة و الفواتير و حتى الدراسة المالية العامة للمؤسسة في الأخير من خلال الخاتمة نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها، لنصل إلى طرح بعض التوصيات و الحلول المقترحة ثم آفاق الدراسة.

أهمية البحث :

- الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مختلف دول العالم، وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات ومحاولة إبراز هذا الدور في الاقتصاد الوطني.

- إبراز الصعوبات والعراقيل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النجاح
- أهمية التمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأنه يعتبر المحرك الأساسي لعجلة النشاط
- إظهار الدور الذي تقوم به السلطات العمومية الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- إبراز أهمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تقوم به.

أسباب اختيار الموضوع :

يعود السبب في اختيارنا لهذا الموضوع إلى حداثته واختلاطه بالمفاهيم الكلاسيكية وطرحه العديد من الإشكالات مما جعل منه محل جدال في ظل التطورات المستمرة في العالم في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذلك يعتبر الموضوع أساسه يقوم على نظرية حديثة تتمثل في تطبيق آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوقوف على مدى مساهمة أجهزة الدعم في توفير التمويل لهذه المؤسسات.

أهداف الدراسة :

يسعى بحثنا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن أن نبرزها على النحو التالي :

- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها.
- إبراز أحد آليات الدعم في الجزائر.
- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في دعم و تقديم الامتيازات و الإعانات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- التحقق من الفرضيات المطروحة

الفصل الأول

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتركيز على دورها في إحداث النمو و تحقيق التنمية بالنظر إلى ما تملكه من فعالية و سرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي وهذا ما ادى بالحكومة الجزائرية ان تتبنى سياسة تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإصدار مجموعة من القوانين لتشجيع وظيفة المؤسسات في السوق خاصة من حيث التمويل، وتخفيض الضرائب والرسوم لعمل المؤسسات بغرض تحقيق الزيادة في الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى تلبية حاجة المستهلك المتزايد مع التطور الزمني لهذا ارتأينا تبيان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الانعاش الاقتصادي سواء من حيث التعريف والأهداف، وكيفية التمويل وهذا ما سوف نبيّنه في الفصل الأول .

المبحث الأول: مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كيان اقتصادي أو وحدة اقتصادية تتألف من العناصر البشرية يستخدمون وسائل وطرائق عمل مختلفة وفق سياسات وإجراءات و برامج و أشكال تنظيمية محددة لتحقيق أهداف مشتركة لهذا الكيان و أهداف المدراء، و أهداف العاملين،إلى جانب أهداف اجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة المتوسطة في كافة دول العالم، إلا أن مفهوم هذه المؤسسات ما زال يثير جدلا كبيرا يتعذر معه تحديد تعريف محدد متفق عليه[1]، ولهذا الوجود قيود تحول دون وضع تعريف شامل وموحد لهذا النوع من المؤسسات وأهمها التفاوتات في تنمية قوى الإنتاج بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى وفي كل الدول المصنعة والدول النامية وفي نفس البلد ايضا عند اختلال طبيعة النشاط الاقتصادي من خلال هذا تظهر لنا صعوبة تعريف شامل ومتفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.:

من أهم الصعوبات التي نواجهها عند محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي .

1-اختلال درجة النمو بين البلدان :

ويظهر ذلك من خلال درجة تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة فمثلا .يمكن اعتبار مؤسسة صغيرة في أي بلد مصنع كالولايات المتحدة الامريكية كبيرة في أي بلد نامي.

2- تمايز النشاط الاقتصادي :

إن النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة يؤثر على الهيكل الداخلي لهذه المؤسسة ,فالهيكل التنظيمي

[1] د.لخلف عثمان : مفهوم المؤسسات الصغيرة و سماتها، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 8 العدد 2 الصفحة (122-145) بتاريخ (10-12-2004)

يختلف باختلاف النشاط المتبع فنجد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تنشط في مختلف الميادين مثل القطاع الخدماتي , الصناعي الزراعي ,وكل من هذه القطاعات لا تتطلب الحجم من المستعملات ,فالميدان الصناعي يحتاج الى امكانيات مالية وبشرية كبيرة وهذا نظرا لتعدد وظائفه ’ومن انتاج وتمويل وبيع ,بينما الميدان الخدماتي يحتاج الى امكانيات مالية كبيرة مقارنة بالنشاط الصناعي وعدد قليل من العمال بينما النشاط الزراعي يحتاج الى امكانيا ت مالية متوسطة وعدد كبير من العمال مقارنة بالنشاطات السابقة, إذن أمام تنوع النشاط الاقتصادي يصعب لنا الوصول الى مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3-**اختلاف معايير التصنيف:** الى حد الآن اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متفق عليها ,إلا ان الاختلاف حول مفهوم هذه المؤسسات مازال قائما ,فاختلاف معايير التصنيف يعد من اهم الصعوبات التي تواجهها في تحديد مفهوم لهذه المؤسسات.

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يختلف تحديد مفهوم ثابت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة إلى أخرى وفقا لاختلاف إمكانيتها وظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و حسب طبيعة المعيار المستخدم في التعريف ولكنها تتقارب كلما اشتمل المفهوم على معايير متعددة من اهمها :[2]

*عدد العمالة في المؤسسة .

*حجم رأس المال المستثمر .

*طبيعة الملكية والمسؤولية الادارية .

*حجم الانتاج والقيمة المضافة .

قيمة المبيعات والحصة السوقية .

فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تتميز بمحدودية و قدرتها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة

[2] د.عسري بلعميري : إشكالية تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة قانون العمل و التشغيل، المجلد 3 العدد 2 الصفحة (294 -315) بتاريخ (01-06-2018)

على المستويات التالية :

*على مستوى حجم الانتاج المحقق واهمية القيمة المضافة المحققة .

*على مستوى رقم الاعمال وحصة المؤسسة في السوق .

*على مستوى الانتشار الجغرافي .

*على مستوى استقلالية التسيير و الادارة.

التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة هو التعريف الذي حدده الاتحاد الاوربي سنة 1996 و الذي كان موضوع توصية جميع الاعضاء والذي صادقت عليه الجزائر في جوان سنة 2000 ويرتكز هذا التعريف على ثلاث مقاييس (المستخدمون , رقم الاعمال الحصيلة السنوية , واستقلالية المؤسسة) وحسب هذا التعريف فالمؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل اقل من 10 أجراء اما المؤسسة الصغيرة تلك التي توافق معايير الاستقلالية تشغل اقل من 50 أجير وتنجز رقم اعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو ولا يتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.

اما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق المعايير الاستقلالية , وتشغل اقل من 250 عامل لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

<u>بالنسبة للجزائر</u> صدر قرار انشاء المؤسسا ت المصغرة في اطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 296/96-297 الصادر في 08 سبتمبر 1996.

اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة على تعريف الإتحاد الأوروبي، حيث استند في القانون التوجيهي رقم 01 / 18 المؤرخ في 2001/12/22 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معايير :عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية كما يلي :

المؤسسة الصغيرة جدا (T.P.E) : هي تلك التي تضم ما بين 1 إلى 10 أفراد و تحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دينار.

المؤسسات الصغيرة (P.E) : هي تلك التي تضم ما بين 10 إلى 49 فرد و رقم أعالها السنوي لا

يتعدى 200 مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دينار.

المؤسسات المتوسطة (M.E) : هي تلك التي تضم ما بين 50 إلى 250 فرد و رقم أعمالها يتراوح ما بين 200 مليون و 2 مليار دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية يتراوح ما بين 100 و500 م دينار[3]

و يمكن للمؤسسة المصغرة ان تمارس نشاطها حسب الأطر التالية :

1-**شركة التضامن** تتكون شركة التضامن من شركتين او اكثر على ان لا يتعدى تسعة اشخاص يساهم كل منهم بجزء من رأس المال ومن العمل على أن يتوفر عامل الثقة المتبادلة بينهم كما يتألف عنوان الشركة من أسماء الشركاء او اسم واحد او اكثر متبوع بكلمة شركائه.

***شركة ذات مسؤولية محدودة** تؤسس بين شركاء يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص و لا يجوز أن يكون رأس ما ل الشركة اقل من مائة ألف د ينار جزائري .

كما يمكن ان تشمل هذه الشركة اسم واحد من الشركاء او اكثر على ان يكون هذه التسمية متبوعة بكلمات شركة ذات مسؤولية محدودة ومن بين خصائصها .ان عدد الشركاء لا يزيد عن 20 ولا يكتسب أي منهم صفة التاجر .

شركة وحيدة الاسم ذات مسؤولية محدودة :

هذا النوع من الشركات يخضع لنفس الشكل الذي تخضع اليه الشركة ذات مسؤولية محدودة ولكنها تتميز عنها بوحدوية الشخص ,أي ان الشركة وحيدة الاسهم ذات مسؤولية محدودة يديرها شخص واحد فقط.

معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :[4]

هنالك من يستخدم معايير كمية لتحديد تعريف هذا القطاع وهناك من يستخدم معايير نوعية.

أ) المعايير الكمية: تتكون هذه المعايير من مؤشرات اقتصادية و اخرى نقدية.

[3] د.محمد بوهزة ، أ. بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003، سطيف، الجزائر.

[4] أ. سامية عزيز: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني جوان 2011، ص 77 .

أ-1) المؤشرات الاقتصادية :هي كل المؤشرات التقنية المتعلقة بالجانب الاقتصادي لنشاط المؤسسة ونجد عدد العمال، حجم الانتاج والمبيعات في المؤسسة ,قيمة الموجودات الوظيفية واستخدام الطاقة.

أ-2) المؤشرات النقدية :

وتتضمن المؤشرات المتعلقة بالجانب المالي والنقدي لنشاط المؤسسة ونجد ضمنها راس مال المؤسسة، وقيمة الاستثمار.

بالنسبة للمعايير الكمية هناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، حيث تعتبر الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، شركات متوسطة و ربما كبيرة في دول أخرى[5]

ب)المعايير النوعية : نجد من ضمنها

ب-1) معايير الملكية: يمكن من خلاله التفريق بين المؤسسات العامة والخاصة او بين المؤسسات الفردية والجماعية، قد يكون استعمال هذا المعيار في دول اين يكون قسم كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الخاص حيث ان المؤسسة العمومية تمتاز بحجم كبير وهذا ما يلاحظ في الدول النامية حتى السنوات الاخيرة بما فيها الجزائر، وذلك قبل اعادة هيكلة المؤسسات.

ان ملكية الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعود أغلبيتها الى القطاع الخاص في شكل شركات اشخاص او شركات اموال غير ان نسبة كبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية يلعب فيها المالك او المدير دور كبير على جميع المستويات .

ب-2) معيار المسؤولية: ان المسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقع على عاتق المالك الذي يمثل صاحب القرار داخل المؤسسة كما يؤثر على طبيعة التنظيم و أسلوب الادارة حيث يؤدي العديد من الوظائف في نفس الوقت كالإنتاج، الادارة، التمويل والتسويق كما توزع هذه المسؤوليات في المؤسسة الكبيرة على عدة اشخاص وهذا ما يفسر حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى المعرفة الفنية

[5] د.محفوظ جبار : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 3 العدد 5 ، ص(213-226) بتاريخ (01-12-2003)

والتسويقية والمالية .

ب-3)معيار طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على مدى استخدام الآلات في الانتاج الصناعي فبعض الصناعات تحتاج الى انتاج سلعها الى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال (سلع استهلاكية) وبعض الصناعات الاخرى تحتاج لتشغيل وحداتها الانتاجية والى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة من راس المال (الصناعات الثقيلة ،الصناعات الكهروبائية).

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد استدعى هذا النوع من المؤسسات اهتمام الاقتصاديين الرأسماليين واعتبروها السياسة التصنيعية الاكثر فعالية وفائدة لتنمية البلدان المتخلفة هذه الاهمية التي يراها الاقتصاديون الرأسماليون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع الى التجربة التاريخية للتصنيع في البلدان الصناعية والتي اعتمدت في بدايتها على هذا النوع من المؤسسات .

أصبحت هذه المؤسسات مع مطلع التسعينات البديل الأقوى للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية مثل مسألة خلق العمالة، زيادة الصادرات، تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وهذا نظرا لتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية. [6]

اذن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود الى المزايا التي تمتاز بها المؤسسات والى الدور الذي تلعبه سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : [7]

لقد لعبت المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدولة الصناعية المتقدمة وكذلك الدول الصناعية الحديثة التصنيع ,حيث اصبحت تمثل ركنا اساسيا من اركان

[6] د. داودي فاطمة الزهراء، يوم دراسي حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية المحلية، جامعة آكلي محند أولحاج-البويرة- بتاريخ 25-04-2016.

[7] صحيفة البيان الإلكترونية، الأهمية الإقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وهيكلها خليجيا، بتاريخ 19 ديسمبر 2000

اقتصادياتها ففي اليابان مثلا المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخارج نطاق من اجمالي عدد المؤسسات والاعمال البالغ 99 % من الصناعات الاساسية تقدر بحوالي 6 ملايين منشأة أي حوالي 6.5 مليون مؤسسة في سنة 1986 حيث ساهمت هذه المؤسسات في اعداد الوحدات الصناعية الكبرى بمتطلباتها من السلع والخدمات وذلك جنبا الى جنب مع حدوث التطور التكنولوجي في المصانع الكبرى حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية .

*تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند استثمارها رأس مال للعامل الواحد الى اقل ما تحتاج اليه نظيرتها الكبرى وتتحقق كثافة العمالة التي تميز هذه المنشآت مع الوفرة النسبية لليد العاملة ومع قلة رؤوس الاموال والنقد الاجنبي اللتين تتميز بها الاقتصاديات النامية .

*تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموارد المادية المحلية فهي تستطيع تعبئة المدخرات القليلة لصغار الملاك الذين لا يودون اللجوء الى النظام المصرفي ويميلون الى استثماراتها في المؤسسات الخاصة بهم كما ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع في كثير من الاحيان استعمال مواد اولية محلية متناثرة يمكن ان تهمل لولا هذه المؤسسات .

*تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من البلدان النامية ان تقيم توازن انسب للإنتاج وخاصة في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة ,حيث يحتمل ان تكون الاسواق محدودة وان تصنع وفق الطلب .

*تقرر هذه المؤسسات الصادرات وبالتالي حصيلة النقد الاجنبي .

*تلبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طلب المستهلكين ذوي الدخل المنخفض على السلع والخدمات البسيطة والمنخفضة التكلفة وبالتالي تستطيع ان تقلل من اوجه عدم المساواة من خلال تحقيق دخل للمجموعات المنخفضة الدخل وتلبية الاحتياجات الاساسية .

*تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الاحيان على الابتكار وخاصة في مجال التكنولوجيا الجديدة حيث تميل الى ان تكون في الطليعة.

***الأهمية الاجتماعية :**

تكمن الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تساهم في رفع مستوى التشغيل ,وبالتالي تحسين المستوى الاجتماعي للأفراد .

-ان الجزائر قد تمكنت من تحقيق اهداف اجتماعية عن طريق برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث تم امتصاص يد عاملة كبيرة كانت في السابق غير مشغلة ولقد تمكنت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من استعمال التكنولوجيا عامة وذات اهمية نوعية تسهل عملية التحكم فيها إلا أن الهدف المهم الذي كان يرجى تحقيقه من هذه الصناعات هو توسيع عملية التصنيع عن طريق هذا النوع من المؤسسات على مستوى الجماعات المحلية وهذا ما يتم تحقيقه بصفة رسمية نظرا لتلائم هذه الصناعات مع الجهات المختلفة وخاصة ان الحجم الاجتماعي لهذه الصناعة يتناسب مع التنمية المحلة وبالتالي خلق توازن على المستوى الجهوي كما تعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تلبية الحاجيات الاساسية لمختلف فئات المجتمع .

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان صغر حجم هذه المؤسسات يعطي لها نقاط قوة تميزها عن نظيرتها الكبيرة الحجم ,هذه المزايا تتضح لنا من خلال سرعة تكيف هذه المؤسسات مع المحيط الذي تعمل فيه اضافة الى ان الهدف الذي من اجله يتم انشاء هذه المؤسسات يمكن تحقيقه نظرا لأنها تركز كل قواها عليه كما ان التنظيم داخل هذه المؤسسات ابسط ما هو عليه في المؤسسات الكبيرة وهذا ما يسهل الحصول على المعلومات .

1-التكيف مع المحيط تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تتشكل بين المؤسسات الكبيرة في نفس السوق وهذا الامر يسمح لها بالنحو السريع في الاقسام التي تخلت عنها المؤسسات الكبيرة لكونها لم تستطيع تلبية حاجيات معينة و تعتبر كذلك سندا أساسيا لهذه المؤسسات الكبرى[8] حيث ان المشروعات

[8] د. هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2002،ص220.

الصغيرة بشكل عام تتمتع بتنظيم متماسك يعمل اساسا غير رسمي ولها اتصالات ممتازة بشكل عام ايضا وهذا ما يسمح لها بأن تتفاعل مع المتغيرات والمشاكل التي تنشأ في أي منطقة و تتخذ الاجراءات الاصلاحية بسرعة ويكون هذا التكيف والمرونة بسبب العوامل الآتية :

*التغيرات في الطلب .

*الحاجة الى التنويع في المنتجات .

*تطوير اساليب الانتاج (الزيادة في السرعة)

2-تركيز القوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها تركيز قواها حيث ان المسير ليس لديه الا سوق لعرض منتجاته ،ولدى عليه القيام بصفة دائمة لمراقبة السوق وتوقع تطوراته و أخد الاجراءات التي تمكن من تحسين وضعية المنتوج في السوق كذلك يجب على المسير دراسة وضعية المؤسسات المنافسة وإمكانية توسيع نشاط المؤسسة .

3- التنظيم الفعال فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك هياكل متطورة مثل المؤسسات الكبيرة ومنه فانه لا يوجد روابط سليمة كثيرة والمدير العام ليس منفصل عن العمال كما ان الاتفاق مع الزبائن يكون مباشرة والمعلومات تكون اقل تشتتا وذات مصداقية كما يتم تمييز احتياجات المؤسسة وبسهولة .

المبحث الثاني: السياسة الجزائرية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت السلطات بوضع استراتيجية متكاملة و منسجمة لتطوير و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تعبئة كل الوسائل المادية و البشرية لتجسيدها ميدانيا وذلك من أجل إحداث قفزة نوعية لمسايرة الاقتصاد العالمي الجديد .[9]

المطلب الاول : مكانة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تختلف وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم كثيرا عن وضعيتها في السابق وهذا للمجهودات الكبيرة التي بدلتها لتطوير وترقية قطاعها بصفة عامة وللحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[9] د.رحاحلية بلال (جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس -)، د.فرج شعبان (جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة -) مداخلة بعنوان : آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع و التحديات

حاليا سوف نتطرق لوضعيتها في الجزائر بعد الاستقلال والمراحل التي مرت بها الى ان وصلت الى المكانة الاقتصادية التي تحتلها في الحاضر .

ورثت الجزائر بعد الاستقلال قطاعا مكونا من الصناعات الاستراتيجية وفروع الصناعات الاستهلاكية الوسيطية والمتوسطة التي ترتكز حول المدن الكبرى حيث كانت الصناعات الاستراتيجية تكاد تكون كلها خاضعة إلى ملكية الشركات الاجنبية التي أسست فروعها المتعددة في الجزائر أما الجزء الاكبر من مختلف الصناعات الصغيرة والمتوسطة كانت تابعة للخواص من المستوطنين يرتكز نشاطها أساسا في الصناعات الاستهلاكية والوسيطية وأحدث مغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية بعد الاستقلال فوضى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لذلك كان لا بد من تدخل الدولة لتنظيم القطاع الصناعي وتجلى ذلك في مظهرين :

-المظهر الاول يتضمن قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي .[10]

-المظهر الثاني يتضمن تدعيم قطاع الدولة الصناعي الذي توسع عن طريق الاستثمارات الصناعية الجديدة واتخذت اتجاهان وهما:

-الاتجاه الاول يرتكز على تدعيم انشاء المؤسسات الكبيرة المنتجة لوسائل الانتاج او المنتجة للسلع الاستهلاكية وكلاهما خضعتا للإشراف المباشر للوزارة .

-الاتجاه الثاني يرتكز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضعها تحت اشراف المجموعات المحلية وتدعيم دورها في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدأ تنفيذ التنمية الصناعية ابتداء من 1966 ويمكن تقسيم مسيرة هذه التنمية الى أربعة مراحل .

1) المرحلة الاولى 1963-1966

ورثت الجزائر عن العهد الاستثماري هيكلا اقتصاديا رأس ماليا تناقضات كثيرة فقد عانى الاقتصاد

[10] د.لكحل عبد الكريم : تجربة التسيير الذاتي في الجزائربين النظرية و التطبيق (1962-1965)، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5 العدد 2 ، ص(458-490) بتاريخ (ديسمبر-2021)

الجزائري في السنوات الاولى من الاستقلال مرحلة صحية نتيجة رحيل أكثر من 4/5 من المستوطنين الذين كان منهم عدد كبير من دوي المهارة من الاطارات ورجال الاعمال ,وذلك من جراء تهريب رؤوس الاموال وغلق أغلبية الوحدات الصناعية فلقد تبنث الدولة برنامجا استعجاليا للقضاء على المشاكل الموروثة عن العهد الاستعماري وتتمثل في اعادة تشغيل الطاقات الافتتاحية معطلة بوضعها تحت اشراف العمال الذين انتظموا في شكل التعاونية مسيرة ذاتيا في اطار مرسوم 1963 المتعلق بالتسيير الذاتي .

2) المرحلة الثانية مرحلة التنمية المركزية(1967-1979)[11]

تميزة هذه المرحلة بانطلاق استراتيجية التنمية بعيدة المدى تهدف الى اعطاء محتوى ملموس معنى الاستقلال الاقتصادي باسترجاع الثروات الوطنية وجعل الصناعة القاعدية الركيزة التي يستند عليها مسار التصنيع ولقد تم وضع سياسة صناعية ترمي لتحقيق الاهداف التالية .

* خلق تكامل اقتصادي بين مختلف الفروع .

* الرفع من قدرات التراكم.

* اعادة توزيع جيد للمداخيل.

*تكيف جهاز التكوين للاحتياجات الاقتصادية .

* اعطاء دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير بعض الفروع (المواد الغذائية , صناعة الجلود ,مواد البناء ...)

اثار السياسة المركزية على التنمية الاقتصادية

تتمثل العوامل الرئيسية التي عرقلت التنمية في الجزائر فيما يلي:

1- الاعتماد الأحادي على عائدات البترول لتمويل التنمية .

2-الارتفاع المتزايد والغير منتظم لتكاليف وأسعار الانتاج والاستهلاك .

[11] د. بلقاسم حسن بهلول " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر " الجزء الأول – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1999 . ص 98 / ص 346 .

3-النقص الملاحظ في عدة مواد ذات الاستهلاك الواسع ,وفي التموين بالمواد الاولية والمنتجات النصف المصنعة الضرورية لسير الاقتصاد الوطني .

4-تفاقم الاختلافات القطعية بسبب عدم الانسجام في اهداف السياسة الاقتصادية .

هذه العوامل ادت الى حدوث ما يسمى بأزمة تخطيط الاستثمارات العمومية وهذا التخطيط الذي اغلب عليه الطابع المركزي للقرار وما نتج من تسيير اداري بيروقراطي للشؤون الاقتصادية , ترتب عن هذه الوضعية مصاعب اقتصادية عديدة خاصة في الجانب المالي الذي لم يكن قادرا على تغطية الحاجيات الصناعية , هذا التدهور في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية كان دافعا للتفكير في احداث تغيرات في التوجه والخيارات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ورسم اهداف اقتصادية تخص عشرية الثمانينات.

3) المرحلة الثالثة الثمانينات والسياسة الاقتصادية الجديدة [12]

تحت وطأة المشكلات المتراكمة لمرحلة السبعينات التي ادت الى انخفاض الاداء الاقتصادي ونتيجة التحولات التي مست البيئة الاجتماعية منذ الاستقلال وحتى اوائل الثمانينات والتي كان من أبرزها اتساع نفوذ البرجوازية وتراكم الثروات لديها واستثمار جانب منها في المجال الاقتصادي الخاص أخذت الجزائر تنتهج سياسة الانفتاح بالتحول عن الاختيارات الاساسية السابقة والانتقال الى نوع من الليبرالية الاقتصادية التي تحددت معالمها مع نهاية الثمانينات من جراء السياسة الاقتصادية التي بدأت الجزائر تطبيقها في اطار توصيا ت الهيئات المالية الدولية .

ويمكن تلخيص ابرز اهداف التنمية الصناعية من خلال العناصر التالية :

1)العمل على تدعيم الجهاز الانتاجي الموجود من خلال تنظيم القطاعات الانتاجية وتكثيف استغلال الطاقات الانتاجية المتوفرة بتفكيك المؤسسات الوطنية الكبيرة لتصبح مؤسسات مختصة في اطار عرف بإعادة العضوية للمؤسسات .

[12] د. بلقاسم حسن بهلول : مصدر سبق ذكره، ص 98 / ص 346 .

2)تطوير صناعة متنوعة ومتوازنة لتوجيه الاستثمارات الصناعية نحو الصناعات التحويلية وخاصة الاستهلاكية .

3)ترقية الصناعات الصغيرة عن طريق إعطاء دور إضافي للجماعات المحلية في التنمية الصناعية بإدماجها أكثر في عملية التصنيع واندماج القطاع الخاص يرفع القيود عنه وفتح المجال له للاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية.

يمكن القول ان السياسة الصناعية لمرحلة الثمانينات جاءت مدعمة للصناعات الصغيرة على عكس السياسة التي عرفتها المرحلة الاولى والتي ركزت على مخططات التنمية على الصناعات الكبيرة والمؤسسات الضخمة .

4-**المرحلة الرابعة (مرحلة التسعينيات)** خلال هذه المرحلة تم اصدار القوانين التالية .[13]

1) قانون النقد والقرض جاء قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ لسنة 1990 لإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة لإمكانية الحصول على الائتمان و إعادة التحويل من البنك المركزي .

2)قانون رقم 20/19 المؤرخ بتاريخ 1991/02/19 المتضمن تحرير التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام والخاص) بنفس معايير وشروط التصدير والاستيراد ولقد تدعم مشروع الاصلاح الاقتصادي بقانون آخر قانون الاستثمارات الجديد المؤرخ في 1993/10/13.

3) قانون الاستثمارات 1993 المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 صدر هذا القانون لترقية وتشجيع وضمان الاستثمارات حيث ينص في مادته الاولى على سريان تطبيقه على الاستثمارات الوطنية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات غير مخصصة صراحة للدولة أو لأحد فروعها ولقد كان هذا القانون لاغيا لكل الاحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي وهذا بنص المادة 49 من القانون الذي ينص على ما يلي :

[13] د. بلقاسم حسن بهلول : مصدر سبق ذكره، ص 98 / ص 346 .

1)حرية الاستثمار: ينص على حرية ممارسة النشاطات التجارية والصناعية وغيرها وجعلها مضمونة وتمارس في اطار قانوني .

2) **حماية وضمان الاستثمار:** حيث هذا القانون بين المستثمرين باختلاف جنسياتهم ومكان اقامتهم وقطاعات نشاطاتهم وعلى حق المستثمرين الاجانب او الجزائريين في تحويل الارباح ورأس الما ل (حرية تنقل رؤوس الاموال).

ولتأييد نية الجزائر في تجسيد ذلك انضمت الى المنضمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المتعلقة بضمان الاستثمار وحمايته ووقعت على جميع الاتفاقيات المتعلقة بها ومنها .

*الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي .

*اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين والدول الضخمة .

*اتفاقية الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار .

* الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في البلدان العربية .

* الانضمام إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

مساعدة و دعم المستثمرين : ينص قانون الاستثمار على تقديم حوافز و تشجيع و إعفاءات عامة بالإضافة إلى حوافز خاصة تمنح للمستثمرين في مناطق تطمح الدولة إلى توسيع أفاقها الاقتصادية. كل هذه الإجراءات الحضرية تتمثل في إعفاءات و امتيازات جبائية و شبه جبائية لكل الاستثمارات المنجزة عبر كامل التراث الوطني و الجهوري.

المطلب الثاني : تصنيف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة حسب المعايير التالية

-طبيعة توجه هذه المؤسسات.

-أسلوب تنظيم العمل.

-طبيعة المنتجات.

-الصناعات التكاملية.

1-تصنيف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أساس توجيهها :[14]

ا-المؤسسات العائلية:تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية أو المنزلية يكون مكان إقامتها هو المنزل و مستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية ،ويتم إنشاءها بمساهمتها أفراد العائلة و تنتج منتجات تقليدية للتسوق بكمية محدودة أو تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود بنفس المنطقة ،و ذلك ما يعرف بالمقاولات الباطنية.كما هو الشأن في اليابان و سويسرا.

ب-المؤسسات التقليدية:هي شبه النوع الأول كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة المصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري و قد تلجا هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعامل الأجير و هي صفة تميزها عن المؤسسات العائلية و يكون محل إقامتها هو مكان مستقل عن المنزل(ورشة صغيرة) للإشارة المؤسسات التقليدية و العائلية تستعملان كثافة اليد العاملة و ببساطة الآلات .

ج-**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الشبه المتطورة:** تتميز هده المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في إنتاجها باستعمال تقنية الإنتاج الحديثة ،سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس مال تابت او من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة و بإتباع مقاييس الصناعة الحديثة و تختلف درجة تطبيق التكنولوجيا بين كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و الشبه المتطورة من جهة اخرى.

[14] نصر الدين بن نذير، الابداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2003، ص 24 .

2-تصنيف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل :

نفرق بين نوعين من المؤسسات :[15]

*المؤسسات المصنعة.

*المؤسسات الغير مصنعة.

المؤسسات المصنعة وتتمثل في كل المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة وتتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقييم العمل وتعتقد عملية الانتاجية واستخدام الاساليب الحديثة وكذلك من جهة طبيعية السلعة المنتجة واتساع اسواقها .

المؤسسات غير المصنعة وتتمثل في الانتاج العائلي والنظام الحرفي اذ يعتبر الانتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي اقدم شكل من حيث تنظيم العمل ,اما الانتاج الحرفي بصفة انفرادية او باشتراك المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي تصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن .

يتوسط المؤسسات المصنعة والغير مصنعة نظام الصناعات المنزلية او الورشات المتفوقة والذي يعتبر مرحلة تمهيدية نحو النظام المصنعي ومع ذلك يحتل مكانة كبيرة في اقتصاد البلدان النامية وكذا بعض البلدان المصنعة مثل اليابان نظرا لأسلوب الانتاج المتميز والذي يقتصر على تنفيذ عملية او بعض العمليات المعينة ليتم اتمامها في مصنع اخر.

3- تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات وعلى اساس الصناعة التكاملية .

3-1)التصنيف حسب طبيعة المنتجات تصنف هذه المؤسسات على اساس طبيعة المنتجات الى الفئات التالية .

أ-مؤسسات السلع الاستهلاكية يرتكز نشاطها على التصنيع .

[15] عثمان لخلف، دور و مكانة الصناعة الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 21 .

-المنتوجات الغذائية .

-تحويل المنوجات الفلاحية .

-منتوجات الجلود والأحدية والنسيج .

-منتوجات الورق ,الخشب ومشتقاته .

ب- مؤسسات انتاج السلع الوسيطية يجمع هذا النوع كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في :

-تحويل المعادن.

الصناعات الميكانيكية والكهربائية .

-صناعة مواد البناء .

-المخابر والمناجم .

ج) مؤسسات انتاج سلع التجهيز تتميز صناعة سلع التجهيز في الصناعات السابقة بأنها تتطلب بالإضافة الى المعدات والادوات لتنفيد انتاجها الى تكنولوجيا مركبة فهي بذلك صناعة ذات كثافة اكبر لرأس الما ل الامر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا نرى مجال تدخلها بحيث تشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتركيب بعض المعدات (في البلدان المصنعة) أو في البلدان النامية كتصليح الآلات ومعدات خاصة بوسائل النقل .

3-2) التصنيف على اساس الصناعات التكاملية [16]

في التصنيف هذا الاساس يطلق على المؤسسات تنمية و المقاولة وتعتبر المقاولة الباطنية من اهم اشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصناعية الحديثة وهو بشكل عام نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسسة رئيسة تكون في أغلب الحالات مؤسسة كبيرة ومؤسسة اخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية قدرة على التكيف وشروط التعاون .

[16] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال و التنمية المستدامة، 2008، ص 15

مسألة التعاون والتكامل تتجسد عمليا اما بصورة مباشرة عن طريق التعاون المباشر او بطريقة غير مباشرة عن طريق تقسيم السوق .

التعاون والتكامل المباشر يتم التعاون بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة الكبيرة عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون انتاج احدهما وسيط للأخر ويكون ذلك :

-اما ان يتعاقد المصنع الصغير مع المصنع الكبير ويرتبط بكامل انتاجه .

-اما ان يتعاقد المصنع الصغير بحرية كاملة مع اكثر من مصنع كبير .

وهذا الشكل من التعاون يسمح بخلق مناصب الشغل كبيرة وكذلك بتنمية الصناعة .

التعاون والتكامل غير المباشر يؤدي هذا النوع من التكامل الى دعم نظام تقسيم العمل بحيث يتيح فرصة امام المؤسسات الصغيرة للتخصص في انتاج معين وتلك النشاطات التي لا تدخلها المؤسسات الكبيرة غير ان المؤسسات الصغيرة تجد نفسها عند هذه العملية مقتصرة على اقسام السوق التي تتميز بنوعية ادنى وأسعار منخفضة ومنتوجات او خدمات كثيفة العمل مع بقائها من جهة اخرى خاضع ولو بصورة مباشرة الى مؤسسات اخرى

اشكال المقاولة البا طنية : تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة اشكال عديدة من المقاولة الباطنية وتتمثل في :[17]

1-تنفيذ الاشغال: يتمثل هذا النوع في اقدام المؤسسة على تنفيذ اشغال معينة لصالح جهة اخرى وذلك في وقت عمل محدد مسبقا .

2- تقديم الخدمات: تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الخدمات في شكل تعاون مع الغير حيث تقوم بالتكوين والبحث والدراسة والاستشارة الفنية و الاقتصادية .

3-**الانتاج** تقوم هذه المؤسسات بانتاج وصناعة قطع الغيار ومكونات بعض الادوات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها من الجهة المستفيدة من هذه العملية .

[17] فاطمة الزهراء عراب، المناولة الصناعية أو التعاقد من الباطن نشاط استراتيجي في تنمية المقاولة مع ضرورة ذلك في الجزائر، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، جامعة بشار، بتاريخ 05/04/03/ ماي 2011

المطلب الثالث : مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل التي تعيق نشاطها الاقتصادي وتحد من إمكانية استمرارها ، وترجع هذه المشاكل والصعوبات إلى اعتبارات بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحجم الأمثل الذي يحقق وفرات داخلية وخارجية ، وعلى نحو يدفع ويزيد من قدراتها التنافسية. إن هذه المشاكل ناتجة عن تغيير الظروف الاقتصادية ومشاكل اليد العاملة والضغوط التنافسية ، بالإضافة إلى ذلك نجد مشكل التسويق والإدارة والإنتاج والتخزين وغيرها ، وقد يبقى أكبر مشكل تعاني منه هذه المؤسسات هو التمويل وطرق الحصول على القروض[18].

لذلك سنلقي عليهم الضوء من جوانبه الرئيسية الثلاثة التالية :

1)المشاكل المتعلقة بالمحيط :

-غياب التنظيم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعوّق علاقتها مع السلطات العمومية والبنوك التجارية .

-التأخر المعتبر في استخدام التكنولوجيا الحديثة للاتصال .

-غياب قوانين (الفراغ القانوني) المتعلق بالوسائل المالية الجديدة .

-عدم تسوية الوضع القانوني للعقار الصناعي الذي يعيق تكوين او بناء الرهن العقاري في الميدان .

***السياسة القاسية لتأطير القرض للبنك الجزائري ويترتب عنها :**

-القوانين المفروضة على البنوك لاختيارات الاستراتيجية المقررة من طرف السلطات العمومية لاسيما شدة التحديد لتوزيع القرض .

-التقليصات في محتوى طلب اعادة التمويل حسب الامكانيات للبنوك التجارية لإدارة خزينتها وبالتالي القدرة على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

[18] سمير آيت عكاش، حميد قرومي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشاكل و التحديات، مجلة معارف، مجلد 8، عدد 14، ص 225-238، بتاريخ 01-06-2013

-التشريع المتعلق بترقية الاستثمار حديث جدا وهياكله ليست عملية بعد .

-الاستعمال الجزئي والغير الكامل لهياكل التدعيم المتخصصة في التمويل كصندوق ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

-مشكلات عقود الملكية طول مدة منح الاراضي وإعادة النظر في التوزيعات التي تمت من قبل .

-غياب الفضاءات الوسيطية بين المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين .

-الغياب الشبه التام للمعلومات الاقتصادية .

-الانشاء الفوضوي للمؤسسات .

-عقم الادارة في توفير بيئة ادارية ومؤسسات صالحة .

-المشاكل الجمركية حيث ان الإجراءات الجمركية تتميز في كثير من الاحيان بالبيروقراطية مما جعل الكثير من السلع تبقى لشهور ان لم تصل لسنوات في الموانئ وكذلك فرض رسوم عليها .

-مشكل التحول من اقتصاد السوق وهو اهم مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2)**المشاكل المتعلقة بالبنك** : ان الاخطار البنكية الكلاسيكية نظرا لنقص عقلانية وفعالية البنوك من اهمها :[19]

-خطر القرض .

-خطر اللاسيولة (غياب اعادة التمويل الاولي لبنك الجزائر).

-خطر المعدل (التحديد الاداري للمعدلات مع هيكل غير محرض على جمع الموارد الطويلة لان اعادة التمويل من بنك الجزائر اقل تكلفة لجمع الموارد الطويلة .)

-التسيير البيروقراطي للمؤسسات العمومية .

-المركزية المفرطة للقرارات منح القروض .

-المدة الطويلة جدا لمعالجة طلبات القرض .

[19] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002-2003، ص 167.

-السلوكات السلبية .

-غياب النصائح والمعلومات لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-رأس مالية البنوك الخاصة

-فقر ترابط وتسلسل التقنيات المالية اليومية المفتوحة من طرف البنوك .

-الاستغلال (حرية الكشوف في الحساب الجاري).

-الاستثمار (القروض متوسطة الاجل المعاد ضمها من طرف بنك الجزائر).

-غياب الوسائل المختصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-عدم التوازن المالي الداخلي للبنوك .

3)**المشاكل الأخرى المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل الأخرى ونذكر منها ما يلي :

- الصعوبات البالغة في الحصول على التمويلات اللازمة لنشاطها و هذا بسبب ثقل سير العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية و اتسامها بالبروقراطية في أداء خدماتها .[20]

-نقص رؤوس الاموال المخصصة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الاعتراضات القانونية المتعلقة بالتعبئة الدنيا لرؤوس الاموال الضرورية لتأسيس المؤسسات (القانون التجاري والمرسوم التنفيدي رقم 323/94 في 1949/10/17)

-نقص التصنيع للمشاريع الاستثمارية (غياب المخططات ،دراسة السوق ،الدراسة المالية ...)

-غياب الثقافة المحاسبية (على مستوى التصريحات برقم الاعمال ،الشراء بدون فواتير ...)

اضافة الى هذه المشاكل هناك مشاكل اخرى تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها .

التموين : عدم انتظام التموين والتكاليف المرتفعة واحتكار المؤسسات الكبيرة لمصادر التموين بالسوق.

اليد العاملة : رغم ان هذا القطاع يعتبر خلق لمناصب الشغل،الا انه في حالات جديدة قد نجد مؤسسات

[20] شبايكي سعدان، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، مجلد 7، عدد 11، ص (187-194) بتاريخ 08-05-2007.

كبرى اليد العاملة يمنحها امتيازات .

طرق الانتاج: فالتكيف مع الطرق وأدوات الانتاج الحديثة هو أحد المشاكل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن مميزات معظمها وهو استعمال الطرق التقليدية وآلات تكنولوجية قديمة.

-ارتفاع تكلفة الاعلان والدعاية لترويج المنتجات المنتج الصغير .

-قدم اجهزة الانتاج الموجودة وصعوبة تجديدها .

-الخسائر الفادحة التي منيت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ازاء التغير الطارئ في الصرف والذي يتسبب في تضاعف قيمة ديون المؤسسة التي لم تصبح قادرة على الوفاء بالدين .

-ارتفاع سعر التكلفة للمنتوجات المصنعة الناتج عن اعادة تقييم تكاليف الاموال الثابثة والمواد الاولية المستوردة الناجمة عن انخفاض العملة .

-كساد انتاج المصنع الراجع الى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة احيانا للانتاج المستورد .

وقد كانت هذه المشاكل والعوامل النتائج التالية .

-توقف عدة مؤسسات انتاجية .

-فقدان العديد من مناصب الشغل .

-تحول رؤوس الاموال من دائرة الانتاج الى الدائرة التجارية .

المبحث الثالث تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الحصول على الأموال اللازمة لإنشاء مؤسسة جديدة أو تمويل مؤسسة قائمة يشكل أحد الأمور التي تحدث دائما بسبب الحاجة إلى تلك الأموال وتختلف مصادر هذه الاموال.

المطلب الاول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1- طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ا-التمويل الذاتي:

هو التمويل المقدم من طرف اصحاب المشروع ،و يتمثل في المساهمات المالية التي يقومون بدفعها وتعطيهم حق الربح في حالة فائض بعد سداد السندات المستحقة عليه.

كما تعرف على أنها تقييم الفائض الكامن لمؤسسة ما من خلال فترة زمنية معينة عادة تكون السنة المالية، وذلك عن طريق الأخذ بالإعتبار كل من التدفقات النقدية المقبوضة والتدفقات النقدية المدفوعة باحتساب كل من الأعباء الإستثنائية .[21]

و قد تستفيد المؤسسة او بالأحرى قد يستفيد اصحاب المشروع بتسهيلات جبائية و شبه جبائية تتمثل في :

*الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.

*تخفيض نسبة 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة .

*الاعفاء من رسوم نقل الملكية ب 8% على الاكتسابات العقارية .

*الاعفاء من الرسم العقاري على البيانات ،الاضافات و البنايات.

*الاعفاء الكلي من الضريبة على الارباح شركات IBS.

*الاعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الاجمالي IRG.

*الاعفاء الكلي من الضريبة على الدفع الجزافي VF.

*الاعفاء الكلي من الضريبة على النشاط المهني TAP.

*الهيكل المالي للتمويل الذاتي : المساهمة الشخصية 100%.

ان الميزة الأساسية لهذا التمويل كونه المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة، فلا يتحمل المشروع في سبيل زيادة طاقته أي أعباء مادامت ادخارا ته هي التي تستخدم في عملية تمويل استثماراته، و بالتالي انعدام الخطر في حالة ما لم يحقق الاستثمار النتائج المرغوبة منه.

إن للتمويل الذاتي عيب رئيسي و هو منح الادخارات بصفة عامة و على مستوى النشاط الاقتصادي ككل

[21] شعبان محمد، نحواختيارهيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الإقتصادية، (دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2010/2009،ص2 .

ثم توزيعها على كافة القطاعات ،و هذا لم يتفق مع اهداف السياسة الاقتصادية ، فالتمويل الذاتي يسرب ويحجز الكثير من المدخرات و يحصرها في قطاعات معينة ذات عائد مرتفع.

ب. التمويل المباشر:[22]

و نقصد به العلاقة المباشرة مع القرض و المقترض دون تدخل أي و سيط مالي مصرفي و غير مصرفي ،فالوحدات ذات الفائض في المواد النقدية و الادخارية تحوله الى وحدات ذات العجز في المواد لتلبية احتياجاتها الاستثمارية ،و عليه فان التمويل المباشر يعني حصول منظمات الاعمال على الاعمال مباشرة من المدخرين ،وذلك من خلال بيع اوراقه المالية لهؤلاء المدخرين داخل الاسواق المالية.

(الاسواق المالية ليست و سيطا تقدم التسهيلات لالتقاء البائعين و المشترين).

كما يتخذ هذا التمويل صور تختلف و تتعدد بتعدد المقترضين.

ج.التمويل الغير المباشر:

و يتم عن طريق الهيئات المالية الوسيطة لتجمع المدخلات النقدية من الوحدات ذات الفائض ثم يتم توزيعه على الوحدات الاخرى ،و بالتالي تسعى هذه الهيئات الى التوفيق بين متطلبات الادخار و الاستثمار ،فهي تقرض ما تقترض ،و يمكن استخلاص نتيجتين هامتين لهذه الوسيلة من التمويل :

1.قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري الى التوظيف الادخاري.

2.قدرة بعض المؤسسات المالية على مضاعفة حجم القوة الشرائية المتقدمة للتوظيف الاستثماري واعتمادا على نسبة معينة من الادخارات النقدية عند قيامها بعمليات التمويل غير المباشرة.

2- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان تمويل الاقتصاد على عاتق المدخرات الوطنية وأيضا يستعين بالمدخرات الاجنبية ,ولهذا فان دراسة التمويل تقتضي الإحاطة بكل من المصادر الداخلية والخارجية له .

[22] أ. خليل عبد القادر، أ. بوفاسة سليمان، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المركز الجامعي بالمدية، ص 400 . بتاريخ 18/17 أفريل 2006 .

المصادر الداخلية [23]

لقد اختلفت الاتجاهات والآراء حول اعطاء مفهوم التمويل الداخلي فمنه من يقول ان التمويل الداخلي بواسطته تستطيع الشركة ان تلبي احتياجاتها المالية والمادية ,وذلك لتسديد ديونها وتنفيذ مشاريعها التنموية او الاستثمارية اضافة الى زيادة رأس مال العامل ،ويشمل التمويل الداخلي الاموال المتولدة من العمليات التجارية الى جانب بيع الاصول غير المستخدمة لأنهما يمثلان قدرة التمويل الذاتي للشركة ,وتتمثل المصادر الداخلية في الادخار الاختياري والحجر الاجباري .

أ الادخار الاختياري

هو ذلك الادخار الذي يقوم به الافراد اختياريا ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الاعمال .

مدخرات القطاع العائلي تتمثل في الفرق بين جملة دخل الافراد الممكن التصرف فيها (أي الدخل الموزع بين خصم الضرائب المباشرة) والاتفاق الخاص على الاستهلاك ،وتتخذ هذه المدخرات عدة صور منها .الاستثمار المباشر ,المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحياة ,الاصول السائلة (الاسهم والسندات).

مدخرات قطاع الاعمال تتوقف المدخرات سواء في الدول المتقدمة او المتخلفة على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي ,فكلما ازدادت اهميته زادت مدخراته والعكس صحيح ،وهناك مدخرات قطاع الاعمال الخاص (المتمثلة في الارباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات) ،ومدخرات قطاع الاعمال العام المتمثلة في الارباح التي تؤول لها من المشروعات الخاصة .

ب- الادخار الاجباري يقصد به ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الافراد بطريقة الزامية أي ليس اختيار ويمثل .

[23] بلعيدي عبد الله، التمويل برأس المال المخاطر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 14-16 .

1-الادخار الحكومي بالمعنى الواسع هو الفرق بين الارادات الجارية والمصروفات التجارية هذه الاخيرة تشمل الارادات من الضرائب ،أما المصروفات فتشمل الضرائب والنفقات الجارية وعليه فان الادخار هو عبارة عن الفائض المتبقى الذي يحققها القطاع الحكومي .

2-**الادخار الجماعي** هو ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة اجبارية نتيجة معينة يفرضها القانون .

المصادر الخارجية

يتمثل في لجوء المؤسسة إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاتها التمويلية و ذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة .[24]

1-الاقتراض من الغير وذلك بإصدار سندات قابلة للتداول في الأوراق المالية والبورصة .

2-الحصول على الأموال بطرح أسهم اكتتاب .

أ- القروض والسندات

القروض هي عمليات مالية تجمع مباشرة بين هيئة مالية سواء كان البنك بصفة مقترض أو بين المؤسسات الأخرى بصفتها مقترضة وبالتالي نقول على القروض هي إمكانية فعالة وفورية للاكتتاب الآجال المحددة مع شروط دفع نتيجة الخدمات المقدمة والأخطار المترتبة عنه وهذه الأخطار إما تكون خسائر جزئية أو كلية .

السندات هي عبارة عن صك للتداول بالبورصة الأوراق النقدية المالية يمكن لحاملها بتصفيتها في أي وقت قبل تاريخ استحقاقها حيث يحدد في هذا الصك تاريخ الاستحقاق ومعدل الفائدة السنوي .

[24] أ.د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، كتاب التمويل و الاستثمار في الاسلام، 2018، ص 29

ب- التمويل بالمشاركة في رأس المال (إصدار أسهم جديدة)

الأسهم هي عبارة عن حصص من رأس مال الشركة وهو عبارة عن ورقة مالية ذات قيمة اسمية وتصدر المؤسسة أو الشركة أسهما للاكتتاب من اجل الزيادة في رأسمالها وبالتالي يحصل المساهم على الأسهم التي اكتتب فيها ويصبح شريكا في الشركة بقدر ما يمتلكه من أسهم وللمساهم الحقيقي مناقشة ميزانية الشركة في كل سنة مالية ,ويحصل صاحب السند على قيمة وفوائد الدائن حاملي السندات كما لهم الحق في تسيير المشاريع .

الشكل رقم (1-1) : مصادر التمويل[25]

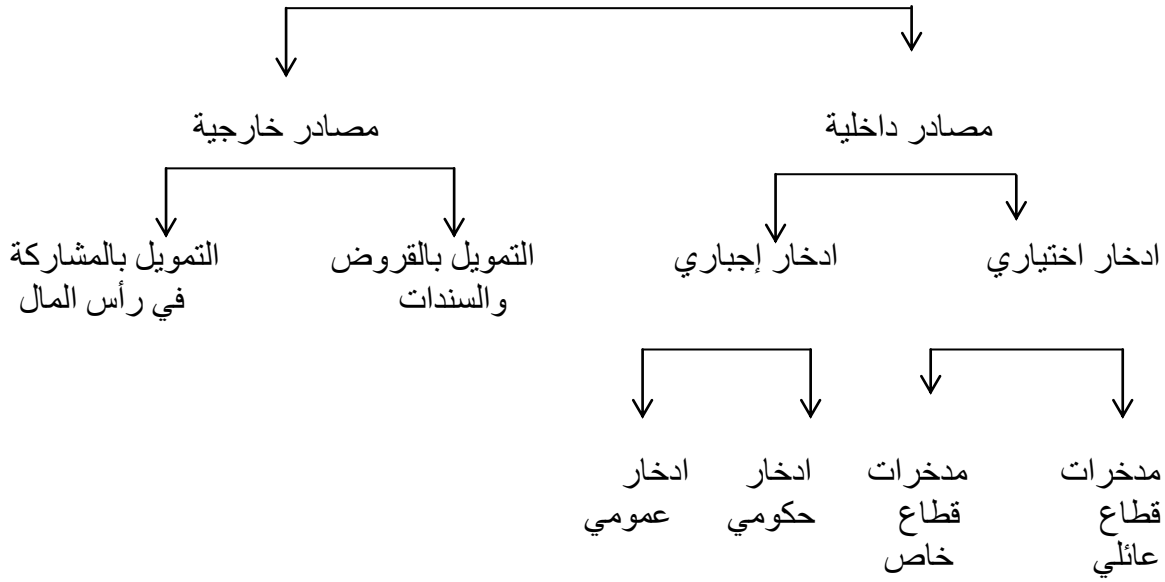

[25] عبد الغفار حنفي، ادارة مالية معاصرة، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 1991 .

3-مراحل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أن تنفيد وظيفة التمويل يختلف من منشأة لأخرى وفقا لاعتبارات كثيرة منها الحجم وطبيعة النشاط والبيئة وغيرها .

هذا يعني انه من الصعب وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المنشآت لكن رغم هذه الصعوبة فان الخطوات التالية يمكن أن تكون نمطية إلى حد جد بعيد .

*التعرف إلى الاحتياجات المالية للمنشأة

لعل من أكثر أسباب فشل المشروعات الاقتصادية شيوعا على أساس رأس المال الحالي الموجود لدى أصحاب المشروع ,ويعتبر أيضا أحد إشكال التمويل الخاطئ للمشروعات التي يقوم بها المؤسسون .

ولهذا فانه يجب على المنشأة أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة المالية وفق أولويتها وأهميتها ولكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التغير .

وعند تأسيس أي مشروع فانه لا بد من تحديد متطلبات المشروع من أصول رأسمالية ضمن قائمة تحتوي على الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والآلات ووسائل النقل والأثاث وغير ذلك وهذا لا بد من دراسة المشاريع الأخرى المماثلة للاستفادة من تجربتها و من البضائع الصادرة عن المحاسبين وعن المصاريف المتخصصة بالاستثمار .

إن التعرف على الاحتياجات لا يتم فقط عند تأسيس وبداية المشروع فحسب وإنما يستمر أيضا طالما هناك مستحدثات يخضع لها المشروع وباستمرار , ولا بد من دراسة ما تحتاجه المنشأة من الأموال في كل مرة لتغطية هذه الاحتياجات .

*تحديد حجم الأموال المطلوبة

بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات , وهذه الخطوة ليست سهلة لأنه من الصعوبة تقدير كمية الأموال المطلوبة بشكل دقيق ،فقد

يتم تقديره دون المستوى أو اقل من المستوى المطلوب ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمويل أي صفقة هما الحد الأدنى والأعلى ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالاستناد إلى تكلفة الأموال الرأسمالية وتحديد رأس مال العامل والنفقات الأخرى الضرورية .

*تحديد شكل التمويل المرغوب فيه

وتلجأ المنشأة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار بعض الأسهم والسندات عادة ما يتم تحويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية ذات دفعات موسمية .

*وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية

بعد ان يتم تحديد الاحتياجات ومقدارها وشكل التمويل , فانه من المفضل أن تتم خطة أو جدول زمني من اجل تدفق هذه الأموال لكي لا تتكبد المنشأة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في مرحلة زمنية قادمة

*اتخاذ قرار التمويل بعد الدراسة والنتائج المحصل عليها يتخذ البنك قراره في تمويل المشروع .

*صرف التمويل ويعني توقيع عقد القرض وتتضمن الخطة التمويلية للنشاطات التي ستنفق فيها الأموال والعائدات المتوقعة منها بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد وتبين كذلك مقدار التدفقات الداخلة والخارجة الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها .

*تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتمويلها

إن تنفيذ الخطة التمويلية يتطلب أن تكون موضوعية بشكل جديد قابلا للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحراف الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى ،ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم ,لهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة وهدف البنك من متابعة المشروع حماية أمواله والاطمئنان على سير المشروع .

***تحصيل القرض**

فبعد عملية التمويل يأتي دور المؤسسة الممولة بدفع الاقساط مع الفوائد مقابل الخدمة من طرف البنك [26]

المطلب الثاني :التمويل عن طريق السوق المالي

و هو يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المستثمر ،دون تدخل أي وسيط مالي بنكي او غير بنكي ،فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية و الإدارية تحوله إلى وحدات ذات العجز في الموارد و التي تحتاج لهذه الموارد للاحتياجات الاستثمارية ،فبالنسبة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة هذه الأخيرة تستطيع أن تحصل على قروض و تسهيلات انتمائي من مورديها أو من عملائها أو حتى من المشروعات الأخرى ،إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين و الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون ان تربط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي لهذه المؤسسات و الصور هنا تمثل في تقديم المؤسسات السندات و بقيم اسمية إلى المدخرين مقابل أن يقدم الآخرين مدخراتهم النقدية فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة لا يمكنها اللجوء إلى عملية الاقتراض فرديا عن طريق السوق المالية كما أن احتياجاتها هي ليست بالضرورة بان تكون في مستوى طلب الأموال من القطاع العريض للمدخرين لذلك و من خلال تنظيم موافق يمكن لهذه المؤسسات أن تدخل جماعيا إلى السوق المالي و ذلك عن طريق تجمع مهني أو مجموعة مؤسسات للتنمية ،ففي حالة التجمعات المهنية و بعد اجتماع مجموعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و طلبها لأموال من عند المدخرين .فان قيمة السلف تكون هامة ،هذا الأخير يتم اقتسامه وفق لأجزاء أو حصص محددة مسبقا.

اذن تلجا المؤسسة الصغيرة و المتوسطة إلى الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارها عن طريق الاقتراض فتصدر سندات تثبت الدين بذمة المؤسسة التي أصدرته ،و تحقق لصاحبها عائدا ثابتا بقيمة القرض ،و يفضل أفراد المؤسسة عندئذ هذه الوسيلة فإنها تحقق لهم عائدا ثابتا دون تحمل المخاطر

[26] تومي فاطمة :اشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . ماجستير في العلوم الاقتصادية دفعة 2005/2004 كلية العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس.

الناشئة عن الاستثمار الجديد.

وتفضل المشروعات أيضا هذه الوسيلة لما تحققه لها من استقلال في مواجهة دائن و لا تسترد قيمتها إلا عند حلول أجلها. و حامل السند يعتبر مجرد دائن للمنشاة التي أصدرته.

المطلب الثالث: التمويل عن طريق الحسابات الجارية للشركاء

إن تمويل المؤسسة عن طريق الحسابات الجارية للشركاء هو مألوف لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يتم اللجوء إليها لجلب الأموال الضرورية لتغطية حاجيات الأشغال كما أن هذا النوع من التمويل يبدي عددا من الامتيازات :

-انه مجاني لان الشريك لا يرغب في تحميل المؤسسة مصاريف لأجل مكافأة ما جلبه من أموال.

-انه مرن لان الشريك يمكن أن يسحب كليا أو جزئيا ما جلبه من أموال بالإضافة إلى أن الحسابات الجارية تبدي أكثر مرونة مقارنة مع الوكالات هناك زيادة في رأس المال ،في هذه الحالة الأخيرة فان الأموال المجندة هي بحوزة المؤسسة و لا يمكن استعادتها إلا بعد توقف نشاط المؤسسة ،أما في حين الأموال المودعة في حسابات جارية يمكن استعادتها.

جدول (1-1) : اشكال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتمويل [27]

الفئات العامة (م ص م) مكانتها اتجاه التمويل	الفئات المجمعة للحالات التالية	العوامل الاقتصادية المفسرة	العلاقة المستقرأة
مؤسسات بتمويل عالي	مؤسسات ذات نمو سريع جدا مؤسسات في طريق الانطلاق مؤسسات ذات صعوبات في النمو	تنشط داخل سوق ذو نمو عالي عند اجتياز أولي للاضطرابات المالية في طور اعادة البناء الداخلي او اعادة الانتشار التجاري	علاقة سببية مباشرة استقلالية وظيفة واضحة
مؤسسات بتدخل محدود	مؤسسة مستقلة ذات طابع عائلي او فردي مؤسسة تنافسية من النوع المتقن مؤسسة لها سيولة مالية جيدة	اختصاص في مجال معين تسيير امثل وحذر، منتوج مربح	علاقة التأثير القراري يخص العلاقات التي تثيرها لا يتم تطبيقه إلا بعد تداول القرار
مؤسسات لا تملي الشروط	مؤسسة في حالة ركود مؤسسة مشبعة بالديون	بقاء وانحطاط مردودية في انخفاض قلة النشاط التجاري لا تملي ابدا الشروط	علاقة شرطية : المؤسسة هي حبيسة شروطها قروض خارجية ضرورية لها لكن لا تحصل عليها نتيجة لنتائجها السيئة

[27] Revue française de gestion N°42

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا السابقة لدور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اتضح لنا بان هذه الأخيرة تمثل العمود الفقري لدى الاقتصاد الوطني، و كذلك تساعد في إحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، مما يبدو من خلال الدراسة أن هناك اهتمام بالغ لهذه المؤسسات على الخصوص في الجزائر، ومن المشاكل التي تعتري هذه الأخيرة غياب التمويل والذي يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي ستواجهها في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمتمثلة في العولمة والانضمام إلى منظمة التجارية العالمية والتكتلات الإقليمية والدولية، وما ينتج عنه من ارتفاع في حدة المنافسة لهذه المؤسسات محليا وخارجيا. ومن اجل تحسين صورتها وأيضا منتجاتها للدخول إلى هذه الأسواق يجب عليها ضرورة الدعم و رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

و لكن بالرغم من زيادة الجهود لدعم هذا القطاع من طرف الدولة ،إلا أن الحصيلة ضعيفة و هذا ما دفع مؤخرا إلى إعادة النظر في هذا المعيار ،بالإضافة إلى ذلك يجب أن تشمل إعادة التأهيل المحيط الاقتصادي و المالي لها.

الفصل الثاني

الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

NESDA

مقدمة الفصل

الجزائر على غرار بعض الدول النامية تسعى جاهدة لتنمية المقاولاتية التي أصبحت أداة فعالة لتطوير الاستثمار، وذلك من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة، حيث تقدم لهم مجموعة من الخدمات والتسهيلات عن طريق إنشاء عدة أجهزة وهيئات لتقديم هذا الدعم، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA .

إن الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية من أهم آليات الدعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة من خلال ما تقدمه من امتيازات لتشجيع الشباب حاملي المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع ،و بهذا الصدد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتطرق فيهم إلى التعرّف إلى الوكالة ثمّ مكوّناتها إلى أن نصل إلى طرق و صيغ تمويل الوكالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسط.

المبحث الأول: التعرّف على الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA

من أجل دعم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت السلطات الحكومية في الجزائر بإنشاء مجموعة من الوكالات التي أدت دورا كبيرا في تنشيط عملية الاستثمار ؛منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ التي تحولت إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE و أصبحت حاليا الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

النشأة : جاءت نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كبديل لآليات تشغيل الشباب الموظفة خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1996 والتي أثبتت عدم مردوديتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبهدف إضفاء المرونة والحركية على سوق العمل ، صدر المرسوم الرئاسي رقم 234 - 96 محددا الإطار العام لأشكال الدعم وطرق الاستفادة معبرا في الوقت ذاته عن الإرادة السياسية الجادة والهادفة إلى ترقية التشغيل من خلال تشجيع وتنمية المبادرة المقاولاتية في أبسط وأشجع صورها.

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 295 - 96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل صيغ المبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب، وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة ،وفي السداسي الثاني من السنة 2006 تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني لذلك هي تعتبر هيئة مرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني[1] .

في سنة 2020 تم وضعها تحت سلطة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة تحت اسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.

[1] الجريدة الرسمية ، العدد , 52 المرسوم التنفيات رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** وتحديد قانونها الأساسي،ص12

في سنة 2022 تم وضعها تحت سلطة وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة و غيّر شعار الوكالة إلى NESDA.

تعريف الوكالة : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة حاملي أفكار المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، وتسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة، تتواجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى كل الولايات بالإضافة إلى فروع في الدوائر الكبرى.

تعمل الوكالة على تغطية نوعين من النشاط:

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة.
- التكوين والتدعيم اللازم لمسيري المؤسسات المصغرة.

يقوم الجهاز على ثلاث مبادئ أساسية:[2]

- إدماج مشاريع الشباب المستثمر في آليات السوق.
- ضمان تمويل الأنسب حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع.
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، جوان 2002، ص115.

المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إطار مهامها عدة تسهيلات وامتيازات لأصحاب الأفكار الاستثمارية نذكر منها ما يلي : [3]

- تحسين و نشر الثقافة المقاولاتية
- تقدم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى التجسيد الفعلي لمشاريعهم
- تقديم تكوين لأصحاب المشاريع وفق منهجية المكتب الدولي للعمل BIT
- ضمان المتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها
- تسير الوكالة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، لاسيما في منح الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة المالية التي وضعتها الوزارة تحت تصرفها
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي تمنحها و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها

المطلب الثالث: أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

تسعى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية إلى دعم الشباب و إعطائهم فرصة لإنشاء مشاريع صغيرة و متوسطة و ذلك من أجل عدة أهداف نذكر منها :

- تنمية روح الإبداع و المبادرة لدى الشباب

[3] فتيحة زايدي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، المدرسة العليا للأساتذة، ورقلة، الجزائر، العدد 3 ، 2022 ، ص221 – ص 222

- تعزيز ودعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع
- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع[4]
- إعادة الاعتبار لبعض الأنشطة المهمشة كالحرف والصناعات التقليدية
- تشجيع كل أنواع الاستثمار على مستوى التراب الوطني
- تشجيع أنواع الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاولاتية
- إدماج الشرائح التي تنشط في القطاع الغير الرسمي والماكثين في المنازل ذوي المؤهلات بالسماح لهم بإقامة نشاط خاص
- تعمل على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي إعادة الاعتبار للمنتوج الوطني وطرحه للمنافسة محليا وحتى دوليا
- تحرير المبادرة الخاصة وزرع ثقافة تبني العمل المستقل وتحمل المسؤولية
- إنشاء مناصب شغل للشباب البطال أو المسرحين نتيجة عمليات الخوصصة وإعادة الهيكلة

المبحث الثاني: مكوّنات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

تتكون الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية من مكونات أساسية كغيرها من المؤسسات و يجب وجود جميع هذه المكونات أو الأركان حتى تصل إلى هدفها و تحقق المهام الموكلة إليها من طرف الدولة، تعتبر هذه المكونات الحجر الأساس و أهم جزء في الوكالة و هم من يتحمل مسؤولية الوكالة بشكل كامل فهم من يتابع منحنى سير الوكالة و تطبيق القوانين بطريقة سليمة و هل هي في الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف و أيضا مسؤولية اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للوكالة

فيما يلي الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية :

[4] مشري محمد الناصر ,**دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** ,دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية .تبسة ,مذكرة ماجستير ,جامعة فرحات عباس - سطيف 2011 –ص 98.

الشكل رقم (2-1) : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية[5]

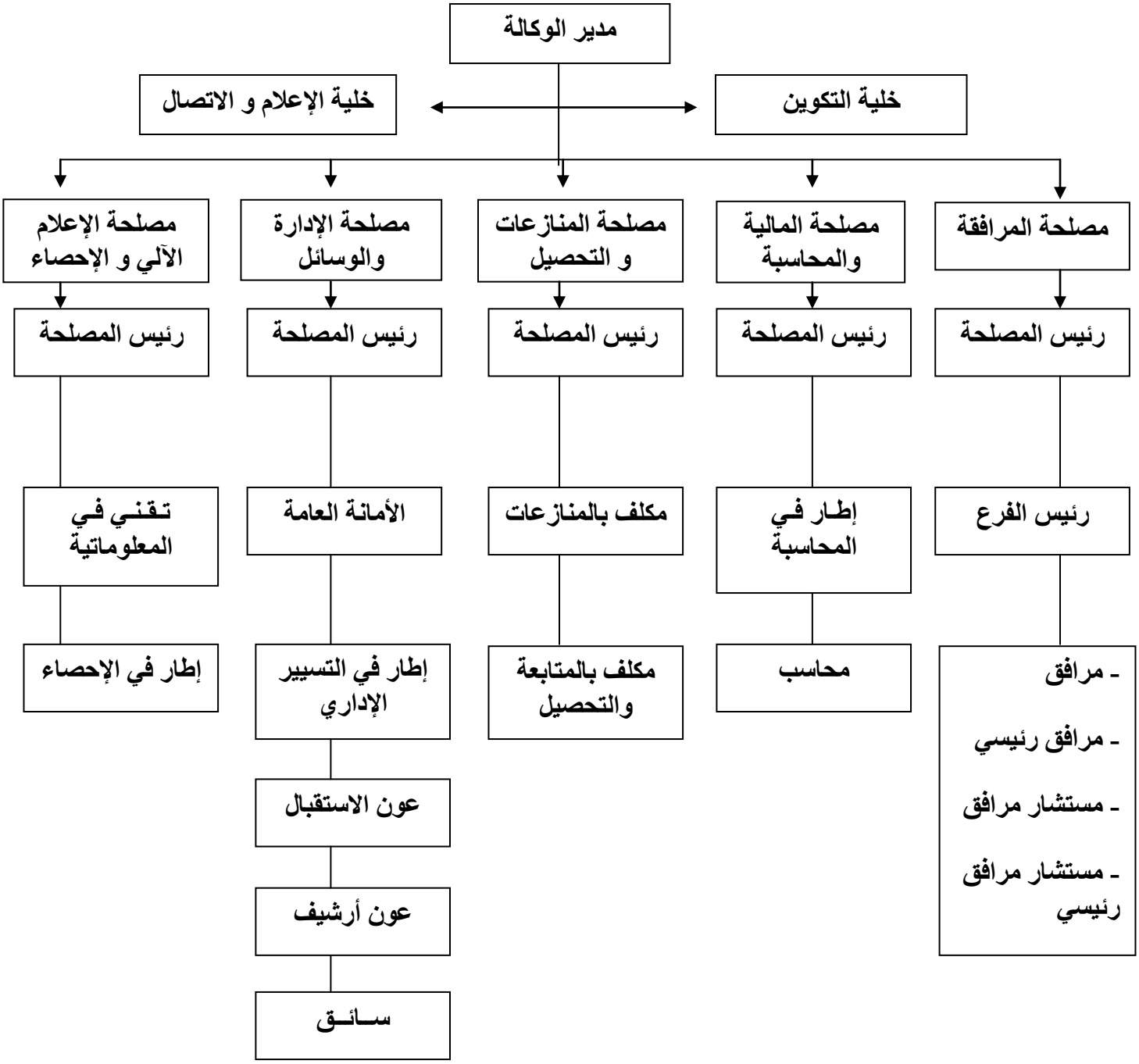

[5] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

المطلب الثاني: استراتيجية الوكالة

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالاعتماد على إستراتيجية محددة تهدف إلى توعية الشباب الراغبين في إنشاء مشاريع و تتمثل هذه الاستراتيجية في ما يلي :

1- التحسيس و الإعلام: يتم تنظيم الأيام إعلامية والدراسية بهدف توسيع الحملات التحسيسية للشباب البطال من أجل غرس المبادرة إلى إنجاز مشاريع مصغرة ومستقلة ،كما يتم توضيح لهم كل الجوانب القانونية والتنظيمية والاقتصادية لهيكل المشروع.

2- التكوين : حيث تنظم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أياما تكوينية حول إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات، وهي مخصصة لحاملي المشاريع ومسيري المؤسسات الصغيرة، وهذا بغية رفع ثقافة التسيير لدى هؤلاء للقيام بالمهام الموكلة لهم.

3- المعارض : يتم تنظيم معارض جهوية و وطنية بصفة دورية تهدف إلى :

- ترقية المنتجات وخدمة المؤسسات المصغرة
- ترقية روح المقاولاتية لدى الشباب البطال وذلك بإظهار ما قام به الآخرين لتشجيع الشباب على التقدم من أجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة
- ربط علاقات مباشرة بين المؤسسات المصغرة لتكوين شبكة مؤسساتية

4- نظام معلومات : منذ سنة 2002 ، وضعت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية نظام معلومات يرتكز على شبكة داخلية للمعلومات يخص الوكالة ويربط مختلف الفروع بالمديرية العامة، ويعتبر بنكا للمعلومات والمعطيات الحقيقية حول الشباب المستثمر ونشاطاتهم، مما يسهل الإدارة الجيدة ويسمح بالمعالجة السريعة والشفافة لكل الملفات المودعة وكذا المتابعة محليا ومركزيا.

5- اللامركزية : وتنطلق من كون الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تحاول تقريب وسائل الدعم والمرافقة بالنسبة للشباب المستثمر من جهة، وتأمين ومراقبة سير الجهاز على أرضية الواقع من جهة أخرى.

6- الموقع الإلكتروني : لقد تم فتح موقع المؤسسة على شبكة الانترنت يخص الوكالة وهو عملي منذ سنوات ويحتوي على كل العناوين والمعلومات والتوضيحات والمستجدات التي تخص الوكالة، وجميع

المعلومات المتعلقة بإنشاء المؤسسات و يمكن تفحصه بسهولة.

7- دليل المؤسسات المصغرة : تم وضع دليل يخص المؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة، ويتم طبعه وتوزيعه باستمرار.

8- صندوق ضمان أخطار القروض : أنشئ سنة 1998 ، وهو مخصص لتغطية المخاطر المتعلقة بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية لفائدة الشباب المستثمر، وهي بمثابة تشجيع البنوك على منح القروض للشباب المستثمر،إضافة إلى هذا توجد ضمانات قانونية وتنظيمية متعلقة بالرهن الحيازي للتجهيز لصالح البنك.

9- التطوير المستمر للجهاز : و ذلك من خلال رفع مستوى أدائها وتطوير آلية أجهزتها وأقلمتها مع متغيرات المحيط الاقتصادي من خلال :

- التعاقد مع المؤسسات في الخارج متخصصة لغرض تكوين ورفع مستوى أداء موظفي الوكالة
- القيام بعملية التقييم الذاتي لإنجاز الوكالة، وتقويم سياسة الوكالة على ضوء النتائج من خلال دراسات عمليات ميدانية

10- مراكز تطوير المقاولاتية : تهدف إلى توجيه وبلورة أفكار الشباب الجامعيين الراغبين في إنشاء مشاريع ، حيث أنشئ هذه المراكز على مستوى جميع الجامعات عبر الوطن

المطلب الثالث: المرافقة و التكوين لدى الوكالة

ترافق الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية أصحاب المشاريع للحصول على القرض البنكي والإعانات والامتيازات التي تمنحها الدولة لانجاز المشروع الاستثماري واستغلاله على أحسن وجه ، وكذا تكوين أصحاب المشاريع الاستثمارية حول تقنيات تسيير المؤسسات.

1- المرافقة : تقوم الوكالة بالاستقبال و الإعلام و التوجيه و الاستشارة خلال كل مسار إنشاء أو توسيع المشروع الاستثماري و كذا المتابعة في مرحلة الاستغلال ، من خلال تكوين فرق من المرافقين، مهمتهم الرئيسية مساعدة و مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية ، وفق المراحل التالية[6] :

[6] مطويات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

***الاستقبال والتوجيه والإعلام :** الاتصال الأول بفرع الوكالة من أجل الإعلام و التوجيه ، يليها جلسة إعلام جماعية تسمح بـ :

- أن تكون لدى أصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن جهاز الوكالة
- التعارف بين أصحاب المشاريع لمقارنة و تقييم أفكارهم لإنشاء مشروع استثماري جديد

ثم يليه اللقاء الفردي الأول ، والذي يسمح بـ :

- إقامة علاقة بين أصحاب المشاريع الاستثمارية و بينال مرافقين
- أن يكون لأصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن النشاط المرتقب
- إثبات مؤهلات و مكتسبات مهنية لأصحاب المشاريع الاستثمارية
- المشاركة في دراسة سوق المشروع الاستثماري

***جمع المعلومات :** سيساهم أصحاب المشاريع الاستثمارية في جمع المعلومات من أجل :

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل
- تحديد اختيار التجهيزات الموافقة لمشروعك
- تحديد اختيارات الموارد البشرية
- تحديد الاختيارات القانونية
- تحديد الموارد المالية الضرورية لإنجاز المشروع

***تقييم المشروع :** يقيّم على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية-اقتصادية

يتم تقييم المشروع تقنيا و الموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع قصد اتخاذ قرار التمويل

***قبول المشروع** : بعد قبوله و الموافقة على تمويله ، يستفيد صاحب المشروع الاستثماري إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات ، قبل تمويل نشاطه

***الإنشاء القانوني و تمويل المشروع :** ينبغي على صاحب المشروع الاستثمار باختيار الصيغة القانونية لمشروعه و إتمام الملف من أجل التمويل

- تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض بنكي.

- عند انطلاق نشاط المشروع الاستثماري، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المكلف بالمتابعة لإعطاء نصائح لصاحب المشروع و الرفع من حظوظ النجاح و تطوير المشروع الاستثماري.

***لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع :** تضم هذه اللجنة كافة الشركاء المحليين للجهاز بما في ذلك البنوك من أجل الموافقة على تمويل المشاريع الاستثمارية بحضور الشباب أصحاب المشاريع.

* أما بالنسبة للمشاريع الخاصة بتوسيع النشاط الاقتصادي، فتتقلص عدة مراحل وتختفي من مخطط مراحل المرافقة ، كالاستقبال والإعلام و التحسيس ،وتكوين صاحب المشروع ، لكن هناك مراحل أساسية في العملية لا يمكن الاستغناء عنها ، والمتمثلة في جمع المعطيات من اجل تقييم المشروع من طرف لجنة الانتقاء واعتماد وتمويل المشاريع ، والتي تمنح الموافقة على التمويل ،وإنجاز المشروع

2- <u>تكوين الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية :</u> يعتمد نجاح و تطور المشروع على قدرة تسيير صاحبها ضمن محيط تجاري دائم التغير، لهذا السبب، جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع ضروريا قبل تمويل مشاريعهم[7].

حيث قامت الوكالة بوضع برنامج تكوين يستجيب للاحتياجات و الصعوبات التي يواجهها غالبا الشباب أصحاب المشاريع.،يسمح لهم الإطلاع ، بفضل أسلوب سهل و عملي ، على المبادئ الأساسية لانطلاق مشروعهم الاستثماري و تسييره.

حاليا يوجد لدى كل فرع محلي مكون استفاد من تكوين حول البيداغوجية و محتوى المواد ، وتسير برمجة الدورات التكوينية و تطبيقها، محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع ، ويتضمن برنامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع أربع مواد هي :

- **الإنشاء :** إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي
- **التسويق :** دراسة السوق
- **مادة الضرائب :** الإجراءات و الأسس الضريبية
- **مادة التخطيط المالي :** الميزانية ، تسيير الخزينة ، تحليل التكاليف و المنتجات

[7] مقابلة مع مكون لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

الشكل رقم (3-1) : مراحل مرافقة أصحاب المشاريع في إنشاء مؤسساتهم [8]

[8] مقابلة مع رئيس مصلحة المرافقة لدى الوكالة

المبحث الثالث: تمويل الوكالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد حددت شروط الاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وفق ما نصت عليه أحكام المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 374 - 20 مؤرخ في 16 ديسمبر سنة 2020 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 290 - 03 المؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2003 ، الذي يحدد الإعانات وشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواه[9] .

المطلب الأول: مراحل إنشاء مؤسسة لدى الوكالة

يجدر بنا الإشارة إلى أن هنالك مجموعة من الخطوات التي يجب اتباعها جيدا لإنشاء المؤسسة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.

1- الشروط :

يجب توفر شروط التأهيل في المستثمر للاستفادة من التمويل لدى الوكالة و المتمثلة في مايلي :

- أن يتراوح سن صاحب أو أصحاب المشروع ما بين 19 و 55 سنة
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/أو لهم مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يحدد من طرف الوكالة
- ألاّ يكون أو ألاّ يكونوا قد استفادوا من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات

ملاحظة :

قد تم إلغاء شرط البطالة ليصبح التمويل موجّه لصنفين من الأشخاص (البطالين و العمال كذلك بشرط أن لا يكون موظفا لدى الوظيف العمومي، فإن كان موظفا في قطاع آخر عليه أن يراعي الإتفاقية المبرمة مع المستخدم أو القانون الداخلي للمؤسسة التي يعمل بها إن كان هنالك بند يسمح له بمزاولة نشاط آخر) أما الفرق بينها فيكون في نسبة المساهمة الشخصية، فالأجير تكون نسبته أعلى من البطال.

[9] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 374 - 20 مؤرخ في 16 ديسمبر سنة2020

2- الخطوات المتبعة لإنشاء المؤسسة عن طريق الوكالة :

يتوجه الشاب أو الشباب الراغب في إنشاء مؤسسة مصغرة إلى فرع الوكالة الموجودة في محل إقامته ويقوم بإيداع ملف المشروع على مستوى مصلحة الاستقبال، مكون من ملف إداري وملف مالي، يقوم الفرع بدراسة الملف وعند القبول تمنح لصاحبه شهادة تأهيل وملف الدراسة (التقنية والاقتصادية) على مستوى مصلحة المرافقة ،ليتم التوجه إلى البنك المختار لطلب التمويل في حالة تمويل ثلاثي.

أما في حالة التمويل الثنائي فيتوجه الشاب أو الشباب إلى المرحلة الموالية مباشرة مرفوقا بالوثائق التكميلية لإجراءات الإنشاء، يتحصل من خلالها صاحب المشروع على قرار منح الامتيازات من طرف الفرع بالإضافة إلى قائمة التجهيزات ، فيتم توقيع شروط بينه وبين فرع الوكالة مع الإمضاء على سندات لأمر بقيمة مبلغ القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الفرع .

يتوجه بعدها إلى مصلحة المحاسبة والتمويل لتحويل مبلغ القرض لحساب المؤسسة المصغرة، بعد دفع مساهمته الشخصية وتسليمه الأمر باستلام صك لصالح المورد لجلب العتاد والذي بعد جلبه وتهيئة مكان إقامة المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال، يعود مرة اخرى للفرع ليأتي دور مصلحة المتابعة لمعاينة انطلاق المشروع وإجراء الرهن الحيازي لفائدة الفرع، مع دفع مبلغ الاشتراكات في صندوق ضمان أخطار القروض، ثم تتم إجراءات تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بالاستغلال من طرف الفرع لتقديمها إلى مصلحة الضرائب لاستفادته من الإعفاءات الضريبية[10] .

[10] مقابلة مع مرافق لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

الشكل رقم (4-1) : مراحل إنشاء مؤسسة لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية [11]

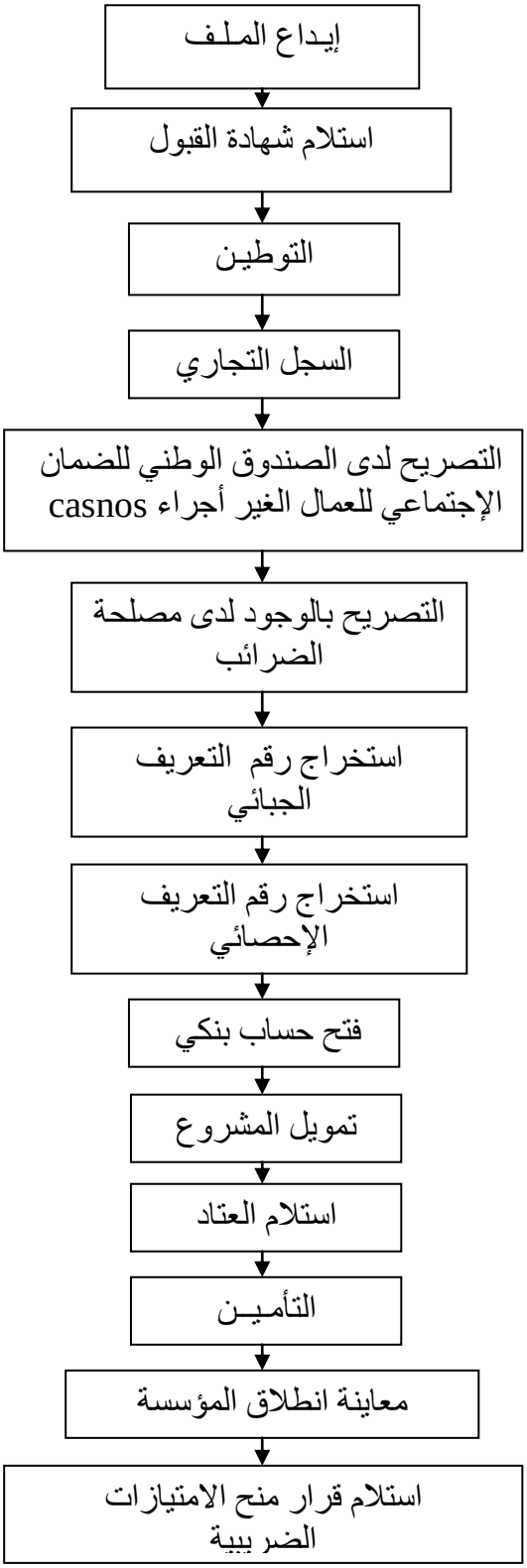

[11] مصلحة دراسة الملفات و المرافقة لدى الوكالة

المطلب الثاني: صيغ التمويل من طرف الوكالة

يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية على صيغتين أو شكلين أساسيين بشرط أن لا تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في إطار الجهاز دون أن ننسى الصيغة الثالثة المستحدثة و التي لا تتطلب تمويل من طرف الوكالة و هذا ما سنتعرف عليه.

يجب أن نعلم أولا أنه في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية هنالك نوعين من الإستثمار :

استثمار الإنشاء : ويتمثل في إنشاء مؤسسة جديدة من طرف شاب أو أكثر أصحاب مشاريع مؤهلين، بصفة فردية أو جماعية أو في شكل تجمع مؤسسات

استثمار التوسيع : ويتمثل في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة المصغرة بعد استيفاء مرحلة استغلال الإنشاء، أو تلك التي ترغب في توسيع نشاطها كالمؤسسات الحرفية، الفلاحية، المنتجة للسلع والخدمات وكذا المستفيدة من جهاز ANGEM .

صيغ التمويل لدى الوكالة :

يتم اختيار تمويل المشروع بالاعتماد على ثلاث صيغ تتمثل في التمويل الذاتي والتمويل الثنائي والتمويل الثلاثي كما سنوضحه في ما يلي :

1- التمويل الذاتي :

تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع فقط.

أ- تركيبتها المالية :

في صيغة التمويل الذاتي تتشكل التركيبة المالية من المساهمة الشخصية للشباب المستثمر فقط فيما يستفيد من الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة المتمثلة في (المرافقة و الإرشاد – التكوين – الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية وحتى الاستشارة الفنية لتعزيز الكفاءة والقدرة على النمو والاستدامة).

ب- هيكلها المالي :

سنبين الهيكل المالي لصيغة التمويل الذاتي في الجدول التالي :

جدول رقم (2-1) : الهيكل المالي لصيغة التمويل الذاتي لدى الوكالة

قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000 دج	% 100

المصدر : مطويات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

يظهر لنا من خلال الجدول السابق أن هذا النوع من التمويل الذاتي يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الشخصي لأصحاب المشاريع بنسبة 100 % أين تصل قيمة الاستثمار إلى 10 ملاين دينار جزائري.

2- التمويل الثنائي :

تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع و مساهمة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فقط.

أ- تركيبتها المالية :

يتم التمويل الثنائي وفق التركيبة المالية التالية :

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر و التي تقدر نسبتها بـ 50 % .

- قرض غير مكافئ تضخه الوكالة للشباب ذوي المشاريع والذي تقدر نسبته بـ 50 % .

ب- هيكلها المالي :

سنبين الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي في الجدول التالي :

جدول رقم (3-1) : الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي لدى الوكالة

قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة NESDA
حتى 10.000.000 دج	% 50	% 50

المصدر : مطويات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

يظهر لنا من خلال الجدول السابق أن قيمة الاستثمار تصل إلى غاية 10 ملايين دينار جزائري و تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها مساوية لنسبة الدعم الذي تقدمه الوكالة و ذلك بنسبة 50 % .

3- التمويل الثلاثي :

تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع و مساهمة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية وكذلك تمويل البنك.

أ- التركيبة المالية :

يتم التمويل الثلاثي وفق التركيبة المالية التالية :

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر و التي تقدر نسبتها بـ (5 % إن كان بطالا) و (15 % إن كان غير بطال) مع أن هذه الأخيرة تتغير حسب المنطقة التي ينجز فيها المشروع.

- قرض غير مكافئ تضخه الوكالة للشباب ذوي المشاريع والذي تقدر نسبته بـ (25 % إن كان بطالا) و (15 % إن كان غير بطال) مع أن هذه الأخيرة تتغير حسب المنطقة التي ينجز فيها المشروع.

- قرض بنكي بنسبة 70 % مع نسبة فائدة مخفضة 100% (فائدة 0 %) لكل القطاعات و النشاطات يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع

ب- هيكلها المالي :

سنبين الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي في الجدول التالي :

1- فئة البطالين :

جدول رقم (4-1) : الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي لفئة البطالين :

قيمة الإستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة NESDA	مساهمة البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين	كل المناطق	% 5	% 25	% 70

المصدر : مطويات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

يظهر لنا من خلال الجدول السابق أن قيمة الاستثمار تصل إلى غاية 10 ملايين دينار جزائري و تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها 5 % لفئة البطالين و في جميع المناطق و بهذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بنسبة 25 % و على مساهمة البنك بنسبة 70 % .

2- فئة غير البطالين :

جدول رقم (4-2) : الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي لفئة غير البطالين :

قيمة الإستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة NESDA	مساهمة البنك
حتى 10.000.000 دج	غير البطالين	مناطق الشمال	% 15	% 15	% 70
		مناطق الهضاب	% 12	% 18	% 70
		مناطق الجنوب	% 10	% 20	% 70

المصدر : مطويات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

يظهر لنا من خلال الجدول السابق أن قيمة الاستثمار لفئة غير البطالين تصل إلى غاية 10 ملايين دينار جزائري و تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها بالنسبة لمناطق الشمال 15 % و نسبة الدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية 15 % و نسبة مساهمة البنك 70 % .

أما نسبة المساهمة الشخصية بالنسبة لمناطق الهضاب 12 % و نسبة الدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية 18 % و نسبة مساهمة البنك 70 % .

أما نسبة المساهمة الشخصية بالنسبة لمناطق الجنوب 10 % و نسبة الدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية 20 % و نسبة مساهمة البنك 70 % .

***ملاحظـة :**

يظهر لنا جليا أن نسبة البنك هي النسبة الوحيدة التي لا تتغير و تبقى ثابتة عند 70 % و تعتبر هي النسبة الأكبر و مع أن الوكالة اتفقت مع البنوك وفق نصوص قانونية و تشريعية على أن المساهمة التي تمنحها لأصحاب المشاريع تكون بنسبة فوائد مخفضة 100% (فائدة 0 %) مما كان على الوكالة أن تجد طريقة تضمن بها هذه النسبة الكبيرة التي قد تكون عبئا على أصحاب المشاريع و هنا تمّ إشراك صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع و هذا ما سنتعرّف عليه :

صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع :

تعريف الصندوق : أنشئ سنة 1998 ، وهو مخصص لتغطية المخاطر المتعلقة بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية لفائدة الشباب المستثمر، وهي بمثابة تشجيع البنوك على منح القروض للشباب المستثمر، إضافة إلى هذا توجد ضمانات قانونية وتنظيمية متعلقة بالرهن الحيازي للتجهيز لصالح البنك.

دور الصندوق : تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع من أجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك للمشاريع الاستثمارية المحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.

يكمل الصندوق الضمانات المقدمة من قبل المستثمرين إلى البنوك والمتمثلة في:

- رهن التجهيزات بالدرجة الأولى لصالح البنك ، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.

- تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك.

- رهن الأجهزة المتنقلة

المنخرطون في الصندوق : يتمثل المنخرطون في صندوق الضمان في كل من البنوك التي تمنح القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعمو تنمية المقاولاتية والشباب أصحاب المشاريع الذين اختاروا صيغة التمويل الثلاثي لإنجاز أو توسيع مشاريعهم.

كيفية الانخراط في الصندوق : ينخرط الشاب صاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بعد تبليغ الموافقة البنكية، وقبل تسليم قرار منح الامتيازات من قبل مصالح الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، فانخراطه يسبق تمويل مشروعه يحسب مبلغ الاشتراك في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح ومدته.

يقوم صاحب المشروع بدفع الاشتراك دفعة واحدة في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، تقدر نسبة الاشتراك ب 0.35 % من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك.

طريقة التسديد :

بعدما تعرفنا على صيغ التمويل قد يتبادر في أذهاننا عن ما هي الطريقة التي سيتم بها تسديد هذه القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و كذلك من طرف البنوك .

هذا ما سنبينه في الجدول التالي :

جدول رقم (5-1) : طريقة تسديد دعم الوكالة و مساهمة البنوك :

الحالة	مساهمة البنك	دعم وكالة NESDA
مدة التأجيل لتسديد القرض	سنة و نصف	* 6 سنوات و نصف (بالنسبة للتمويل الثلاثي) * سنة و نصف (بالنسبة للتمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05 سنوات	05 سنوات

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

بعد شروع أصحاب المؤسسات في انطلاق مشاريعهم الاستثمارية تقوم الوكالة بالقيام بزيارة ميدانية عن طريق المكلفين بالمتابعة التابعين لمصلحة المنازعات و التحصيل للقيام بتقرير بدئ النشاط و تبدأ معه فترة الاسترداد المكونة من فترة التأجيل تليها فترة الاسترداد الفعلي.

تبدأ فترة التأجيل و المكونة من سنة و نصف بالنسبة لتسديد المساهمة البنكية تليها فترة التسديد الفعلي والمكونة من خمس سنوات أما بالنسبة لتسديد دعم الوكالة فتتكون فترة التأجيل من ستة سنوات و نصف أي يؤجل تسديد دعم الوكالة إلى غاية نهاية فترة تسديد المساهمة البنكية و بعدها تبدأ فترة التسديد الفعلية لدعم الوكالة و المكونة هي كذلك من خمس سنوات.

بهذا نجد أن فترة التسديد الكلية لمبلغ الاستثمار الكلي للمشروع تتكون من إحدى عشرة سنة و نصف.

المطلب الثالث: الامتيازات و الإعانات الممنوحة لجميع المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة

تمنح الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية مجموعة من الامتيازات الجبائية التي تكون على شكل إعفاءات سواء في مرحلة إنجاز المشروع أو في مرحلة استغلال المشروع و تقدم أيضا مجموعة من الإعانات المالية التي تجدب الشباب و تحفز لديهم روح المبادرة في الاستثمار و تسهل عليهم الولوج إلى عالم المقاولاتية لإنشاء مؤسسات صغيرة و موسطة.

- **تخفيض نسبة الفوائد البنكية :**

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـ 100 % بالنسبة لكل النشاطات (نسبة فائدة 0 %)

- **الإعـانـات الـمـالـيـة :**

تمنح للشباب أصحاب المشاريع ثلاثة قروض إضافية :

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني
- قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء – محامون ...)

الجدير بالذكر أن هذه الإعانات المالية تشمل أصحاب التمويل الثنائي و التمويل الثلاثي و مهما كان نوع الاستثمار سواء مرحلة الإنشاء أو مرحلة التوسيع .

- **الإمتيازات الجبائية :**

تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الامتيازات الجبائية التالية :

أ- في مرحلة إنجاز المشروع :

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية .

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة .

ب- في مرحلة استغلال المشروع :

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات **(لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب)**

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال **(لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب)**

- تمديد فترة الاعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الاعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ :

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

خلاصة الفصل الثانى

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية من أبرز أجهزت الدعم المتعارفة عن الشباب المقاول مقارنة بأجهزة الدعم الأخرى، و ذلك من خلال الفئة العمرية الكبيرة التي تستقطبها و من خلال المقاربات التي اعتمدت عليها في طريقة تمويلها للمشاريع بداية من المقاربة الاجتماعية التي كان هدفها الأساسي القضاء على البطالة و منح أكبر عدد من الدعم للشباب البطال إلى غاية المقاربة الاقتصادية التي أصبح هدفها خلق مؤسسات خلاقة للثروة من شأنها دفع بعجلة الاقتصاد إلى النمو و الازدهار مستقبلا، دون أن ننسى الدعم المالي الكبير الذي يسمح للشباب بتجسيد مختلف أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتخفيض في نسبة الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة من طرف البنوك، بالإضافة إلى الامتيازات الضريبية والجبائية والإعانات المالية وحتى ضمان القروض الممنوحة الذي يبعث على الاطمئنان لإنجاز المشاريع بكل ثقة و دون الخوف من المخاطرة.

الفصل الثالث

دراسة حالة

مؤسسة مموّلة من طرف

الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية

عين تموشنت

تمهيد :

تعتبر المشاريع الصغيرة و المتوسطة من العوامل الرئيسية التي تحفز نمو و استقرار الاقتصاد، و من أجل تحقيق هذا النجاح، يصبح الاهتمام بعملية تمويل المشاريع أمرا حيويا يتطلب تحقيق أهداف المشاريع و استدامتها بوجود استراتيجيات تمويل فعالة و مستدامة، و عليه تطرقنا في الفصلين الأول و الثاني إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إلى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بصفة عامة كجهاز دعم و تمويل لتلك المؤسسات أما الآن فسنتطرق إلى دراسة تطبيقية تكمن في دراسة مؤسسة ممولة من طرف إحدى الوكالات المحلية و المتمثلة في الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت، و عليه سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين :

- **المبحث الأول :** الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت
- **المبحث الثاني :** مؤسسة ممولة من طرف الوكالة الولائية لعين تموشنت

المبحث الأول: الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت

تتواجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى كل الولايات بالإضافة إلى فروع في الدوائر الكبرى، و من إحدى الوكالات التي سنتطرق إليها هي وكالة عين تموشنت.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت[1]

لقد تم افتتاح الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بعين تموشنت في شهر فيفري سنة 1998 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، يسير الفرع وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح، ويأتي على رأس هرم الهيكل التنظيمي مدير الوكالة الولائية الذي يقوم بتسيير الوكالة والتنسيق بين المصالح الداخلية للوكالة من جهة والمؤسسات الإدارية والمالية التي لها عالقة بالوكالة من جهة أخرى.

تتكون الوكالة من فرع رئيسي يمثل المديرية و من ثلاث فروع ثانوية تمثل الملحقات حيث تتواجد كل منها على مستوى بلدية عين تموشنت و بلدية بني صاف و بلدية حمام بوحجر، و تسيّر هذه الفروع الثلاث من قبل رؤساء الفروع.

يحتوي الفرع الرئيسي على خمس مصالح يسيّرها رؤساء المصالح (مصلحة المرافقة – مصلحة المنازعات و التحصيل و المتابعة – مصلحة المالية و المحاسبة – مصلحة الإعلام الآلي و الإحصاء – مصلحة الإدارة و الوسائل و المستخدمين) و تحتوي الفروع الثانوية (الملحقات) على عنصر من كل مصلحة ما عدا مصلحة المالية و المحاسبة التي تتواجد فقط في الفرع الرئيسي.

لدى الوكالة الولائية خمس و أربعون (45) موظفا بما فيهم المدير و رؤساء المصالح و رؤساء الفروع.

الهيكل التنظيمي لوكالة عين تموشنت

فيما يلي الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت :

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة عين تموشنت

الشكل رقم (5-1) : الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت[2]

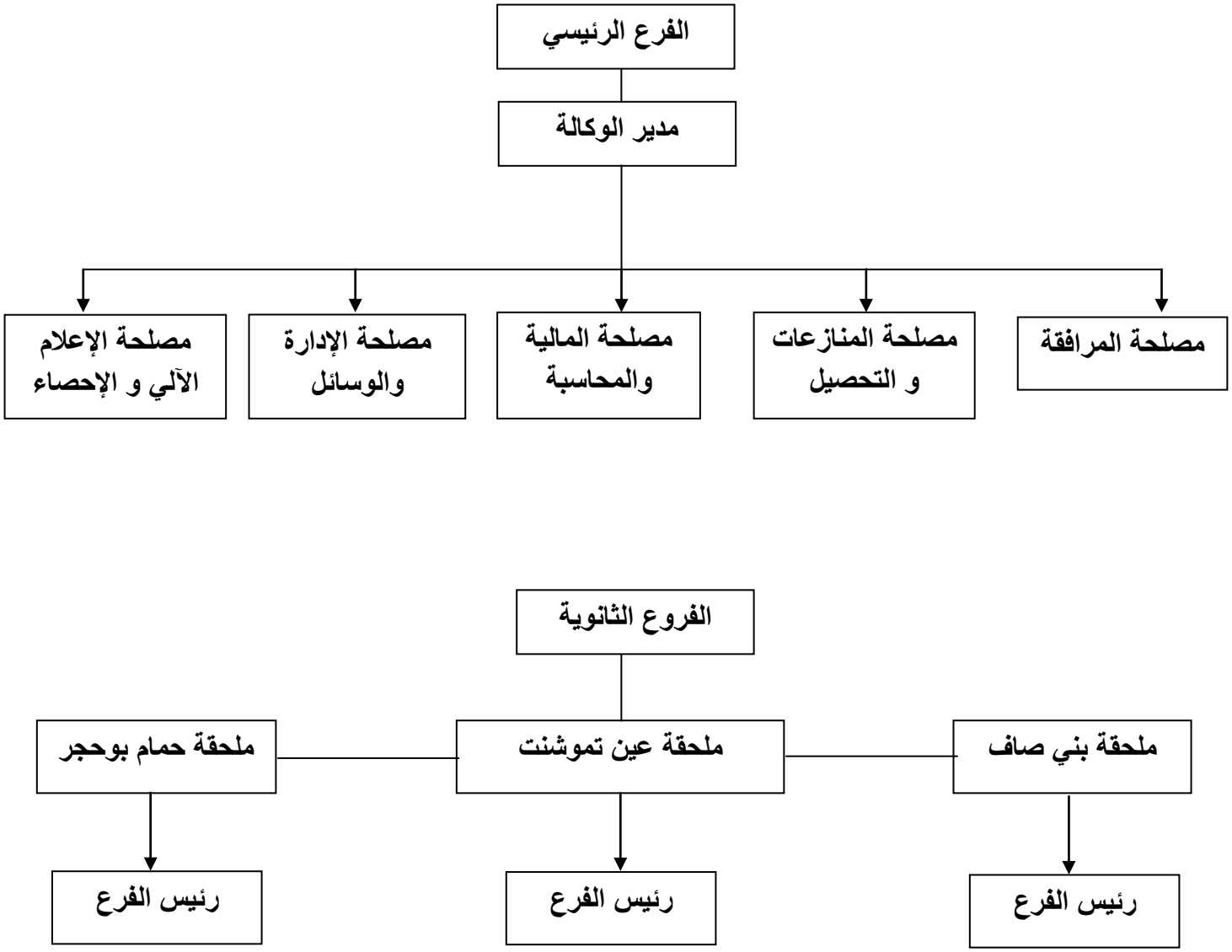

[2] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

المطلب الثاني: إحصاء لمختلف المشاريع و القطاعات التي موّلتها الوكالة

حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة من 1998 إلى 2023 [3]

من خلال هذا الجدول سنبين بشكل عام حصيلة نشاط الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية عين تموشنت منذ الإنشاء إلى غاية شهر مارس لسنة 2024.

الجدول رقم (6-1) : القروض الممنوحة من طرف الوكالة من 1998 إلى مارس 2024

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القروض الممنوحة	100	233	132	140	114	150	120	125	111
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد القروض الممنوحة	90	117	269	256	563	1356	689	835	240
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	إلى غاية مارس 2024
عدد القروض الممنوحة	68	24	53	82	50	80	85	102	10
المجموع	6194								

[3] مصلحة الإعلام الآلي و الإحصاء

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (6-1) : حصيلة القروض الممنوحة من 1998 إلى مارس 2024

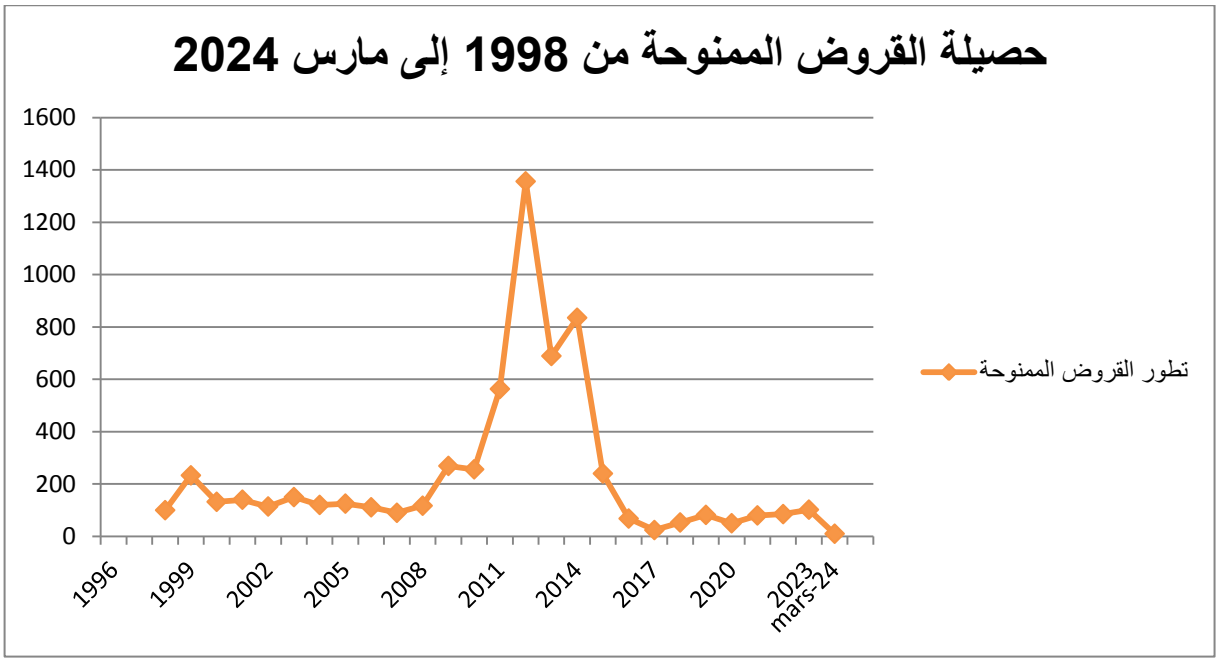

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من خلال الجدول و الرسم البياني يتبين لنا أن هناك تباين في عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة حيث نلاحظ أولا وجود قفزة صغيرة ما بين السنتين الأوليين (1998 – 1999) و ذلك يرجع لبداية تعرّف أصحاب المشاريع على الوكالة في بداية انطلاق نشاطها ثم بعد ذلك شهدنا استقرار ملحوظ في عدد القروض الممنوحة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 لتشهد قفزة صغير أخرى في السنتين المواليين (2009 – 2010) ثم لاحظنا مع بداية سنة 2011 وجود نقلة كبيرة و فرق شاسع في عدد القروض الممنوحة، وذلك بسبب التعديلات التي صدرت في تلك السنة و التي تنص على فتح المجال للاستثمار في كل الأنشطة ,و تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للمقترض.

بالنسبة للسنتين (2013 – 2014) شهدت تراجع كبير و انخفاض حاد في عدد القروض الممنوحة ويعود ذلك إلى التعديلات التي صدرت في أفريل 2013 التي بدورها ألغت الاستثمار في العديد من المجالات و اقتصرت على منح القروض إلى حاملي شهادات التكوين المهني و المتخرجين الجامعيين.

الملفات المودعة و الملفات المقبولة

الجدول رقم (7-1) : عدد الملفات المودعة وعدد الملفات المتحصلة على شهادة القبول

عدد الملفات	عدد شهادة التأهيل	الرفض
14200	11852	2348

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (7-1) : عدد الملفات المقبولة وعدد الملفات المرفوضة

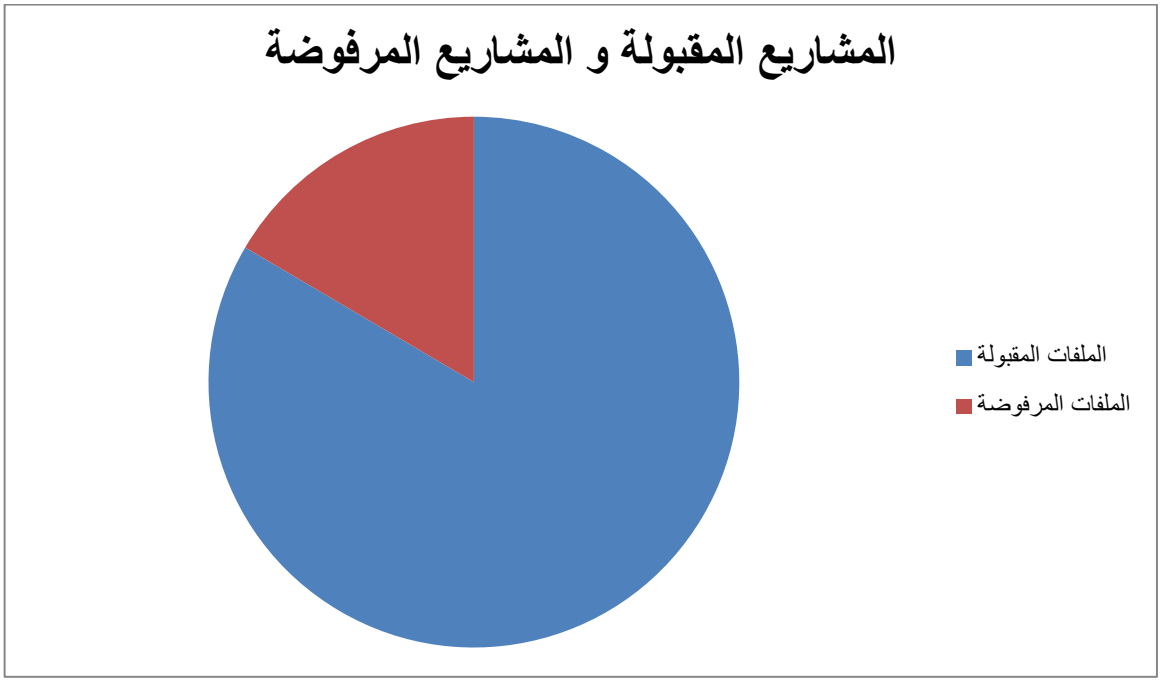

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و الرسم البياني أن عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الولائية لعين تموشنت بلغت 14200 ملف من أجل الحصول على الدعم، و عدد الملفات أو المشاريع التي تم قبولها بلغ

11852 ملف مما ينتج عن ذلك ما يساوي 2348 ملف مرفوض وذلك يرجع إلى دور لجنة اتقاء و تمويل المشاريع التي تعرفنا عليها في الفصل السابق و التي يكمن دورها في قبول أو رفض المشاريع حسب شروط معينة.

الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية

الجدول رقم (8-1) : عدد الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية

البنك	عدد الموافقات البنكية
BADR	1564
CPA	1498
BNA	1249
BEA	945
BDL	938
المجموع	**6194**

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (8-1) : عدد الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية

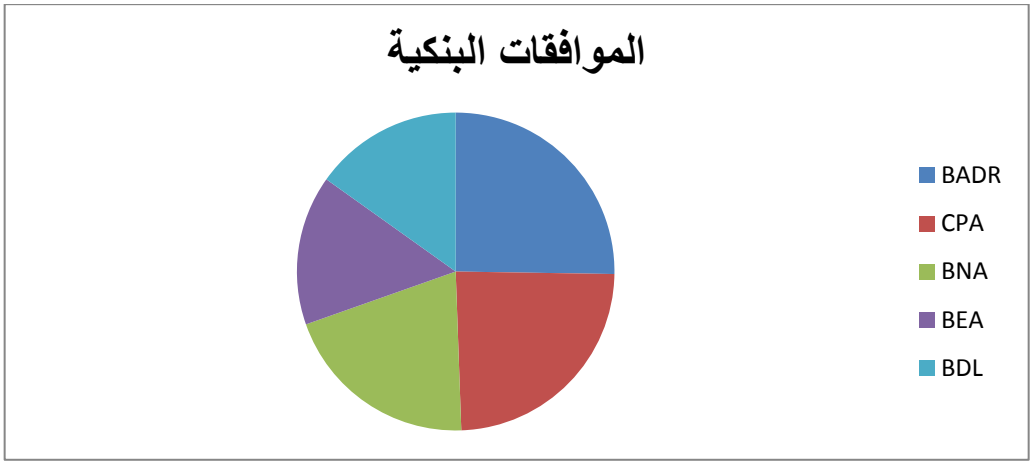

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من خلال الجدول أعلاه و الرسم البياني يتضح لنا أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR هو أكثر البنوك منحا للموافقة البنكية بـ 1564 موافقة و بالتالي يصبح البنك الأكثر تمويلا و منحا للقروض لأصحاب المشاريع و ذلك لتخصصه في مجال الفلاحة و التي تعتبر من المشاريع الأكثر طلبا للقروض في ولاية عين تموشنت وهذا ما سنتعرف عليه لاحقا في إحصاء المشاريع حسب المجالات، ثم يليه بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بـ 1498 موافقة دون أن ننسى أن تخصصه يكمن في منح القروض بعد ذلك يليه البنك الوطني الجزائري BNA بـ 1249 موافقة ثم البنك الجزائري الخارجي BEA بـ 945 موافقة ثم بنك التنمية المحلية BDL بـ 938 موافقة بنكية.

توزيع المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (9-1) : عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي

المستوى	عدد الملفات الممولة
جامعي	418
تكوين مهني	1625
ثانوي	917
متوسط	2662
ابتدائي	572
المجموع	**6194**

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (9-1) : المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي

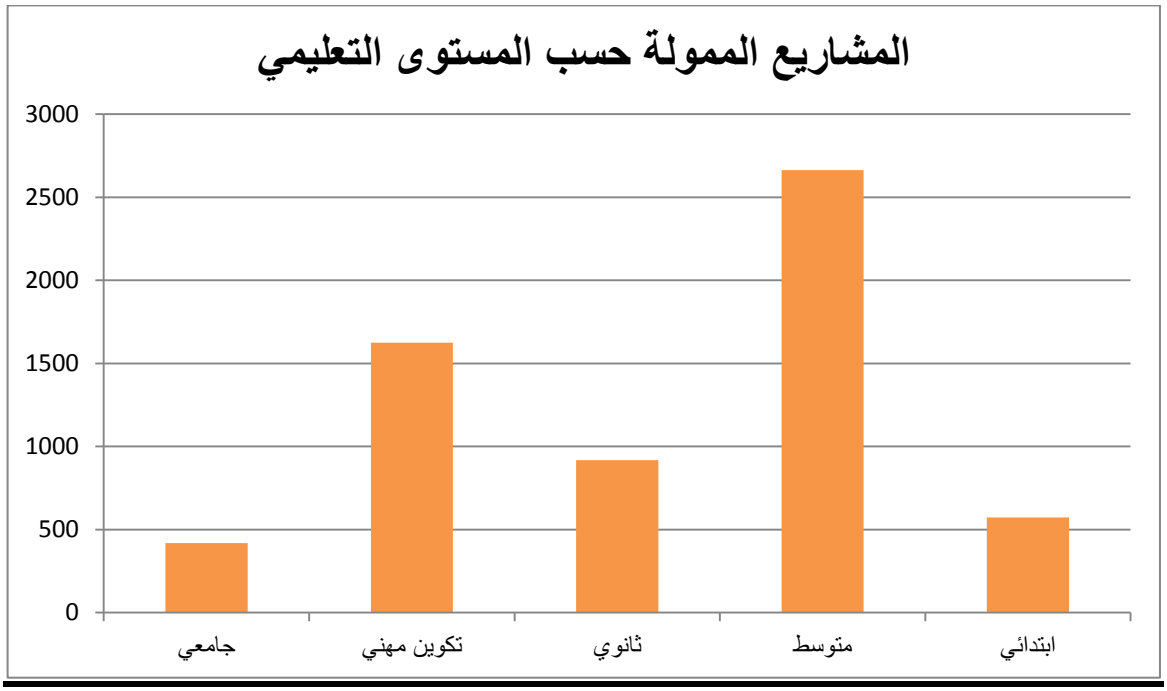

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من خلال الجدول أعلاه و الرسم البياني نلاحظ أن الفئة الأقل تمويلا هي فئة الجامعيين و ذلك يرجع إلى أن الأشخاص الذين يملكون مستوى أدنى هم أكثر عددا و أن الجامعيين يعزفون عن الدخول إلى عالم المشاريع و يفضلون ما يسمى بالأمان الوظيفي و هذا ما جعل الوكالة تقوم بإجراءات جديدة كالقيام بدورات تحسيسية في الوسط الجامعي و القيام كذلك بدورات تكوينية على مستوى دار المقاولاتية سابقا والتي يطلق عليها الآن إسم مركز تطوير المقاولاتية لبعث روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين .

المشاريع الممولة في مرحلتي الإنشاء و التوسيع

الجدول رقم (10-1) : عدد المشاريع الممولة في مرحلتي الإنشاء و التوسيع

عدد المشاريع الممولة	مرحلة الإنشاء	مرحلة التوسيع
6194	6140	54

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (10-1) : المشاريع الممولة في مرحلتي الإنشاء و التوسيع

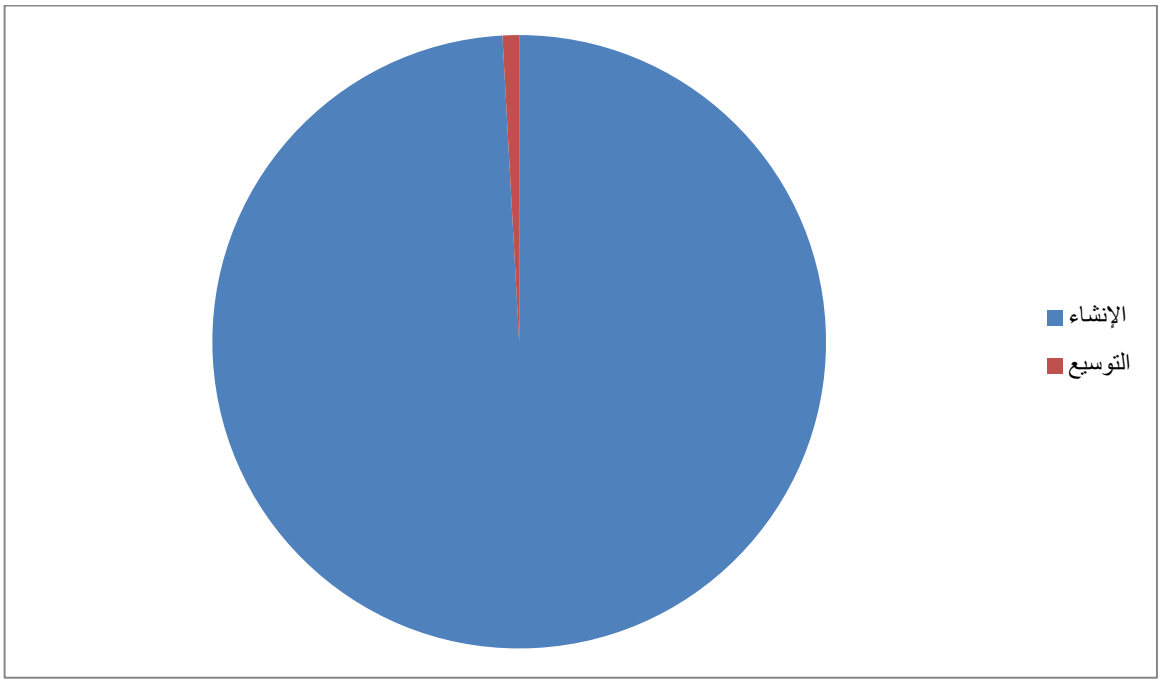

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من خلال الجدول أعلاه و الرسم البياني نجد أن معظم المشاريع الممولة من طرف الوكالة هي في مرحلة الإنشاء و التي بلغ عددها 6140 مشروع و أما مرحلة التوسيع فقد بلغ عدد المشاريع فيها إلى 54 مشروع أي المشاريع التي نجح أصحابها في مرحلة الإنشاء و أرادوا توسيع مشاريعهم عن طريق تمويل للمرة

الثانية و يرجع نقص مشاريع التوسيع لعدة عوامل نذكر منها أن أصحاب المشاريع الناجحة تعتمد على نفسها في توسيع مشاريعها و أيضا عامل السن الذي يعتبر من الشروط الأساسية من أجل الحصول على تمويل لدى الوكالة.

المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل

الجدول رقم (11-1) : عدد المشاريع الممولة حسب كل صيغة من صيغ التمويل لدى الوكالة

عدد المشاريع الممولة	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	تمويل ذاتي
6194	6096	81	17

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (11-1) : عدد المشاريع الممولة حسب كل صيغة من صيغ التمويل لدى الوكالة

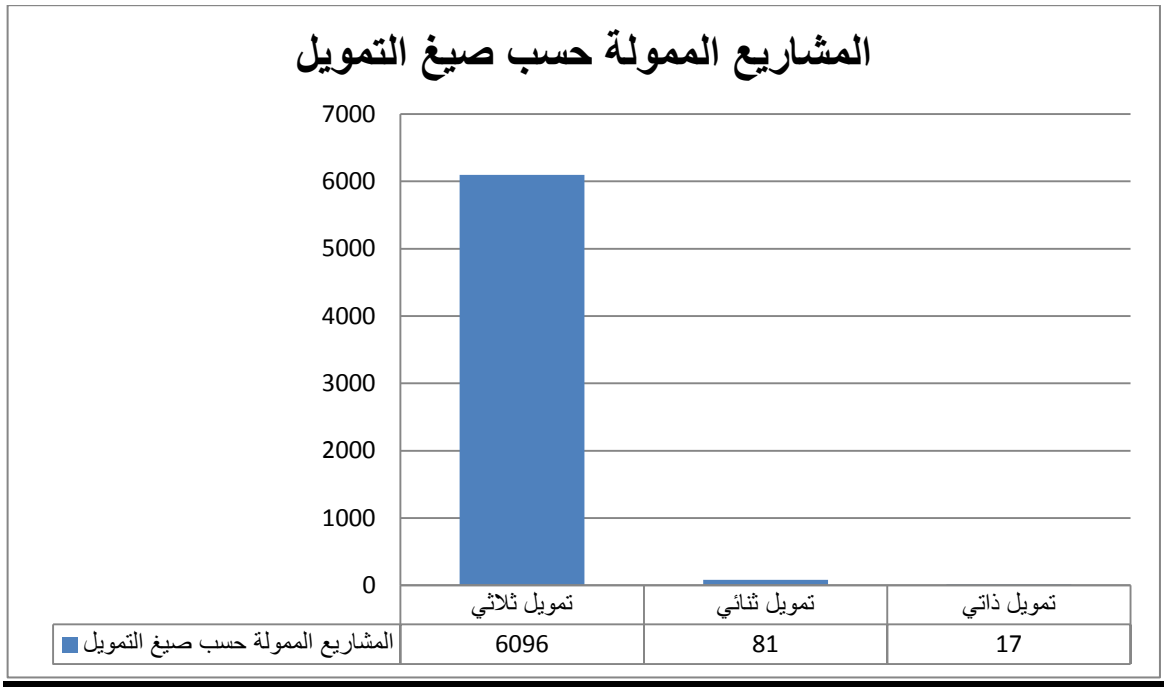

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من خلال الجدول أعلاه و الرسم البياني نجد أن معظم المشاريع تمويلها كان عن طريق صيغة التمويل الثلاثي والتي بلغ عددها 6096 مشروع ممول و هذا راجع أن هذه الصيغة من التمويل هي الأقل من حيث المساهمة الشخصية لصاحب المشروع و هذا ما وضحناه في الفصل السابق عن أنواع صيغ التمويل، ثم تأتي ثانية صيغة التمويل الثنائي بـ 81 مشروع و التي تكون فيها المساهمة الشخصية أعلى لأن المشروع يمول من قبل طرفين فقط أي الوكالة وصاحب المشروع مما يجعله يتحمل نسبة البنك كاملة، ثم أخيرا صيغة التمويل الذاتي بـ 17 مشروع و التي يتحمل فيها صاحب المشروع كامل مبلغ الاستثمار فغايته في الأخير الاستفادة من امتيازات الوكالة فقط.

المشاريع الممولة حسب القطاعات

الجدول رقم (12-1) : عدد المشاريع الممولة حسب القطاعات لدى وكالة عين تموشنت

قطاعات النشاط	المشاريع الممولة
الفلاحة	1308
الحرف	78
البناء و الأشغال العمومية	611
الري	07
الصناعة	664
الصيانة	46
الصيد البحري	73
مهن حرة	138
خدمات	1320
نقل البضائع	1513
نقل المسافرين	260
نقل و تسليم على البارد	176
المجموع	**6194**

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (12-1) : عدد المشاريع الممولة حسب القطاعات لدى وكالة عين تموشنت

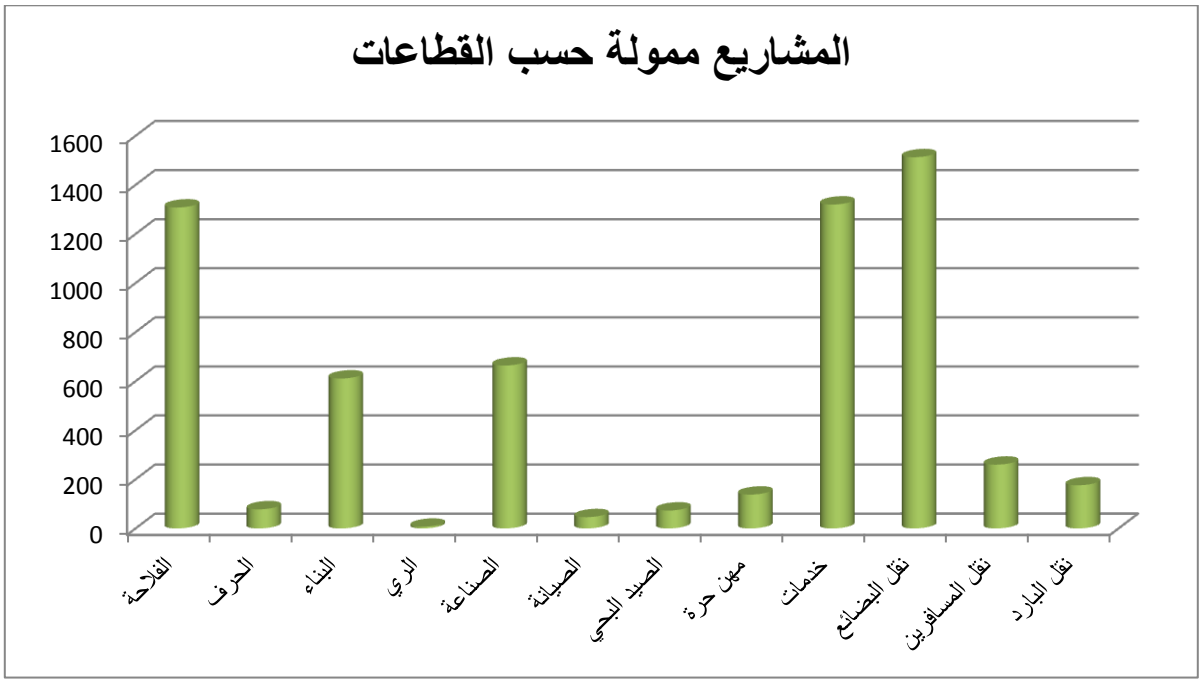

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من خلال الجدول أعلاه و الرسم البياني نجد أن أكثر ثلاث قطاعات تمويلا من طرف الوكالة هي قطاع نقل البضائع بـ 1513 مشروع و قطاع الخدمات بـ 1320 مشروع و قطاع الفلاحة بـ 1308 مشروع وهذا يعود لطبيعة المنطقة في المقام الأول كونها منطقة فلاحية بامتياز و يعود كذلك إلى النقص الموجود في قطاع الخدمات مما يجعل أصحاب المشاريع يتوجهون إليه ثم تأتي القطاعات الأخرى الأقل تمويلا كالصناعة و الصيانة و الصيد البحري و البناء و الحرف التي تحظ باهتمام أقل من طرف أصحاب المشاريع فقد يعود ذلك أن هذا النوع من النشاطات يتطلب نوع من التكوين و الخبرة المتخصصة في هذا المجال.

المشاريع الممولة حسب الجنس

الجدول رقم (13-1) : عدد المشاريع الممولة حسب الجنس لدى وكالة عين تموشنت

قطاعات النشاط	ذكور	إناث
الفلاحة	1274	34
الحرف	64	14
البناء و الأشغال العمومية	602	9
الري	6	1
الصناعة	543	121
الصيانة	46	0
الصيد البحري	73	0
مهن حرة	91	47
خدمات	1057	263
نقل البضائع	1493	20
نقل المسافرين	259	1
نقل و تسليم على البارد	166	10
المجموع	**5674**	**520**
	6194	

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (13-1) : عدد المشاريع الممولة حسب الجنس لدى وكالة عين تموشنت

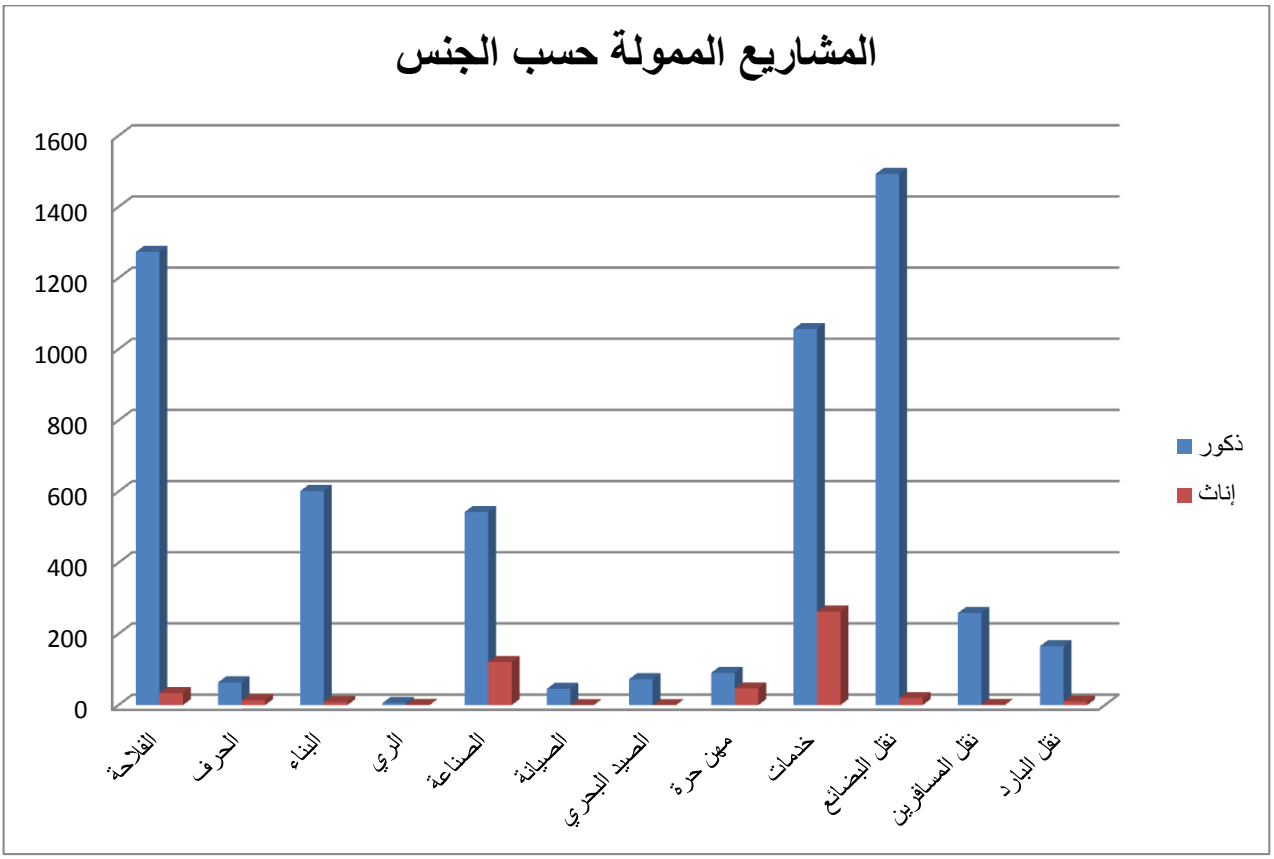

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من خلال الجدول أعلاه و الرسم البياني نجد أن الذكور هم الأكثر قياما بالمشاريع و يعود ذلك ربما لأنهم الأكثر بحثا عن تحقيق الذات و تكوين المستقبل و الاستقرار بينما يفضل الإناث الوظيفة و الاستقرار بطريقة مغايرة عن الذكور كما يجب الإشارة إلى الإشادة بدور المرأة ومساهمتها في التشغيل فمن خلال الجدول نلاحظ أن 520 قرض مصغر ممنوح للنساء لإنشاء مشاريعهم الخاصة.

مناصب الشغل المستحدثة في كل قطاع

الجدول رقم (14-1) : عدد مناصب الشغل المستحدثة في كل قطاع لدى وكالة عين تموشنت

قطاعات النشاط	مناصب الشغل
الفلاحة	1844
الحرف	139
البناء و الأشغال العمومية	1077
الري	16
الصناعة	1121
الصيانة	80
الصيد البحري	266
مهن حرة	217
خدمات	1875
نقل البضائع	1800
نقل المسافرين	385
نقل و تسليم على البارد	266
المجموع	**9086**

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (14-1) : عدد مناصب الشغل المستحدثة في كل قطاع لدى وكالة عين تموشنت

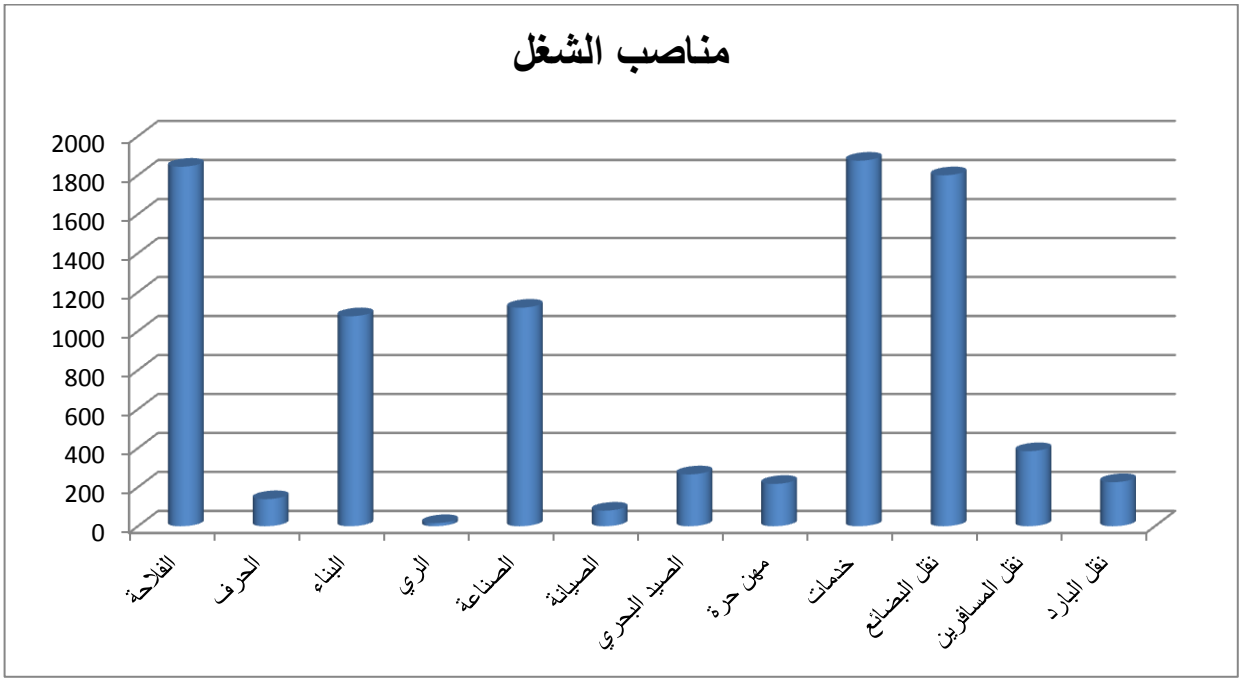

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الاعلام الآلي و الاحصاء

من خلال الجدول أعلاه و الرسم البياني نجد أن قطاع الخدمات هو الأكثر استحداثا لمناصب الشغل بـ 1875 منصب و يليه قطاع الفلاحة بـ 1844 منصب ثم قطاع نقل البضائع بـ 1800 منصب و هذا يعود أولا لكثرة المشاريع المنشأة في هذه القطاعات و كذلك إلى حاجة هذه القطاعات إلى اليد العاملة، كما نلاحظ أيضا أن قطاعي الصناعة و البناء قد وفروا كذلك عددا معتبرا من مناصب الشغل بـ 1121 و1077 منصب شغل على التوالي و ذلك لحاجة هاذين القطاعين إلى اليد العاملة أيضا، ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى و التي تعتبر أقل استحداثا لمناصب العمل و ذلك يعود لأن أغلبيتها لا تحتاج أكثر من عامل أو عاملين لتسيير هذه المشاريع كالمهن الحرة و الحرف، كما يجب الإشارة إلى أن وكالة عين تموشنت قد تمكنت من استحداث 9086 منصب شغل عن طريق تمويلها لمختلف المشاريع في الولاية.

المبحث الثاني : مؤسسة ممولة من طرف الوكالة الولائية لعين تموشنت

في هذا المبحث سنتطرق إلى إحدى المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الولائية لعين تموشنت حتى نتمكن من معرفة واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بذلك نكون قد تطرقنا إلى مثال من الواقع و نرى الجوانب الملموسة في دراستنا و نستخرج التغذية العكسية لذلك.

حتى تتوفر لدينا نظرة شاملة عن واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق جهاز الدعم المتمثل في الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ارتأينا أن نقوم في دراستنا بالتطرّق إلى مؤسسة إنتاجية متمثلة في **مؤسسة صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة**[4]

المطلب الأول: التقديم الإداري للمؤسسة

مفهوم المشروع : نشاط صناعة منتجات التبييض و مواد الصيانة المماثلة يشير إلى الإنتاج و التصنيع للمنتجات التي تستخدم لأغراض التنظيف و التبييض، سواء في المنازل أو في الصناعات أو غيرها، لا يقتصر على ذلك فقط و لكن يشمل أيضا :

1- **منظفات الملابس :** مثل مساحيق الغسيل و السوائل التي تستخدم لغسل الملابس.

2- **منظفات المطابخ و الحمامات :** مثل المنظفات المتعددة الاستخدامات لتنظيف المطابخ والحمامات

3- **مواد التبييض :** مثل المبيضات و المنظفات المخصصة لتفتيح الأسطح.

4- **منظفات الأرضيات و الأسطح :** مثل المنظفات الخاصة بالأرضيات و الأسطح المتنوعة.

5- **مواد الصيانة العامة :** تشمل مجموعة متنوعة من المنتجات المستخدمة للصيانة العامة والتنظيف في المنازل أو المؤسسات.

[4] مصلحة المرافقة لوكالة عين تموشنت

تعريف المؤسسة :

مؤسسة صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة، التي يتواجد مقرها في بلدية حاسي الغلة ولاية عين تموشنت، مؤسسة إنتاجية شكلها القانوني (مؤسسة شخص طبيعي) و تعتبر واحدة من مؤسستين فقط تم تمويلها من طرف الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية لعين تموشنت في هذا النشاط الذي يعتبر في مجال الإنتاج و الصناعة.

هدف المؤسسة :

تهدف مؤسسة صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة إلى تلبية احتياجات التنظيف والصيانة في مجموعة واسعة من المناطق.

الأهداف الرئيسية لها تتمثل في :

توفير منتجات فعالة للتنظيف : عن طريق إنتاج منتجات تكون فعّالة في إزالة الأوساخ والبقع وتحسين نظافة البيئة .

تحسين الصحة العامة : عندما يتم استخدام منتجاتها للتبييض والصيانة المصنوعة بجودة عالية و بشكل منتظم، سينتج عنه تحسين مستويات النظافة وبالتالي تحسين الصحة العامة .

تحسين المظهر والحفاظ على الأصول : يساعد استخدام هذه المنتجات في الحفاظ على المظهر الجيد للمساحات والأسطح ويساهم في تأمين الأصول العامة والخاصة .

تلبية احتياجات السوق : تلبية احتياجات المستهلكين والقطاعات التجارية في ما يتعلق بالتنظيف والصيانة .

تعزيز التنمية الاقتصادية : يساهم قطاع تصنيع هذه المنتجات في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء وظائف وتعزيز الإنتاج الصناعي .

باختصار، الهدف من إنشاء هذا النوع من النشاط يكمن في تلبية احتياجات التنظيف والصيانة لولاية عين تموشنت خاصة وللبلاد عامة و ذلك لتحسين النظافة والصحة والمظهر والمساهمة في إنشاء مؤسسة تساهم في التنمية الاقتصادية .

أهم البيانات المتعلقة بالمشروع :

الجدول رقم (1/15) : البيانات المتعلقة بمشروع صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة

اسم المشروع	صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة
الشكل القانوني	شخص طبيعي
قطاع النشاط	صناعي
الموقع أو المنطقة	بلدية حاسي الغلة ولاية عين تموشنت
شكل التمويل	تمويل ثلاثي
عدد العمال	04
الاستثمار الكلي	8 639 407.61 دج
معدل الخصم	7 % 5 سنوات الأولى 2 % 5 سنوات الأخيرة
صافي القيمة الحالية VAN	9 314 467.88 دج
فترة الاسترداد	10 سنوات

المصدر : إعداد الطالبين عن معطيات من الملف الخاص بالمشروع

المطلب الثاني: التقديم المالي للمؤسسة

سنقوم بقياس ربحية المشروع من الناحية التجارية إلى جانب تحديد مصادر التمويل والهيكل التمويلي المقترح للمشروع ونقيس الربحية المتوقعة للمشروع عن طريق إعداد قوائم مالية نرتب فيها كل من التكاليف الاستثمارية، تكاليف الإنتاج والإيرادات المتوقعة خلال عمر المشروع، وهذا بهدف معرفة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته طويلة وقصيرة المدى.

1- هيكل الاستثمار : وهو الجدول الذي تحصر فيها كل التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1/16) : هيكل استثمار المشروع

العملة : دينار جزائري

البيان	التكلفة	التكلفة الكلية
المصاريف الإعدادية	296 414.61	296 414.61
المساهمة في صندوق الضمان	129 962.61	0.00
التأمينات	126 452.00	0.00
مصاريف أخرى	40 000.00	0.00
تجهيزات الإنتاج	6 292 309.00	6 292 309.00
تجهيزات محلية	6 292 309.00	0.00
تجهيزات مستوردة	0.00	0.00
عتاد متنقل	1 910 684.00	1 910 684.00
أثاث مكتب	0.00	0.00
أداءات جمركية و رسوم	0.00	0.00
ضرائب و رسوم أخرى	100 000.00	100 000.00
رأس المال العامل	40 000.00	40 000.00
المجموع	8 639 407.61	8 639 407.61

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (01)

2- <u>الهيكل المالي :</u> يعتمد هذا المشروع على التمويل بصيغة التمويل الثلاثي ويتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (1/17) : الهيكل المالي للمشروع

العملة : دينار جزائري

مصادر التمويل	النسبة	المبلغ
المساهمة الشخصية	% 2	172 788.15
مساهمة الوكالة	% 28	2 419 034.13
القرض البنكي	% 70	6 047 585.33
المجموع	% 100	8 639 407.61

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (02)

*من خلال الجدول يتضح لنا أن المساهمة الشخصية لصاحب المشروع نسبتها 2 % و ذلك لأن مبلغ الاستثمار تعدى 5 000 000.00 دج و هذا لأن حسب صيغ تمويل الوكالة سابقا كانت نسبة المساهمة تقدر بـ 1 % إن كان مبلغ الاستثمار أقل من 5 000 000.00 دج و تصبح 2 % إن تعدت ذلك أما في صيغ التمويل الحالية فقد أشرنا إليها في المبحث الثاني و التي أصبحت 5 % إن كان صاحب المشروع بطالا و 15 % إن كان غير بطال مهما كان مبلغ الاستثمار على أن لا يتعدى 10 مليون دينار بطبيعة وهو المبلغ الأقصى في التمويل لدى الوكالة.

3- <u>اهتلاك القرض البنكي :</u> يتم تسديد القرض البنكي على مدار 08 سنوات ابتداءا من السنة الرابعة بأقساط متساوية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1/18) : اهتلاك القرض البنكي

العملة : دينار جزائري

مبلغ القرض	6 047 585.33
مدة القرض	08
معدل الفائدة البنكية	% 07
معدل تخفيض الفوائد	% 60
معدل الفائدة الحقيقي	% 2.80

البيان	القسط الرئيسي	الباقي للتسديد	الفوائد البنكية	الفوائد البنكية بعد التخفيض	المساهمة في صندوق الضمان
السنة 01	0.00	6 047 585.33	0.00	0.00	21 166.55
السنة 02	0.00	6 216 917.72	435 184.24	174 073.70	21 759.21
السنة 03	0.00	6 216 917.72	435 184.24	174 073.70	21 759.21
السنة 04	1 243 383.54	6 216 917.72	435 184.24	174 073.70	21 759.21
السنة 05	1 243 383.54	4 973 534.17	348 147.39	139 258.96	17 407.37
السنة 06	1 243 383.54	3 730 150.63	261 110.54	104 444.22	13 055.53
السنة 07	1 243 383.54	2 486 767.09	174 073.70	69 629.48	8 703.68
السنة 08	1 243 383.54	1 243 383.54	87 036.85	34 814.74	4 351.84

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (02)

***الضمانات :** بالإضافة إلى الاشتراك السنوي في صندوق الضمان (صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع)[5] بنسبة تقدر ب % 0.35 من مبلغ القرض البنكي، تحسب سنويا كما هو موضح في الجدول أعلاه، لكن يتم تسديدها بدفعة واحدة في حساب

[5] مكتب FG صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع

الصندوق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR قبل الاستفادة من القرض البنكي، وتقدر مجموع الاشتراكات السنوية بـ 129 962.61 دج، كذلك يقدم صاحب المشروع ضمانات أخرى إلى المؤسسة المقرضة (البنك) والوكالة المتمثلة في :

- رهن حيازي التجهيزات لصالح البنك بالدرجة الأولى، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.
- تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك.
- رهن العتاد المنقول لصالح البنك بالدرجة الأولى، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.

4- اهتلاك الدعم المقدم من طرف الوكالة : تسديد مبلغ الدعم عن طريق التحويل إلى حساب الوكالة بأقساط سداسية طبقا للآجال المحددة في جدول التسديد المبين أدناه، و يسلم للوكالة أمر التحويل المطابق للعملية.

الجدول رقم (1/19) : اهتلاك مبلغ الدعم (القرض بدون فائدة) الممنوح من طرف الوكالة

السنة	السداسي	المبلغ (دج)
السنة 09	السداسي 1	241 903.41
	السداسي 2	241 903.41
السنة 10	السداسي 3	241 903.41
	السداسي 4	241 903.41
السنة 11	السداسي 5	241 903.41
	السداسي 6	241 903.41
السنة 12	السداسي 7	241 903.41
	السداسي 8	241 903.41
السنة 13	السداسي 9	241 903.41
	السداسي 10	241 903.41

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد عن معطيات من مصلحة المالية و المحاسبة

5- <u>الميزانية الافتتاحية :</u> وتظهر الوضع المالي للمشروع عند الانطلاق، وكذلك بيان مصادر الأموال المتاحة (الخصوم) واستخدامات هذه الأموال (الأصول)، وهي تتلخص في الجدول التالي :

الجدول رقم (1/20) : الميزانية الافتتاحية للمشروع

العملة : دينار جزائري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
		1-الأموال الخاصة	172 788.15
2-الاستثمارات			
مصاريف اعدادية	296 414.61		
تجهيزات الانتاج	6 292 309.00		
أدوات	0.00		
عتاد متنقل	1 910 684.00		
معدات مكتب	0.00		
معدات إعلام آلي	0.00		
التهيئة	0.00		
مصاريف أخرى	100 000.00		
3-مخزونات			
مواد و موارد	0.00		
4-مدينون		**5-ديون الاستثمار**	
الصندوق و البنك	40 000.00	قروض بنكية	6 047 585.33
تكاليف الإيجار	0.00	قروض أخرى (nesda)	2 419 034.13
		قروض أخرى	0.00
المجموع	8 639 407.61	**المجموع**	8 639 407.61

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (03)

6- <u>جدول حسابات النتائج التقديري :</u> من أجل تقدير التدفقات النقدية الصافية التي يتحصل عليها المشروع جراء القيام بالنشاط الإنتاجي، نقوم بإعداد جدول حسابات النتائج التقديري لتحديد النتيجة الصافية السنوية المتوقعة طيلة فترة العمر الإنتاجي للمشروع و ذلك بتحديد تكاليف الاستغلال، ومقارنتها مع الإيرادات واستخلاص النتائج المتوقعة للمشروع، نضيف إليها الاهتلاكات والمؤونات، فنتحصل على التدفقات النقدية الصافية، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1/21) : جدول حسابات النتائج التقديري للسنة الأولى و الثانية من عمر المشروع

العملة : دينار جزائري

	السنة الأولى	السنة الثانية
مبيعات السلع		
السلع المستهلكة		
هامش الربح الاجمالي	0.00	0.00
الانتاج المباع	0.00	0.00
الخدمات المقدمة	3 000 000.00	3 000 000.00
مواد و لوازم مستهلكة	12 000.00	12 600.00
خدمات	53 000.00	55 120.00
النقل	10 000.00	10 400.00
تكاليف الايجار	8000.00	8 320.00
الصيانة	15 000.00	15 600.00
خدمات أخرى	20 000.00	20 800.00
القيمة المضافة	2 935 000.00	3 232 280.00
تكاليف العمال	406 800.00	414 936.00
تكاليف متنوعة	187 618.55	135 566.01
تأمينات	126 452.00	113 806.80
تكاليف أخرى	61 166.55	21 759.21
ضرائب و رسوم	0.00	0.00
الرسم على النشاط المهني 2 %	0.00	0.00
رسوم الجمارك	0.00	0.00
ضرائب و رسوم أخرى	0.00	0.00
تكاليف مالية	0.00	174 073.70
الاهتلاكات	1 080 650.62	1 080 650.62
مصاريف التشغيل	1 675 069.17	1 805 226.33
RBE	1 259 930.83	1 427 053.67
IRG أو IBS	0.00	0.00
النتيجة الصافية للتشغيل	1 259 930.83	1 427 053.67
صافي التدفق النقدي	2 340 581.45	2 507 704.29
التدفق النقدي التراكمي	2 340 581.45	4 848 285.74
التدفق النقدي المحيّن	2 187 459.30	2 190 326.05

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (04)

الجدول رقم (2/21) : جدول حسابات النتائج التقديري للسنة الثالثة و الرابعة من عمر المشروع

العملة : دينار جزائري

	السنة الثالثة	السنة الرابعة
مبيعات السلع		
السلع المستهلكة		
هامش الربح الاجمالي	0.00	0.00
الانتاج المباع	0.00	0.00
الخدمات المقدمة	3 630 000.00	3 993 000.00
مواد و لوازم مستهلكة	13 230.00	13 891.50
خدمات	57 324.80	59 617.79
النقل	10 816.00	11 248.64
تكاليف الايجار	8 652.80	8 998.91
الصيانة	16 224.00	16 872.96
خدمات أخرى	21 632.00	22 497.28
القيمة المضافة	3 559 445.20	3 919 490.71
تكاليف العمال	123 234.72	431 699.41
تكاليف متنوعة	124 185.33	113 942.72
تأمينات	102 426.12	92 183.51
تكاليف أخرى	21 759.21	21 759.21
ضرائب و رسوم	0.00	79 860.00
الرسم على النشاط المهني 2 %	0.00	79 860.00
رسوم الجمارك	0.00	0.00
ضرائب و رسوم أخرى	0.00	0.00
تكاليف مالية	174 073.70	174 073.70
الاهتلاكات	1 080 650.62	1 080 650.62
مصاريف التشغيل	1 802 144.37	1 880 226.45
RBE	1 757 300.83	2 039 264.26
IRG أو IBS	0.00	611 779.28
النتيجة الصافية للتشغيل	1 757 300.83	1 427 484.98
صافي التدفق النقدي	2 837 951.45	2 508 135.60
التدفق النقدي التراكمي	7 686 237.20	10 194 372.80
التدفق النقدي المحيّن	2 316 613.74	1 913 444.64

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (04)

الجدول رقم (3/21) : جدول حسابات النتائج التقديري للسنة الخامسة و السادسة من عمر المشروع

العملة : دينار جزائري

	السنة الخامسة	السنة السادسة
مبيعات السلع		
السلع المستهلكة		
هامش الربح الاجمالي	0.00	0.00
الانتاج المباع	0.00	0.00
الخدمات المقدمة	4 392 300.00	4 831 530.00
مواد و لوازم مستهلكة	14 586.08	15 315.38
خدمات	62 002.50	64 482.60
النقل	11 698.59	12 166.53
تكاليف الايجار	9 358.87	9 733.22
الصيانة	17 547.88	18 249.79
خدمات أخرى	23 397.17	24 333.06
القيمة المضافة	4 315 711.42	4 751 732.02
تكاليف العمال	440 333.40	449 140.07
تكاليف متنوعة	100 372.53	87 724.17
تأمينات	82 965.16	74 668.64
تكاليف أخرى	17 407.37	13 055.53
ضرائب و رسوم	87 846.00	96 630.60
الرسم على النشاط المهني 2 %	87 846.00	96 630.60
رسوم الجمارك	0.00	0.00
ضرائب و رسوم أخرى	0.00	0.00
تكاليف مالية	139 258.96	104 444.22
الاهتلاكات	1 080 650.62	1 080 650.62
مصاريف التشغيل	1 848 461.51	1 818 589.68
RBE	2 467 249.91	2 933 142.34
IRG أو IBS	740 174.97	879 942.70
النتيجة الصافية للتشغيل	1 727 074.94	2 053 199.64
صافي التدفق النقدي	2 807 725.56	3 133 850.26
التدفق النقدي التراكمي	13 002 098.36	16 135 948.62
التدفق النقدي المحيّن	2 001 869.52	2 234 391.92

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (04)

الجدول رقم (4/21) : جدول حسابات النتائج التقديري للسنة السابعة و الثامنة من عمر المشروع

العملة : دينار جزائري

	السنة السابعة	السنة الثامنة
مبيعات السلع		
السلع المستهلكة		
هامش الربح الاجمالي	0.00	0.00
الانتاج المباع	0.00	0.00
الخدمات المقدمة	5 314 683.00	5 846 151.30
مواد و لوازم مستهلكة	16 081.51	16 885.21
خدمات	67 061.91	69 744.38
النقل	12 653.19	13 159.32
تكاليف الايجار	10 122.55	10 527.45
الصيانة	18 979.79	19 738.98
خدمات أخرى	25 306.38	26 318.64
القيمة المضافة	5 231 539.94	5 759 521.71
تكاليف العمال	458 122.87	467 285.33
تكاليف متنوعة	75 905.46	64 833.44
تأمينات	67 201.78	60 481.60
تكاليف أخرى	8 703.68	4 351.84
ضرائب و رسوم	106 293.66	116 923.03
الرسم على النشاط المهني 2 %	106 293.66	116 923.03
رسوم الجمارك	0.00	0.00
ضرائب و رسوم أخرى	0.00	0.00
تكاليف مالية	69 629.48	34 814.74
الاهتلاكات	1 080 650.62	1 080 650.62
مصاريف التشغيل	1 790 602.09	1 764 507.16
RBE	3 440 937.85	3 995 014.55
IRG أو IBS	1 032 281.35	1 398 255.09
النتيجة الصافية للتشغيل	2 408 656.49	2 596 759.46
صافي التدفق النقدي	3 489 307.12	3 677 410.08
التدفق النقدي التراكمي	19 625 255.73	23 302 665.81
التدفق النقدي المحيّن	2 487 827.75	2 621 942.56
صافي القيمة الحالية VAN	**9 314 467.88**	

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (04)

7- تقييم المشروع باستخدام مختلف المعايير : للحكم على المشروع الاستثماري بالنجاح أو الفشل يجب تقييم أدائه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية ومستوى ربحيته ولا يكون ذلك إلا بتطبيق المعايير اللازمة في عملية التقييم.

لقد اقتصرت الدراسة المالية التي قامت بها الوكالة على استخدام معيار صافي القيمة الحالية VAN من أجل تقييم المشروع دون الاستعانة، بمختلف المعايير الأخرى، لذا قمنا بحساب دليل الربحية وفترة استرداد المشروع، كإضافة لما هو موجود في الدراسة المالية للمشروع.

أ- صافي القيمة الحالية VAN :

حسب جدول حسابات النتائج التقديري الذي قامت به الوكالة في الدراسة التقنو-اقتصادية للمشروع كانت نتيجة صافي القيمة الحالية 9 314 467.88 دج و هذا ما سنحاول حسابه بالطريقة الرياضية حسب القانون التالي :

$$VAN = \sum_{i=1}^{n} \frac{CFi}{(1+t)^i} - I_0$$

إذن :

$$VAN = \sum_{i=1}^{8} \frac{C\,Fi}{(1+0.07)^i} - 8\,639\,407.61 = \boxed{9\,314\,467.88}$$

وفقا لهذه الطريقة يعتبر المشروع مقبولا ويمكن اتخاذ قرار تمويله، ما دام صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر، أي أن هذا المشروع ذو جدوى مالية، حيث أن تدفقاته النقدية خلال عمره الاقتصادي تغطي قيمة التكاليف الاستثمارية.

ب- فترة الاسترداد DR :

تتمثل هذه الطريقة في المدة اللازمة لاسترجاع صاحب المشروع الأموال المستثمرة في أسرع وقت وذلك عن طريق تراكم التدفقات النقدية الصافية خلال السنوات حتى تتساوى مع الاستثمار المبدئي ويتم حساب فترة الاسترداد الخاصة بالمشروع وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (1/22) : حساب فترة الاسترداد

السنوات	صافي التدفق النقدي	التدفقات التراكمية
01	2 340 581.45	2 340 581.45
02	2 507 704.29	4 848 285,74
03	2 837 951.45	7 686 237,20
04	2 508 135.60	10 194 372,80
05	2 807 725.56	13 002 098,36
06	3 133 850.26	16 135 948.62
07	3 489 307.12	19 625 255.73
08	3 677 410.08	23 302 665.81

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة

من خلال جدول التدفقات النقدية الصافية نلاحظ أن صاحب المشروع يسترجع قيمة الاستثمار المبدئي والمقدرة بـ 8 639 407.6 في السنة الرابعة وهذا يعبر عن قدرة المشروع على استرجاع قيمة رأس المال المستثمر خلال عمره الاقتصادي.

ج- معدل العائد المحاسبي TRC :

يقيس هذا المعيار ربحية المشروع الاستثماري ، و يعتمد على مفهوم الربح المحاسبي الناتج عن مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة لكل سنة من سنوات العمر الاقتصادي للمشروع بالتكاليف الاستثمارية اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري، ويحسب بالعلاقة الرياضية التالية :

$$TRC = \frac{\frac{1}{N}\sum CFi}{I_0} \times 100$$

إذن :

$$\frac{1}{N}\sum CFi = \frac{2\,340\,581.45 + 2\,507\,704.29 + 2\,837\,951.45 + 2\,508\,135.60 + 2\,807\,725.56 + 3\,133\,850.26 + 3\,489\,307.12 + 3\,677\,410.08}{8}$$

$$\frac{1}{N}\sum CFi = \frac{23\,302\,665,81}{8} \Longrightarrow \boxed{2\,912\,833,23}$$

و منه :

$$TRC = \frac{2\,912\,833,23}{8\,639\,407.6} \times 100 \Longrightarrow \boxed{33.72\ \%}$$

تشير نسبة العائد المحاسبي أن المشروع يحقق عائد أكبر من العائد المطلوب المقدر بـ 07 % و منه فإن المشروع مقبول وفق هذا المعيار.

د- مؤشر الربحية IR :

أحد المعايير المستخدمة في د راسة جدوى المشروعات الاستثمارية، ويستند إلى مفهوم القيمة الزمنية للنقود، ويمثل نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى تكلفة الاستثمار ويحسب بالعلاقة التالية :

$$IR = \frac{VAN}{I_0} + 1$$

إذن :

$$IR = \frac{9\,314\,467.88}{8\,639\,407.61} + 1 \Longrightarrow \boxed{2.08}$$

نلاحظ أن **IR > 1** وهذا يعني أن القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية للمشروع أكبر من تكلفته المبدئية وأن المشروع يدر أكبر ربح، مما يعني أن كل دينار مستثمر في هذا المشروع سيدر عليه 2.08 دج، مما سينتج عنه ربحا وحدويا قدره 1.08 دج.

8- نتائج الدراسة التطبيقية :

بعد القيام بتطبيق مختلف المعايير اللازمة لمعرفة مدى صلاحية مشروع صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة توصلنا إلى نتائج يمكن تحديديها كما يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم (1/23) : نتائج الدراسة

المعيار	النتيجة	المرجعية	قبول أو رفض المشروع
VAN	9 314 467.88	0 <	مقبول
DR	4 سنوات	08 >	مقبول
TRC	33.72 %	% 07 <	مقبول
IR	2.08	1 <	مقبول

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة

من خلال المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لاحظنا أن الدراسة التي قامت بها الوكالة اقتصرت على استخدام معيار صافي القيمة الحالية، دون غيره من المعايير من أجل تقييم المشروع وإن كانت القيمة موجبة فعلى أساسها يتم قبول تمويل المشروع.

ومن خلال دراستنا للقوائم المالية وتطبيق معايير التقييم المالي المختلفة، توصنا إلى نتائج مكنتنا من معرفة أن المشروع محل الدراسة ذو ربحية جيدة وجدوى استثمارية ممتازة، حيث أنه يسترجع قيمة استثماره المبدئي خلال السنة الرابعة وهي مدة جيدة بالنسبة لعمر المشروع المقدر ب 08 سنوات، وعليه فإنه يشجع جميع الأطراف المعنية بتمويل المشروع وتجسيده على أرض الواقع، في حين أن معدل العائد

المحاسبي كان أكثر من 4 أضعاف المعدل السائد في السوق مما يعطي ربحية أكبر للمشروع، كما أن مؤشر الربحية كان 2.08 مما يعني أن كل دينار مستثمر في هذا المشروع سيدر عليه بـ 2.08 دج، مما سينتج عنه ربحا وحدويا قدره 1.08 دج، فكل هذه المعطيات تجعلنا نستنتج أن هذا المشروع مقبول من كل المعايير.

خلاصة الفصل :

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية عين تموشنت بصفة عامة و قمنا بتغطية مختلف الجوانب التي ترتبط بها من مهام وأنواع الاستثمارات الممولة من طرفها واستعرضنا حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل ودعم المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية لأحد المشاريع الممولة من طرفها، ودراسة جدواه من مختلف الجوانب وهذا بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية لبحثنا، حيث أظهرت النتائج المتحصل عليها من عملية التقييم بأن هذا المشروع يحقق نتائج عالية وجيدة.

الخـــاتمـة

الخـاتمـــة

إن أهمية التمويل للنشاط الإقتصادي، تزيد من يوم لآخر، نظرا لتطور الحاجة لدى أي مؤسسة تنشط في السوق ، ومن هنا فعلاقة أجهزة الدعم بالمؤسسة، ناتج عن حتمية عدم وجود مؤسسات تمويلية أخرى متخصصة في هذا المجال.

إنطلاقا من هذا، قامت الحكومة الجزائرية، بإعطاء دور ريادي لجهاز الدعم المتمثل في الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، لتدعيم القطاع الإقتصادي، بتلبية حاجة المستهلك المتزايدة، ونظرا للصعوبات التي واجهت تلك المؤسسات، لمقتضى السيولة المتزايدة، أصبح الملجأ الأخير هو اللجوء إلى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA، كجهاز دعم، قادر على تمويل هذه المؤسسات ماديا عبر قروض ممنوحة من طرف الوكالة بمساعدة البنوك الوطنية ومعنويا عبر تقديم الإرشادات و المرافقة و التكوين و حتى دراسة جدوى هذه المشاريع قبل تجسيدها في الواقع .

ومشروع صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة الذي أجرينا الدراسة عليه تبين لنا أنه مشروع ذو جدوى جيدة فهو مقبول خاصة من الناحية المالية مما يجعله من المشاريع ذات معدل ربحية أكبر، كما أنه يساعد في تحسين الصحة العامة و توفير منتجات فعالة للتنظيف و تلبية احتياجات السوق و تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء وظائف وتعزيز الإنتاج الصناعي.

ـ اختبار صحة الفرضيات

من خلال النتائج السابقة يمكننا الآن اختبار الفرضيات و التوصل إلى نفيها أو إثباتها :

1- الفرضية الأولى :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحدة اقتصادية و اجتماعية تعتمد على رأس المال و أما الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فهي عبارة عن جهاز دعم حكومي.

- **هذه الفرضية صحيحة،** حيث تطرقنا إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفصل الأول وكذلك الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في الفصل الثاني والذي أتبث ذلك فعلا.

2- الفرضية الثانية :

التمويلات المتواجدة لدى الوكالة عبارة عن تمويل كلي من طرف الوكالة (أي مبلغ الاستثمار يقدم من طرف الوكالة 100 %) و تمويل مع امتلاك حصة (أي تمويل عن طريق المساهمة في رأس المال وامتلاك حصة من المؤسسة) و تمويل مع نسبة فائدة (أي تقدم الوكالة تمويل على أن يسدد القرض الممنوح مع نسبة فائدة معينة).

- **هذه الفرضية خاطئة،** حيث تطرقنا في الفصل الثاني إلى صيغ التمويل لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و المتمثلة في ثلاثة (3) أنواع من التمويلات، فالصيغة الأولى و التي يطلق عليها بالتمويل الثلاثي يتشارك في مبلغ الإستثمار كل من الوكالة و البنك و صاحب المشروع كل منهم بنسبة مساهمة معينة تداولناها سابقا و أما الصيغة الثانية و التي يطلق عليها بالتمويل الثنائي فيتشارك في مبلغ الاستثمار كل من الوكالة و صاحب المشروع و كل بنسبته أيضا في المساهمة و في الأخير الصيغة الثالثة و المتمثلة في التمويل الذاتي و هنا يتحمل صاحب المشروع كامل مبلغ الاستثمار على أن تدعمه الوكالة عن طريق الاستفادة من الامتيازات الجبائية .

3- الفرضية الثالثة :

تمويل الوكالة للمؤسسات ذو جدوى جيدة و ربحية مالية.

- **هذه الفرضية صحيحة،** من خلال دراستنا لعينة من المشاريع الممولة من طرف الوكالة الولائية لعين تموشنت والمتمثل في مشروع صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة وجدنا أن المشروع مقبول وناجح حيث أنه يسترجع تكاليفه خلال السنة الرابعة ويتميز بربحية وعائد تمكنه من مواجهة الظروف المحيطة به؛

الخـاتمـــة

ـ نتائج الدراسة

- تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة له أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية، حيث أنه يحدث استقرار اجتماعي و يحسن المستوى المعيشي و الدخل للأسرة؛
- تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقدم حلول فعالة في خلق مناصب شغل و التخفيف من حدة البطالة؛
- الدخل الذي يدره المشروع الواحد و رغم صغر حجمه إلا أنه قادر على تطوير المشروع في حد ذاته و إعانة أسرة المقترض، وقد تتعدى إلى أسر أخرى؛
- الإعانات و الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة NESDA هي أحد أهم الحوافز الأساسية لإقبال الشباب للاقتراض عن طريق الوكالة؛
- المؤهل و المستوى التعليمي للشاب يلعب دور أساسي في نجاح و استمرارية المشروع؛
- أعطت القوانين و التعديلات التي استحدث مؤخرا لدى الوكالة أثرا ايجابيا في إقبال حاملي الشهادات العليا للإقتراض عن طريق الوكالة، أيضا ضبط و تنظيم الجهاز، و أعطته أكثر مصداقية من ذي قبل؛
- اهتمام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالدراسة المالية للمشروع المقترح، حيث يعتبر الجانب المالي أساس اتخاذ قرار تمويل المشروع بالنسبة للوكالة؛
- من خلال دراسة مشروع صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة وجدنا أن المشروع مقبول وناجح؛
- يساهم مشروع صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة في تحسين الصحة العامة و توفير منتجات فعالة للتنظيف و تلبية احتياجات السوق؛
- يساهم مشروع صناعة منتجات التبييض ومواد الصيانة المماثلة كذلك في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء وظائف وتعزيز الإنتاج الصناعي؛

الخـاتمـــة

ـ توصيات و اقتراحات

بعد تناولنا موضوع طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA والتي تعتبر من المواضيع الهامة من الجانب النظري و التطبيقي استخلصنا جملة من التوصيات نذكر منها :

- يجب الاهتمام أكثر بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة و إزالة أي عائق يقف في طريق نجاحها؛
- التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منح الإعانات، الامتيازات والتسهيلات؛
- يجب القيام بدراسة جدوى أكثر تفصيلا كالدراسة السوقية و الفنية والاجتماعية وحتى القانونية والبيئية وليس الاكتفاء بالدراسة المالية فقط كما تقوم به الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية؛
- يجب على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أن لا تعتمد على صافي القيمة الحالية فقط في عملية تقييم المشروع، بل الاعتماد على باقي المعايير في عملية اتخاذ القرار الرشيد؛
- استحداث رأس مال مخاطر يجعل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية شريك في الربح و الخسارة مما يشجع الشباب أكثر على إنشاء مشاريعهم دون الخوف من المخاطرة؛
- الاهتمام أكثر بالفئة الشبابية الأعلى مستوى تعليمي كخريجي الجامعات و دعمهم و تحفيزهم على إنشاء مشاريعهم الإبداعية؛
- تسقيف القروض الممنوحة بالنسبة للفئة الأقل مستوى تعليمي بما يتماشى مع شهاداتهم التأهيلية؛
- الدفع بالشباب للقيام بتربصات في مجال المشروع المراد تجسيده لاكتساب خبرة ميدانية و ليس الاكتفاء بدورات تكوينية كما تقوم به الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية؛

الخـاتمـــة

ـ آفاق الدراسة

خلال دراستنا لموضوع طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاولنا جمع أكبر قدر من المعلومات النظرية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، كما تطرقنا إلى معرفة جدوى هذا التمويل على أحد المشاريع الممولة من طرفها، إلا أنه تبين لنا أنه يوجد آفاق أخرى تحتاج التعمق فيها و منها :

- المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويلها من طرف أجهزة الدعم؛
- تطور مشاريع الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و مساهمتها في التشغيل؛
- التدابير والحلول للمؤسسات المتعثرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية؛
- طرق المتابعة و التحصيل لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية؛

أخيرا نرجو أن نكون قد وفقنا في تقديم المذكرة، وأن نكون قد استوفينا جميع جوانبها بما فيها الإطار النظري و التطبيقي، و هذا الإنجاز كان بمساعدة الأستاذ المؤطر (بوعلي عبد القادر)، بحيث لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته و كان العون و السند في إكمال هذه المذكرة، فإن أصبنا فهذه غايتنا وإن لم نصب فنسأل الله العون والرّشاد.

" الحمد لله الذي يرفع الذين آمنوا و الذين أوتوا العلم درجات، و الصلاة و السلام على النبي الكريم الذي أمرنا بالتعلم المستمر من المهد إلى اللحد ".

المصادر والمراجع

المصادر و المراجع

أولا : باللغة العربية

- د.محمد بوهزة ، أ. بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003، سطيف، الجزائر.
- د. داودي فاطمة الزهراء، يوم دراسي حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية المحلية، جامعة آكلي محند أولحاج-البويرة- بتاريخ 25-04-2016.
- د. هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2002،ص220.
- د.رحاحلية بلال (جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس -)، د.فرج شعبان (جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة -) مداخلة بعنوان : آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع و التحديات
- د. بلقاسم حسن بهلول " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر " الجزء الأول – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1999 . ص 98 / ص 346 .
- فاطمة الزهراء عراب، المناولة الصناعية أو التعاقد من الباطن نشاط استراتيجي في تنمية المقاولة مع ضرورة ذلك في الجزائر، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، جامعة بشار، بتاريخ 05/04/03/ ماي 2011
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002-2003، ص167
- أ. خليل عبد القادر، أ. بوفاسة سليمان، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المركز الجامعي بالمدية، ص 400 . بتاريخ 18/17 أفريل 2006 .
- أ.د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، كتاب التمويل و الاستثمار في الاسلام، 2018، ص 29
- عبد الغفار حنفي، ادارة مالية معاصرة، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية،1991
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، جوان 2002، ص115.

البحوث الجامعية :

- تومي فاطمة :اشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . ماجستير في العلوم الاقتصادية دفعة 2005/2004 كلية العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس .

- مشري محمد الناصر ,دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ,دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة ,مذكرة ماجستير ,جامعة فرحات عباس -سطيف 2011 –ص 98.
- نصر الدين بن نذير، الابداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2003، ص 24 .
- عثمان لخلف، دور و مكانة الصناعة الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 21 .
- شعبان محمد، نحواختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الإقتصادية، (دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2010/2009،ص2 .
- بلعيدي عبد الله، التمويل برأس المال المخاطر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 14-16 .

الوثائق :

- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 374 - 20 مؤرخ في 16 ديسمبر سنة 2020
- الدراسة تقنو-اقتصادية لمشروع ممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

الجرائد الرسمية :

- الجريدة الرسمية ، العدد , 52 المرسوم التنفيدي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** وتحديد قانونها الأساسي،ص12

المجلات العامة :

- د.لخلف عثمان : مفهوم المؤسسات الصغيرة و سماتها، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 8 العدد 2 الصفحة (122-145) بتاريخ (10-12-2004)
- د.عسري بلعميري : إشكالية تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 3 العدد 2 الصفحة (294 -315) بتاريخ (01-06-2018)

- أ. سامية عزيز: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني جوان 2011، ص 77 .
- د.محفوظ جبار : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 3 العدد 5 ، ص(213-226) بتاريخ (01-12-2003)
- صحيفة البيان الإلكترونية، الأهمية الإقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وهيكلها خليجيا، بتاريخ 19 ديسمبر 2000
- د.لكحل عبد الكريم : تجربة التسيير الذاتي في الجزائربين النظرية و التطبيق (1962-1965)، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5 العدد 2 ، ص(458-490) بتاريخ (ديسمبر-2021)
- سمير آيت عكاش، حميد قرومي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشاكل و التحديات، مجلة معارف، مجلد 8، عدد 14، ص 225-238، بتاريخ 01-06-2013
- شبايكي سعدان، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، مجلد 7، عدد 11، ص (187-194) بتاريخ 08-05-2007.
- فتيحة زايدي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، المدرسة العليا للأساتذة، ورقلة، الجزائر، العدد 3 ، 2022 ، ص221 – ص 222

مطويات و منشورات المؤسسة :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تعريف الوكالة-شروط التأهيل-مراحل المرافقة.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إنشاء مؤسسة بالتمويل الثلاثي.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إنشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مسار إنشاء مؤسسة
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، صيغ التمويل
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حقق مشروعك – ما يجب معرفته لإنشاء مؤسستكم –

المقابلات :

- مقابلة مع رئيس مصلحة المرافقة لدى الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت
- مقابلة مع رئيس مصلحة المالية و المحاسبة لدى الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية ع.ت
- مقابلة مع رئيس مصلحة المنازعات والتحصيل لدى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ع.ت

- مقابلة مع رئيس مصلحة الإدارة و الوسائل لدى الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية ع.ت
- مقابلة مع ر.مصلحة الإعلام الآلي والإحصاء لدى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ع.ت
- مقابلة مع مرافق رئيسي مكلف بالدراسات لدى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ع.ت
- مقابلة مع إطار رئيسي في التكوين لدى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ع.ت

الأنترنت :

- موقع البصائر www.elbassair.net دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تنمية الصناعة المحلية
- موقع الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية www.nesda.dz
- الصفحة الرسمية للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتي على الفيسبوك NESDA
- منصة مقاول www.moukawil.dz

ثانيا : باللغة الفرنسية

- Revue française de gestion N°42

الملاحق

ملحق رقم 01

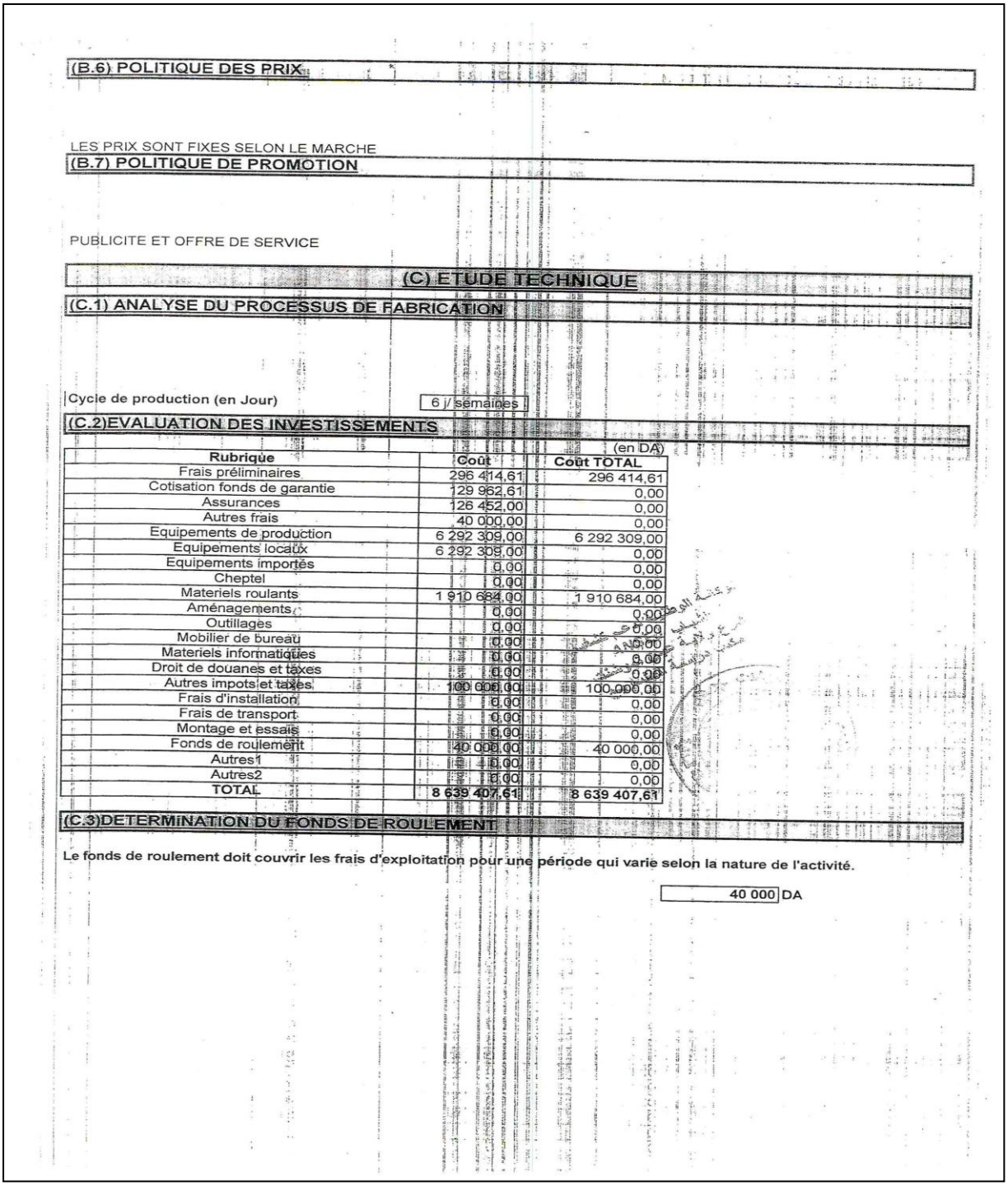

(B.6) POLITIQUE DES PRIX

LES PRIX SONT FIXES SELON LE MARCHE

(B.7) POLITIQUE DE PROMOTION

PUBLICITE ET OFFRE DE SERVICE

(C) ETUDE TECHNIQUE

(C.1) ANALYSE DU PROCESSUS DE FABRICATION

Cycle de production (en Jour) : 6 j/ semaines

(C.2)EVALUATION DES INVESTISSEMENTS

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais préliminaires	296 414,61	296 414,61
Cotisation fonds de garantie	129 962,61	0,00
Assurances	126 452,00	0,00
Autres frais	40 000,00	0,00
Equipements de production	6 292 309,00	6 292 309,00
Equipements locaux	6 292 309,00	0,00
Equipements importés	0,00	0,00
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	1 910 684,00	1 910 684,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	100 000,00	100 000,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	0,00
Montage et essais	0,00	0,00
Fonds de roulement	40 000,00	40 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	8 639 407,61	8 639 407,61

(C.3)DETERMINATION DU FONDS DE ROULEMENT

Le fonds de roulement doit couvrir les frais d'exploitation pour une période qui varie selon la nature de l'activité.

40 000 DA

ملحق رقم 02

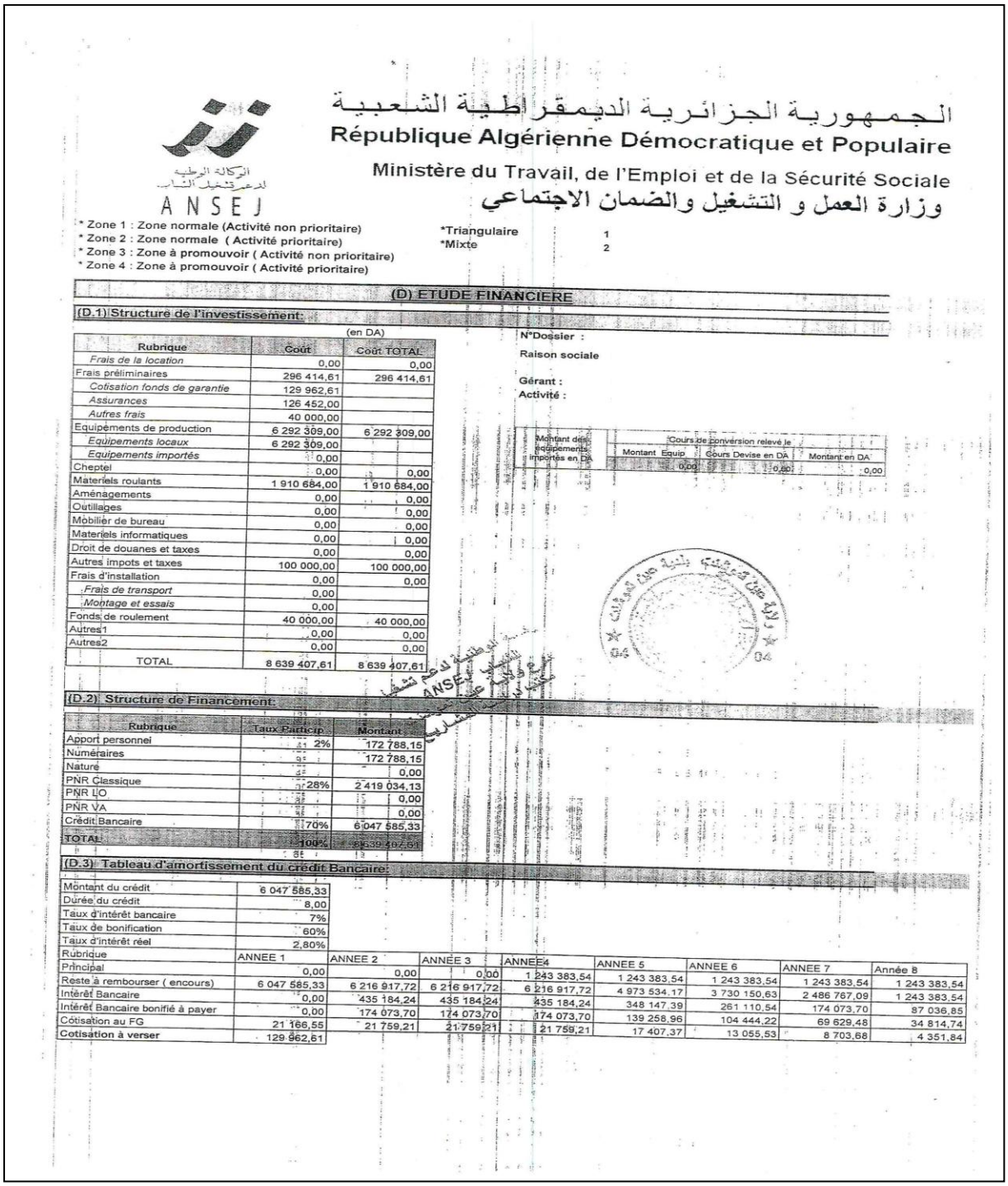

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

* Zone 1 : Zone normale (Activité non prioritaire)
* Zone 2 : Zone normale (Activité prioritaire)
* Zone 3 : Zone à promouvoir (Activité non prioritaire)
* Zone 4 : Zone à promouvoir (Activité prioritaire)

*Triangulaire 1
*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	296 414,61	296 414,61
Cotisation fonds de garantie	129 962,61	
Assurances	126 452,00	
Autres frais	40 000,00	
Equipements de production	6 292 309,00	6 292 309,00
Equipements locaux	6 292 309,00	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Matériels roulants	1 910 684,00	1 910 684,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	100 000,00	100 000,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	40 000,00	40 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	8 639 407,61	8 639 407,61

N°Dossier :
Raison sociale
Gérant :
Activité :

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	0,00	0,00

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	2%	172 788,15
Numéraires		172 788,15
Nature		0,00
PNR Classique	28%	2 419 034,13
PNR LO		0,00
PNR VA		0,00
Crédit Bancaire	70%	6 047 585,33
TOTAL	100%	8 639 407,61

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	6 047 585,33
Durée du crédit	8,00
Taux d'intérêt bancaire	7%
Taux de bonification	60%
Taux d'intérêt réel	2,80%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	1 243 383,54	1 243 383,54	1 243 383,54	1 243 383,54	1 243 383,54
Reste à rembourser (encours)	6 047 585,33	6 216 917,72	6 216 917,72	6 216 917,72	4 973 534,17	3 730 150,63	2 486 767,09	1 243 383,54
Intérêt Bancaire	0,00	435 184,24	435 184,24	435 184,24	348 147,39	261 110,54	174 073,70	87 036,85
Intérêt Bancaire bonifié à payer	0,00	174 073,70	174 073,70	174 073,70	139 258,96	104 444,22	69 629,48	34 814,74
Cotisation au FG	21 166,55	21 759,21	21 759,21	21 759,21	17 407,37	13 055,53	8 703,68	4 351,84
Cotisation à verser	129 962,61							

ملحق رقم 03

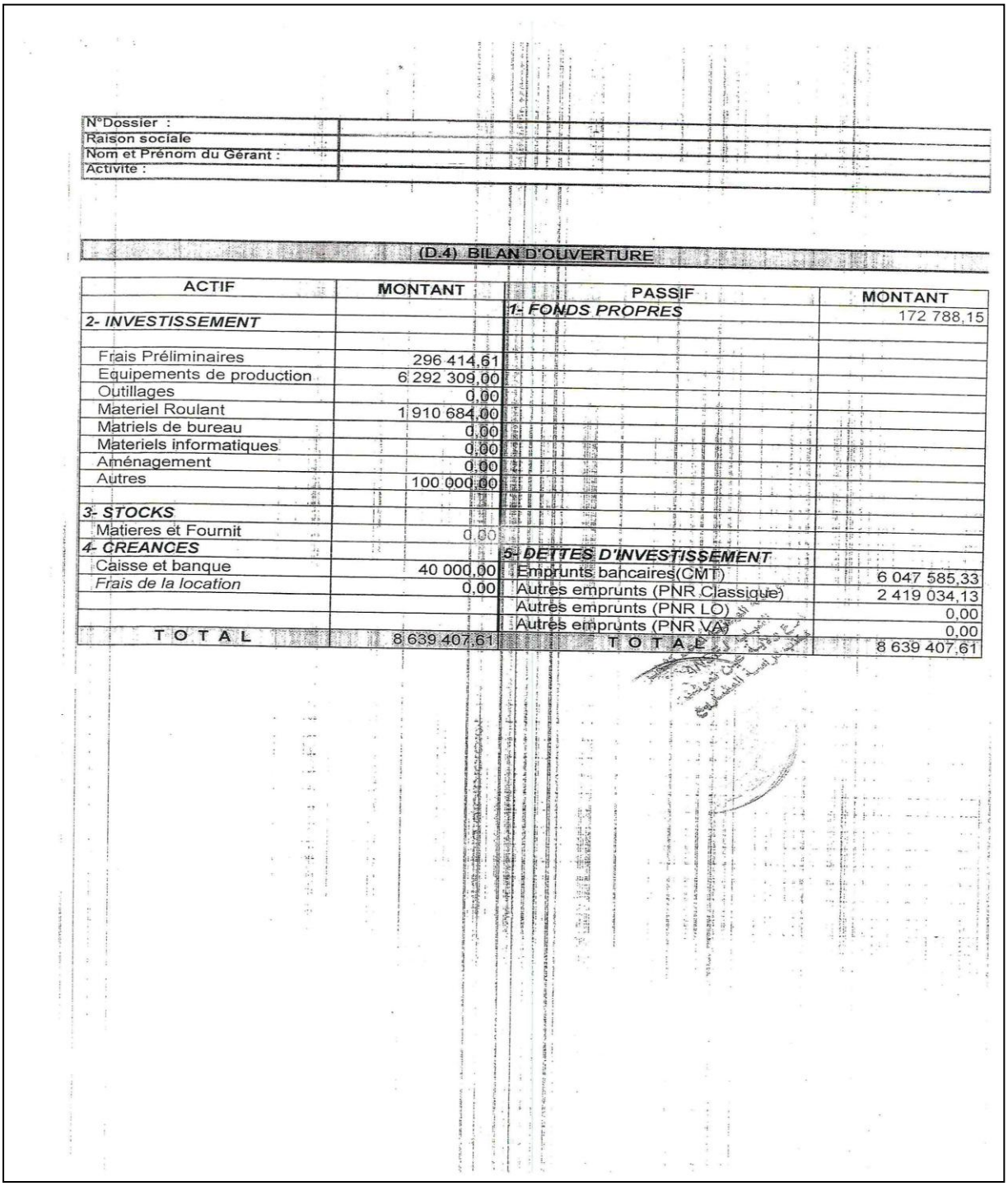

N°Dossier :	
Raison sociale	
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	

(D.4) BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
		1- FONDS PROPRES	172 788,15
2- INVESTISSEMENT			
Frais Préliminaires	296 414,61		
Equipements de production	6 292 309,00		
Outillages	0,00		
Materiel Roulant	1 910 684,00		
Matriels de bureau	0,00		
Materiels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Autres	100 000,00		
3- STOCKS			
Matieres et Fournit	0,00		
4- CREANCES		*5- DETTES D'INVESTISSEMENT*	
Caisse et banque	40 000,00	Emprunts bancaires(CMT)	6 047 585,33
Frais de la location	0,00	Autres emprunts (PNR Classique)	2 419 034,13
		Autres emprunts (PNR LO)	0,00
		Autres emprunts (PNR VA)	0,00
T O T A L	8 639 407,61	T O T A L	8 639 407,61

ملحق رقم 04

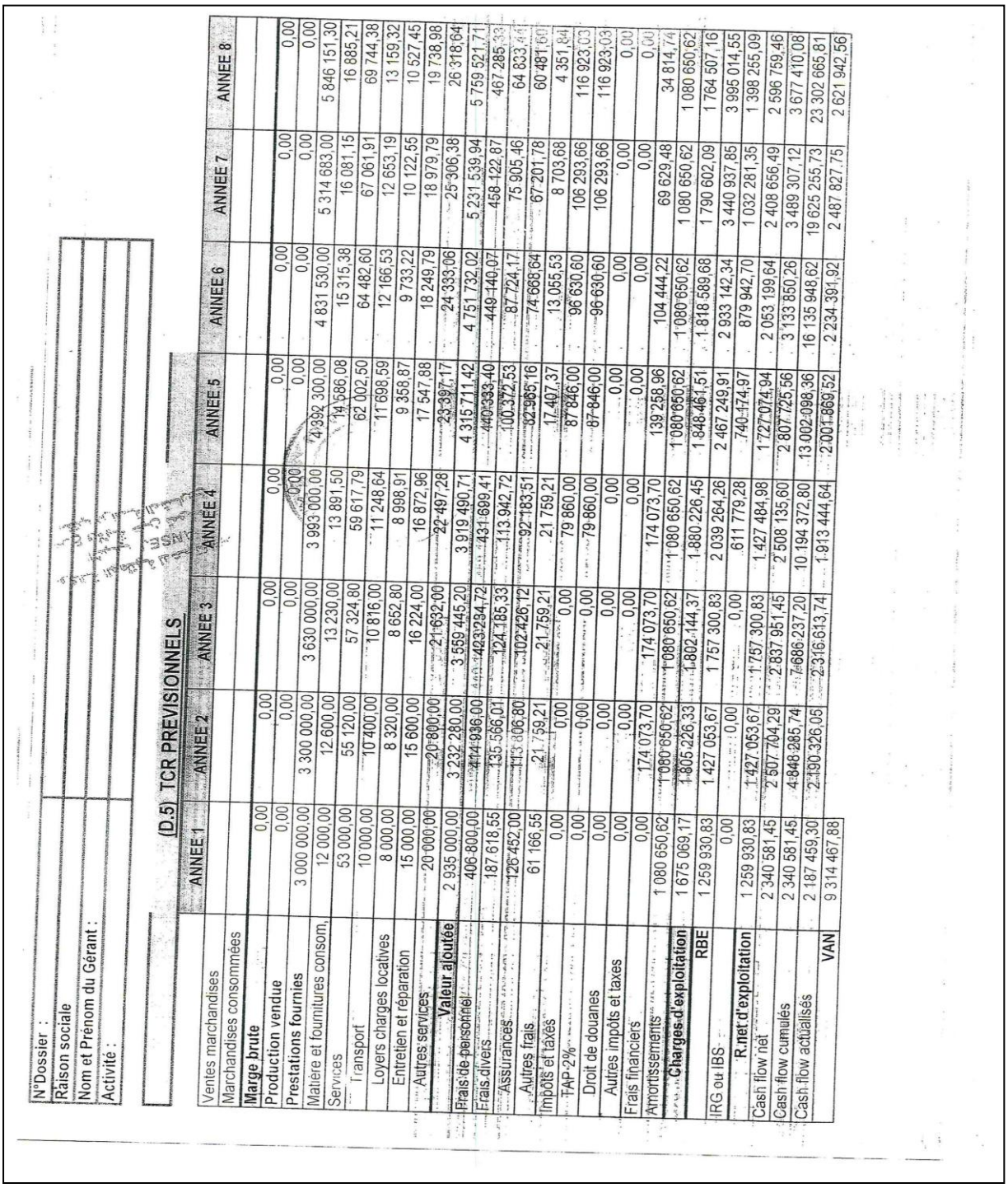

N°Dossier :
Raison sociale
Nom et Prénom du Gérant :
Activité :

(D.5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Production vendue	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations fournies	3 000 000,00	3 300 000,00	3 630 000,00	3 993 000,00	4 392 300,00	4 831 530,00	5 314 683,00	5 846 151,30
Matière et fournitures consom.	12 000,00	12 600,00	13 230,00	13 891,50	14 586,08	15 315,38	16 081,15	16 885,21
Services	53 000,00	55 120,00	57 324,80	59 617,79	62 002,50	64 482,60	67 061,91	69 744,38
Transport	10 000,00	10 400,00	10 816,00	11 248,64	11 698,59	12 166,53	12 653,19	13 159,32
Loyers charges locatives	8 000,00	8 320,00	8 652,80	8 998,91	9 358,87	9 733,22	10 122,55	10 527,45
Entretien et réparation	15 000,00	15 600,00	16 224,00	16 872,96	17 547,88	18 249,79	18 979,79	19 738,98
Autres services	20 000,00	20 800,00	21 632,00	22 497,28	23 397,17	24 333,06	25 306,38	26 318,64
Valeur ajoutée	2 935 000,00	3 232 280,00	3 559 445,20	3 919 490,71	4 315 711,42	4 751 732,02	5 231 539,94	5 759 521,71
Frais de personnel	406 800,00	414 936,00	423 294,72	431 899,41	440 333,40	449 140,07	458 122,87	467 285,33
Frais divers	187 618,55	135 566,01	124 185,33	113 942,72	100 372,53	87 724,17	75 905,46	64 833,46
Assurances	126 452,00	115 806,80	102 426,12	92 183,51	82 965,16	74 668,64	67 201,78	60 481,60
Autres frais	61 166,55	21 759,21	21 759,21	21 759,21	17 407,37	13 055,53	8 703,68	4 351,84
Impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	79 860,00	87 846,00	96 630,60	106 293,66	116 923,03
TAP 2%	0,00	0,00	0,00	79 860,00	87 846,00	96 630,60	106 293,66	116 923,03
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Frais financiers	0,00	174 073,70	174 073,70	174 073,70	139 258,96	104 444,22	69 629,48	34 814,74
Amortissements	1 080 650,62	1 080 650,62	1 080 650,62	1 080 650,62	1 080 650,62	1 080 650,62	1 080 650,62	1 080 650,62
Charges d'exploitation	1 675 069,17	1 805 226,33	1 802 144,37	1 880 226,45	1 848 461,51	1 818 589,68	1 790 602,09	1 764 507,16
RBE	1 259 930,83	1 427 053,67	1 757 300,83	2 039 264,26	2 467 249,91	2 933 142,34	3 440 937,85	3 995 014,55
IRG ou IBS	0,00	0,00	0,00	611 779,28	740 174,97	879 942,70	1 032 281,35	1 398 255,09
R.net d'exploitation	1 259 930,83	1 427 053,67	1 757 300,83	1 427 484,98	1 727 074,94	2 053 199,64	2 408 656,49	2 596 759,46
Cash flow net	2 340 581,45	2 507 704,29	2 837 951,45	2 508 135,60	2 807 725,56	3 133 850,26	3 489 307,12	3 677 410,08
Cash flow cumulés	2 340 581,45	4 848 285,74	7 686 237,20	10 194 372,80	13 002 098,36	16 135 948,62	19 625 255,73	23 302 665,81
Cash flow actualisés	2 187 459,30	2 190 326,05	2 316 613,74	1 913 444,64	2 001 869,52	2 234 391,92	2 487 827,75	2 621 942,56
VAN	9 314 467,88							